المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثانية عشرة	12	الخميس 23 نوفمبر2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 966
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2024..... 966
3- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الدينية..... 988
4- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب..... 995
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة المالية لسنة 2024..... 996
6- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية..... 1023
7- رفع الجلسة..... 1029
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 1029

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمس وثلاثين دقيقة من صباح يوم الخميس 23 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مهمة الشؤون الدينية ومهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحّب بالسيد إبراهيم الشائبي وزير الشؤون الدينية وكافة الإطارات السامية المرافقة له في رحاب مجلس نواب الشعب.

والحمد لله أن تزامن حضور السيد وزير الشؤون الدينية مع نزول الغيث النافع على كامل وطننا إن شاء الله تكون انطلاقة جديدة بالنسبة إلى الفلاحة في تونس وإلى مختلف المجالات والتي كان ينتظرها كامل أفراد الشعب التونسي وإن شاء الله يكون قدومكم طالع خير بالنسبة إلى بلادنا.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

يتم تنظيم سير هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة من سنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرها مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023 لحسن تنظيم سير الجلسات فيما يتعلق على وجه الخصوص بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام.

وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدّته لجنة الحقوق والحريات.

عرض ومناقشة

مشروع مهمة الشؤون الدينية لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة الحقوق والحريات لتقديم أعمالها حول مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتب اللجنة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة وأدعوها لكي تستعرض تقريرها. إذن إحالة المصدح إلى اللجنة.

السيد سامي الحاج عمر، عضو اللجنة نيابة عن رئيسة لجنة الحقوق والحريات

صباح الخير،

صباح الخير سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة لك،

سأتولى بصفة استثنائية رئاسة اللجنة نظرا إلى الظروف الطارئة وستصل رئيسة اللجنة خلال 15 دقيقة إن شاء الله.

نرحب بكافة الزملاء والزميلات،

في البداية ترحاب خاص بالسيد الوزير،

كان لنا لقاء معه في مناقشة مهمة ميزانية وزارة الشؤون الدينية، كان نقاشا غنيا بالأسئلة وثريا بالمناقشات المباشرة وسعدنا بالنقاش معه وإن شاء الله سيتم تقديم الأجوبة الكافية من خلال تقريرنا التي تلبي تساؤلات كافة المواطنين وكافة النواب وأترك الكلمة للسيد المقرر السيد محمد علي لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد محمد علي، المقرر

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا، السيد الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

السادة النواب،

السادة المرافقين للنواب في اللجان،

صباح الخير،

والحمد لله بعد أن عانى الجميع من الجفاف إن شاء الله تكون بادرة الخير أول أمس وإن شاء الله تتواصل خلال الأيام القادمة على الأقل لإنعاش الحياة التي جفت في بلادنا وقد شعر الفرد بفرحة غير عادية حين أفاق الخامسة صباحا لتصوير نعم الله التي كانوا بحاجة لها.

قبل تلاوة التقرير أدليت بكلمة خلال نقاش اللجنة أنه بالنسبة إلي دائما وخاصة في هذه المرحلة أعتبر أن وزارة الشؤون الدينية هي فعلا وزارة سيادية لماذا؟ أشرت وأعيد القول بأننا مررنا بظروف قاسية في تونس اختطفت المفاهيم العقلانية للإسلام وحولت المفاهيم والتأويلات الى أرضية للتكفير والتجنيد استفادت منها كل المنظمات الإرهابية والتكفيرية التي عرفناها داخل المنطقة وحتى داخل العالم.

وقلنا بأن شبابنا وأبناءنا الصغار كانوا عرضة للاختطاف الذهني وكانوا عرضة لتحويل الوجهة وعرضة لعملية الاستقطاب والاستدراج للاشتغال بهم وتحويلهم إلى قنابل موقوتة في بؤر أريد أن تكون هي وجهة الجهاد بعد أن كانت وجهة الجهاد تاريخيا هي فلسطين الحبيبة.

وبالمناسبة أحيي المقاومة على هذا الذي أعتبره نصرا عظيما حيث رضخ الصهاينة بالأمس بعد ضريبة غالية من الشهداء لإرادة المقاومة ولأول مرة في تاريخ العدو يجد نفسه مجبرا تحت قوة المقاومة وصلابتها واستماتتها في الدفاع عن فلسطين خاضعا لاشتراطات المقاومة ولا زال سيتواصل الخضوع بإذن الله حتى نصل إلى تحرير فلسطين.

ونمر إلى تلاوة تقرير اللجنة وأريد فقط أن أشير السيد الرئيس إلى أن الجهد كان مضنيا لعمل اللجان يعني كثافة اللجان فتجد في اليوم الواحد ثماني لجان تشتغل حتى جهد النواب ليتمكنوا من كل ما هو مطلوب من داخل هذه اللجان من خلال مناقشات ميزانيات المهام هو مجهود مضني وأحيانا لا يلبي ما هو مطلوب من تلك اللجان في نقاش المهمات لأننا أصبحنا نتنقل من لجنة إلى أخرى وطبعا نحن محملون بجملة من الأسئلة والهواجس عسى أن نستطيع على الأقل أن نجد أجوبة لبعض الأسئلة ولبعض الهواجس وليس كلها.

كما كان الجهد مضنيا لكل الطاقم المشكور جدا الذي بذل كل الجهد من أجل أن نستكمل تقارير اللجان التي من بينها التقرير الذي سنقرأه الآن.

تقرير لجنة الحقوق والحريات
حول
مهمة الشؤون الدينية
من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

التقديم

تتمثّل استراتيجية المهمة في العمل على تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بقطاع الشؤون الدينية والرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن الحفاظ على تماسكه الروحي وثوابته والتصدّي لكل مظاهر الغلوّ والتطرّف وحماية السلم الاجتماعي.

وتهمّ قطاع الشؤون الدينية جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا باختلاف أجناسهم ومستوياتهم العلمية ومهنهم باعتبار خصوصية المسألة الدينية وحساسيتها وارتباطها بالعقيدة والأمن الروحي للأشخاص للحفاظ على التماسك الروحي بين الأفراد.

ولبلوغ هذه الأهداف تعمل المهمة على توفير خطاب ديني مستنير ومعتدل يواكب العصر ويقترح حلولا لمشاغل الناس في إطار احترام حرية المعتقد والرأي المخالف بما يضمن سبل التعايش بين الجميع ويحفظ حقوقهم ويقوّي روابط الأخوة والتعاون والتآزر.

ويتفاعل قطاع الشؤون الدينية مع بقية القطاعات الأخرى باعتباره يمسّ جميع أفراد المجتمع ويتناول مواضيع لا تقتصر فقط على مسائل العبادات وممارسة الشعائر الدينية بل يمسّ بقضايا اجتماعية كقواعد المعاملات في السوق والتحسيس بمخاطر الإدمان على المخدّرات وتوعية الناس وإرشادهم.

وتتمثّل الأولويات الأساسية للمهمّة في توفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف، وتكوين الإطارات المسجدية المكلّفين بالتوعية الدينية والإرشاد للرفع من مستواهم العلمي لتقديم خطاب ديني مستنير مساير لمتغيّرات الواقع، وتكثيف التوعية الدينية بالجوامع والمساجد ووسائل الإعلام، ومزيد العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده، والحدّ من الفوارق بين الجنسين بما يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بينهما وذلك فيما يتعلّق بالاستجابة لحاجيات النساء عند ممارسة الشعائر الدينية، ودعم البحث العلمي والدراسات في مجالات العلوم الإسلامية ونشرها، وتطوير الإعلام الديني لهدف ترشيد الخطاب الديني، والعناية بالمعالم الدينية فيما يتعلّق بالصيانة والتأثيث والتجهيز وإحكام التصرّف فيها.

أعمال اللجنة:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 أكتوبر 2023 والمتعلّق بإبداء الرأي في مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، عقدت لجنة الحقوق والحريات جلسة يوم13 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى وزير الشؤون الدينية حول مهمة الشؤون الدينية لسنة 2024.

وفي كلمته أوضح السيد الوزير أنّ الوزارة تضطلع بدور رئيسي وهام باعتبارها تسهر على المعطى الديني بما يمثله من قداسة، مشيرا الى أن الشعب التونسي متديّن بفطرته وسلوكه. وأضاف أن الوزارة تشرف على كل ما يمسّ بالشؤون الدينية على غرار المعالم الدينية التي ناهزت 6 آلاف معلم إضافة الى المعالم التي هي في طور الإنجاز والمساجد والجوامع والزوايا، كذلك الكتاتيب القرآنية التي بلغ عددها في مطلع هذه السنة 2002 كتّاب واحتوت الى حد الآن 56 ألف طفل واعتبر أن لها قدرة تنافسية للمدارس ورياض الأطفال في تربية وتعليم الناشئة رغم محدودية ميزانيتهم، مشيرا الى أنها تخضع لإشراف وزارة الشؤون الدينية وتعمل بالتنسيق مع وزارتي المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة التربية.

وأكد أن الوزارة تسهر على صناعة الخطاب الديني وترويج الكلمة الهادئة والهادفة والرصينة وبناء الفكر والمنهج الديني المعتدل حيث تعمل على الوقوف على نفس المسافة من كل الحساسيات الفكرية والدينية والأيديولوجية بالإضافة إلى الحفاظ على الرمزية والهوية الدينية باعتبارها موروثا جماعيا.

ثمّ تطرق السيد الوزير إلى أهميّة العمل الذي قامت به الوزارة لإنجاح موسمي الحجّ والعمرة وأشار إلى نجاح الموسمين السابقين مؤكّدا على حرص الوزارة الدّائم على إنجاح المواسم القادمة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخّلة

وأضاف أن وزارة الشؤون الدينية هي وزارة مضمونية بالأساس تصنع الإنسان والعقول وهي منفتحة وشاملة تزخر بالمؤدبين والمؤدبات الذين تجاوزت نسبتهم 60% مؤكدا على الدور الفعال والهام للمرأة صلبها وفي مواقع القرار.

إثر ذلك تولّى ممثّل الوزارة تقديم عرض مفصّل لمشروع مهمّة الشؤون الدينية وأوضح أن نفقات المهمّة لسنة 2024 تُقدّر بـ 187,000 مليون دينار مقابل 180,140 م.د لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 3,8% وتوزّع هذه النفقات كالتالي: نفقات الاستثمار 3,000م.د ونفقات التأجير 152,620 م.د ونفقات التسيير 18,900 م.د ونفقات التدخّل العمومي12,480 م.د

وتوزّع اعتمادات الميزانية حسب البرامج كما يلي (بحساب المليون دينار):

بيان النفقات	برنامج التنمية الدينية	برنامج القيادة والمساندة	المجموع
التأجير العمومي	149,120	3,500	152,620
نفقات التسيير	17,000	1,900	18,900
التدخل العمومي	980	11,500	12,480
نفقات الاستثمار	1,150	1,850	3,000
المجموع	168,250	18,750	187,000

وأوضح أن الوزارة تعمل على التوظيف الناجع للاعتمادات المرصودة لتحقيق الأهداف، وتمّ ضبط مؤشّرات قيس الأداء المناسبة لتقييم مدى تحقيق هذه الأهداف.

واستعرض الإحصائيات المتعلّقة بعمل الوزارة في علاقة بتوزيع الأعوان والإطارات حسب الأسلاك مؤكّدا أن الوزارة تشكو من نقص في سلك الوعّاظ والإداريين والعملة والمهندسين. وأوضح أن نفقات التأجير الخاصة بسنة 2024 تمثّل نسبة 81,6% من ميزانية المهمّة وهي تهمّ أجور ومنح الإطارات المسجدية العاملين بالمساجد والجوامع (أئمّة خطباء، أئمّة الصلوات الخمس، مؤذّنين، قائمين بشؤون الجوامع، مؤدّبين...) والبالغ عددهم 20900 إطار إلى موفّى سنة 2024 مقارنة بعددهم الذي بلغ إلى حدود موفّى شهر أكتوبر 2023: 20612. وهي تهمّ كذلك أجور الأعوان القارّين وغير القارّين وأعضاء الدواوين والسلط العمومية والبالغ عددهم 800 عون.

كما استعرض تطوّر عدد المعالم الدينية (المساجد والجوامع) بين سنوات 2010 إلى 2023 حيث بلغ عدد المعالم الدينية المرسمة 6479 في موفّى أكتوبر 2023، وأوضح أن العدد الجملي للزوايا يُقدّر بـ 176 زاوية.

وبخصوص الكتاتيب أوضح ممثّل الوزارة أن العدد الجملي لهم بلغ 2002 كتّاب، كما بلغ العدد الجملي للأطفال المرسّمين بها 56538 طفلا بين إناث وذكور.

واستعرض ممثّل الوزارة مختلف الندوات الوطنية والدوليّة والأيام الدّراسية والمُسامرات والأنشطة العلميّة المُزمع إنجازها سنة 2024 كما أكّد على أهميّة الأنشطة التوعوية والتكوينية والإرشاد الديني التي تقوم بها الوزارة.

وبخصوص الإعلام الدّيني أوضح أن الوزارة تتعاون أساسا مع مؤسّستي التلفزة والإذاعة التونسية وذلك في إطار إعداد البرامج الدينية، كما تُؤمّن الوزارة تصوير شعائر الخُطب الجُمُعيّة للإعلام العمومي والخاص.

وفي هذا الإطار شدّد على أهمّية تكوين الإطارات الدينية بالمعهد الأعلى للشريعة بتونس وأوضح أن عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في هذا المعهد بلغ 3573 منتفعا إلى حدود 31 أكتوبر 2023.

وفي تدخلهم، ثمّن الأعضاء مجهودات وزارة الشؤون الدينية لإنجاح موسم الحج، خاصّة فيما يتعلّق بالإحاطة النفسية والطبية للحجيج، واقترح أحد الأعضاء الترفيع في عدد المرافقين للحجيج. وتطرّقوا إلى نفقات الحج التي اعتبروها مُشطّة داعين إلى مراجعتها حتّى تُتاح الفرصة لكل مواطن ممارسة هذه الفريضة. وفي ذات السياق اقترح أحد الأعضاء وضع صندوق لدعم عملية الحج لتتعهّد الدولة التونسية بجزء من مصاريف هذا المنسك وذلك في إطار تكريس الدعم الاجتماعي للدين. ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ضرورة تفادي الإخلالات المتعلّقة بقائمة مرافقي الحجيج لا سيما بوجود عدد من التشكّيات في شأنها. وحذّر من الإعداد المتأخّر لبعض الترتيبات المتعلّقة بالحج مشيرا إلى انعكاس هذا الأمر على ارتفاع كلفة الحج.

وفي سياق آخر، استفسر أحد الأعضاء إن كانت الوزارة قد أخذت بعين الاعتبار ضمن الإعتمادات المخصّصة مسألة ترميم عدد من الجوامع، وتطرّق إلى مشروع ترميم جامع الزيتونة المعمور والمنطقة المحيطة به مشيرا إلى أنه تمّ إبرام إتفاقية في 4 أفريل 2018 بتكلفة جُمليّة قدرها خمسة مليون دولار أمريكي، واستفسر في هذا الإطار على مدى تقدّم المشروع والأقساط المتعلّقة به.

وتساءل بعض الأعضاء عن الشروط المستوجبة لإسناد الرخص المتعلّقة ببناء المساجد والجوامع، والجهة المخوّلة لإسناد هذه التراخيص. وفي هذا السياق طالب بعض الأعضاء تسوية الوضعية القانونية لبعض المساجد المتواجدة ببعض الجهات والعناية بها لتيسير أداء الصلاة فيها، وتساءل النواب عن غياب عملة التنظيف في بعض المساجد. كما أشاروا إلى ضرورة تنظيم عملية توزيع المساجد بين الجهات بطريقة متوازنة، إضافة إلى تنظيم عملية رفع الآذان بنفس المنطقة.

وشدّدوا على تكثيف الرقابة فيما يتعلّق بالدروس الدينية الليلية المقدّمة في الجوامع، مؤكّدين على ضرورة توفير الإطارات المسجدية الضرورية والمختصّة وتكوينهم للقضاء على الفكر المتطرّف في بعض المساجد وشدّدوا على ضرورة مواكبة مضمون خطب صلاة الجمعة لمواضيع الحياة اليومية.

وبخصوص الكتاتيب، ثمّن بعض الأعضاء الإقبال المتصاعد عليهم، ودعوا إلى مراقبتهم وتنظيم عملهم والعناية بهم لدورهم الفعّال في تربية الناشئة التربية السليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة، واقترحوا التوسيع في الفضاءات المخصّصة لهم وتمكينهم من المؤدّبين، واعتماد برامج تعليمية متنوعة تتلاءم مع سنّ الأطفال وتراوح بين حفظ القرآن والأناشيد والترفيه والرياضة وذلك بالتنسيق مع المختصّين في المجال. ودعوا إلى اعتماد معلوم رمزي وموحّد للترسيم لمزاولة التعليم بهذه الكتاتيب، وملاءمة توقيتها مع توقيت عمل الأولياء.

في سياق آخر طُرح تساؤل حول وجود آليات لمراقبة الكتاتيب غير المرسّمة والتي لم تتحصّل على ترخيص من وزارة الشؤون الدينية، خاصّة في ظلّ وجود كتاتيب لا تتّبع المنهج التونسي المعتدل في التدريس.

أمّا فيما يخصّ الجمعيات والمدارس القرآنية المتواجدة بالجهات، تساءل عدد من الأعضاء حول سياسة الوزارة المعتمدة في هذا المجال خاصّة في علاقة بمكافحة الإرهاب، ودعوا الوزارة إلى الالتفات لهذه الجمعيات خاصّة وأن بعض المشرفين عليها هم بالأساس منتمون لأحزاب تمّ حلّها، ويتسوّغون مقرّات هذه الأحزاب لتحويلها إلى مدارس قرآنية، كما استفسروا عن برنامج الوزارة في محو الانتصاب العشوائي للجمعيات القرآنية، ودعوا في ذات السياق الوزارة لفتح ملفّات الفساد المتعلّقة بهذه الجمعيات.

من جهة أخرى استفسر عدد من الأعضاء عن سبب ارتفاع الإعتمادات المخصّصة للتدخلات بـ 27% مقارنة بالسنة الماضية، كما تساءلوا عن أسباب التأخير في تنفيذ المشاريع ومدى تقدّمها. وفي ذات السياق، تطرّق عدد من الأعضاء إلى المبلغ المخصّص لنفقات الكهرباء والماء واعتبروا أن المبلغ المنصوص عليه والذي يفوق 16 مليون دينار يعتبر مرتفعا نسبيا لا سيّما وأن الدولة تعتمد حاليا سياسة التقشّف واقترحوا اعتماد الطّاقات المتجدّدة في الغرض. كما اعتبروا أن الوزارة تنفق أموالا طائلة في تسويغ المقرّات التي تخصّصها للإدارات الجهوية واقترحوا بناء هذه المقرّات عوضا عن التسويغ. وتساءل أحد الأعضاء عن الميزانية التي ترصدها الوزارة للقيام بأنشطتها الإعلامية.

كما استفسر النواب عن برنامج الوزارة في تكوين القائمين على النشاط الديني، كما اعتبر أحدهم أن النقص في الأعوان الذي أشارت إليه الوزارة غير مفهوم بالنظر لعدد الأعوان المنتمين إليها حاليا. في حين رأى عدد آخر من الأعضاء أن الوزارة تشكو من نقص في الأعوان والإطارات ودعوا إلى التسريع في النظر في مطالب الإنتدابات خاصّة فيما يتعلّق بالمؤدّبين والمؤدّبات وتسوية وضعية البعض منهم، وتساءل أحد الأعضاء عن شروط الحصول على خطط داخل المؤسّسات الدينية، كما طالب أحد النواب بمراجعة المنح والأجور الخاصّة بالمتقاعدين من الوزارة.

هذا وثمّن النواب الدور الذي تلعبه الوزارة في تنمية الفكر المعتدل والمستنير والحفاظ على الهوية الإسلامية مع الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى رغم ضعف ميزانيتها ونقص التجهيزات والمعدّات ونقص الإطارات والأعوان بها ودعوا الوزارة للاستثمار في التعليم والتكوين واقترحوا خلق صناديق تبرّع في المجالات المتعلّقة بها لتعزيز ميزانيتها.

وفي إجابته على مختلف التدخّلات تطرّق الوزير في مرحلة أولى إلى مشروع ترميم جامع الزيتونة المعمور وأوضح أنّ هناك مشروعا قائما وبصدد الإتمام مُموّل من الصندوق السعودي للتنمية.

وفيما يتعلّق بتكوين الإطارات الدينية أكّد السيد الوزير أنّ المدرسة الوطنية للإطارات الدينية هي مؤسّسة تكوينية تتولّى تكوين الإطارات الدينية على امتداد السنة على المستويين المركزي والجهوي. كما يتمّ تكوين المؤذّنين بمعهد الشريعة وأصول الدين حول الصوت عند رفع الآذان.

تطرّق السيد الوزير إثر ذلك إلى مسألة النقص في الأعوان وأوضح أن الوزارة تضم 20600 عونا بمختلف خططهم، تخضع للأمر عدد 1228 لسنة 2019 المؤرّخ في 24 ديسمبر 2019 والمتعلّق بالإطارات المسجدية، وأضاف أنه لا يمكنه تكليف أعوان الوزارة بمهمّة تنظيف المساجد. وأوضح أن تأجير الإطارات المسجدية ضعيف نظرا لمحدودية ساعات العمل المكلّفين بها والتي تتراوح بين 35 دقيقة وساعة في اليوم، مع إمكانية الجمع بين ثلاث خطط إن طلبوا ذلك، وهو ما يجعل هذا الأجر بمثابة الدعم لهم من الدّولة. وأضاف أنّ عدد الأعوان والموظّفين قليل، سواء فيما يتعلّق بإدارة الحج والعمرة التي تضم 4 أشخاص فقط، أو بالنسبة إلى السلك الخصوصي للوعّاظ. وأكّد أن الشغورات كثيرة والميزانية ضعيفة تتجه في مجملها لتغطية الأجور وهي مثقّلة بالأعباء، هذا علاوة على نقص التجهيزات التي لا تفي بالغرض. ونظرا لكبر الخارطة المسجدية أشار إلى ضرورة الإقبال على خطط الأئمّة خاصّة من قبل أساتذة التربية الإسلامية باعتبارها ليست خططا ربحية. وأضاف أن الميزانية لا تسمح بانتداب الإطارات المسجدية الكافية والوُعّاظ.

وبخصوص الحج، أفاد السيد الوزير أن الوزارة تلعب دور المنسّق في عملية الحجّ وتدعم الحج بشكل غير مباشر خاصّة من خلال إرسال الفريق الطبّي وشحن الأدوية وإرسال فريق المرشدين. وأوضح أنّ الكلفة لا تحدّدها وزارة الشؤون الدينية، وهي تسعى للضغط عليها من خلال الضغط على كلفة الناقلة الوطنية، في حين تتدخّل في تحديد الكلفة عدّة عوامل على غرار كلفة الناقلة السعودية والشركة الوطنية للإقامات والخدمات. وأضاف أنّ المعيار المعتمدّ في قبول مطلب الحجّ هو الأقدمية في التسجيل مؤكّدا أن هذه العملية مجانية وتتمّ عبر المنظومة الإلكترونية المخصّصة للغرض. وأكّد السيد الوزير أنه يتمّ الإعداد لموسم الحجّ على مدار السنة، واعتبره ملفّا مستمرّا غايته خدمة الشعب بكل إخلاص وأمانة.

فيما يتعلّق بالخطب الجُمعية، أشار السيد الوزير أنه يفضّل ترك هامش الحريّة للإمام الخطيب للاجتهاد ولا يحبّذ توحيد هذه الخطب، وفي صورة وجود مواضيع متأكّدة فإنه يتمّ توجيه بلاغ في الغرض. وأكّد السيد الوزير سعيه لإرجاع الدور الحقيقي للمسجد وللإمام الذي يحقق التراضي قبل التقاضي والوفاق قبل الطلاق على حدّ تعبيره. وفي ذات السياق أكّد أن الإمام يحتاج إلى الدعم مشيرا إلى حرص الوزارة على توفير كل ما يستلزمه بما في ذلك توفير الزيّ المناسب والوطني له.

وفيما يتعلّق بالمعدّات الخاصّة بالمساجد، اقترح السيد الوزير استغلال المحجوز بالديوانة من معدّات وزرابي ومكيّفات وسيارات لفائدة الجوامع.

وبخصوص ترشيد استهلاك الطّاقة، أوضح السيّد الوزير أن الوزارة وضعت خطّة في الغرض وأفاد أنه كانت هنالك تجربة ناجحة في توزر ووعد بتعميمها، مشيرا أن الوزارة تواجه صعوبات في فرض ترشيد استهلاك الطّاقة من قبل الوافدين على دور العبادة.

وحول الجمعيات القرآنية، أوضح السيد الوزير أنها لا تعود بالنظر إلى وزارة الشؤون الدينية بل هي تتبع رئاسة الحكومة وتخضع لقانون الجمعيات، ولكن يمكن للوزارة أن تُستشار وتدقّق لمعرفة الغاية من تكوين هذه الجمعيات خاصّة في الأحياء الشعبية. وبخصوص المدارس القرآنية دعا السيد الوزير إلى التنسيب باعتبار أن أغلبها بعيدة على الاستغلال والتوظيف السياسي. كما أضاف أنه فيما يتعلّق بالدروس الدينية في المساجد فإنّه لا يمكن لأحد أن يقدّم هذه الدروس إلاّ بترخيص من وزير الشؤون الدينية نفسه، وذلك طبق القانون المتعلّق بالمساجد.

وفيما يتعلّق بالكتاتيب أشار السيد الوزير أنه قام بإصدار قرار مؤرّخ في 18 سبتمبر 2023 لتنظيمها. وأضاف أنه تمّ تحديد تعريفة موحّدة للدراسة بالكتاتيب تبلغ قيمتها 30 دينارا، وأكّد على مجانية الدّراسة بها بالنسبة إلى الأيتام وأطفال العائلات المعوزة والأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحّد. وتطرّق إلى توقيت الكتاتيب مشيرا أنه لا يمكن تخصيص أكثر من فوجين حسب التوقيت المدرسي المعتمد.

وبخصوص تسويغ المقرّات أعرب السيد الوزير عن رغبته في استعادة المقرّات التي تمّ تخصيصها للجمعيات لفائدة الإدارات الجهوية التابعة للوزارة.

وفيما يتعلّق ببناء المساجد أوضح السيد الوزير أنّ هنالك مقاييس يجب احترامها بالنسبة إلى المساحة، وفي صورة المخالفة لا يمكن غلق المساجد وتسعى الوزارة للتسوية رغم صعوبة الوضعية.

وتطرّق إلى جامع مجلس نواب الشعب وأفاد أنه يعتبر معلما تاريخيا، وتمّ رصد مبلغ قيمته 50 ألف دينار لتهيئته وصيانته وانطلقت الأشغال بالتنسيق مع وزارة التجهيز، وتعهّد بافتتاحه قريبا.

وحول الجالية اليهودية المتواجدة بتونس، أشار أن عددها يبلغ 1500 شخص، نفى الوزير في إجابته على أحد الأعضاء، تعرّضها لأي نوع من أنواع الاعتداءات معتبرا أنه وإن حصلت فهي ردّة فعل منفردة. وأكّد السيد الوزير أن الوزارة تسهر على حمايتها وتتدخّل لضمان حقوق هذه الجالية، وأشار إلى وجود عدد من المعابد الناشطة من ذلك معبد قابس، وأضاف أنه يتمّ تخصيص مبلغ 25 ألف دينار لصيانة معبد الغريبة.

وبخصوص كنائس المهاجرين أكّد السيد الوزير على وجود اتفاقية بين تونس والفاتيكان تنظم القيام بالشعائر الدينية فيها.

وإجابة على التساؤل المتعلّق بدور الوزارة في مكافحة الفساد، أكّد أنها قامت برفع قضايا عديدة في هذا الإطار.

وفي خاتمة تدخّله شدّد السيد الوزير على حرص الوزارة على خدمة مصالح المواطنين وضمان النجاعة المطلوبة لتوفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف لجميع أفراد المجتمع.

قرار اللجنة:

أنهت اللجنة الحقوق والحريات النظر في مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل المرور إلى النقاش العام أحيل الكلمة إلى رئيسة اللجنة السيدة هالة جاب الله المقعد عدد 21.

السيدة هالة جاب الله، رئيسة لجنة الحقوق والحريات

شكرا سيدي الرئيس،

صباح النور زملائي،

أعتذر عن التأخير الحاصل نتيجة حادث مرور خفيف والحمد لله،

أجدد الترحيب بالسيد الوزير وبالسيدات وبالسادة الإطارات المرافقة له،

في الحقيقة جلسة الحوار خلال أعمال اللجنة للنظر في مهمة ميزانية وزارة الشؤون الدينية كانت جلسة حوار جيدة جدا استفاض فيها الحوار وتبادل الآراء والنقاش وكانت للسيد الوزير رحابة الصدر مشكورا وأيضا السيدات والسادة نشكركم على تفاعلكم الجيّد والكلمة للسادة النواب لمواصلة النقاش وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن قائمة أولية في التدخلات الزميلات والزملاء النواب المحترمون: عبد الرزاق عويدات، ظافر صغيري، حسن جربوعي، مسعود قريرة، النوري جريدي، جلال خدمي، عبد السلام الحمروني، فخر الدين فضلون، عواطف الشنيتي، الطاهر بن منصور.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ست دقائق المقعد عدد 41.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح النور جميعا،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

نترحم على شهداء الأمة، شهداء فلسطين ونرفع التحية الصادقة والبالغة للمقاومة الباسلة في فلسطين.

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي نعتقد أن تحقيق مسار 25 جويلية يحتاج إلى إصلاحات كبرى وعميقة في مختلف المجالات وأن من بين هذه الإصلاحات إصلاح الأنفس.

أعوذ بالله من الشيطان الرحيم،

بسم الله الرحمان الرحيم،

"إِنّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ" صدق الله العظيم.

إذن إصلاح الأنفس هو أهمّ إصلاح يجب أن نركز عليه إذا أردنا أن نحقق آمال التونسيات والتونسيين في غد أفضل.

هذا دور يجب أن ننفق عليه وأن نضع الميزانيات الكافية للوزارات التي تقوم بهذا الدور وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة التكوين ووزارة الثقافة ووزارة الشؤون الدينية. بل إن من أهم الوزارات التي يمكن أن تحقّق لنا ثورة ثقافية هي وزارة الشؤون الدينية، ثورة على الغشّ وثورة على الإدمان على المخدرات وثورة على الكسل وثورة على التواكل وثورة على الكذب وعلى النفاق وثورة من أجل ترسيخ قيم العمل والصدق والإخلاص، قسم حب الوطن، وحب الخير للغير والعمل من أجله.

هذه القيم قد نسمعها من جهات مختلفة فلا نتأثر كثيرا ولكن إذا سمعناها من الإمام في خطبة الجمعة تأثيرها سيكون قويا.

إذا سمعناها من المرشد الديني وهو ينجز درسا في المسجد سيكون تأثيرها قويا فليأخذ أئمّتنا على عاتقهم إقناع أبنائنا أن الله خلقهم لدور عظيم هو دور خلافة الإنسان لله في الأرض ليعمرها وأن الله أعطاه طريقة لينجح في هذه الخلافة هي العبادة.

بسم الله الرحمان الرحيم،

"وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً" ولكن قال أيضا: "وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ".

فالطريقة التي ننجح بها في إعمار الأرض هي أن نعبد الله والعبادة ليست الصلاة والصوم والزكاة والحج فقط بل تتعدّى العبادة كل ذلك إلى أن يكون الإنسان مطيعا لله يتجنب كل ما نهى عنه ويفعل كل ما أمر الله به تلك العبادة الشاملة التي تغطي كل لحظات حياتنا.

نعبد الله فنتجنّب الغش والتواكل والإضرار بالغير والاضرار بالعقل كما نتجنب الكسل، نعبد الله فنعمل ونطلب العلم ونخلص في العمل ونكون أمناء فيما بين أيدينا.

ثم إن الصلاة والزكاة والحجّ هذه العبادة الشعائرية المهمة في حياتنا لا نضرّ الله إن تركناها ولا ننفعه إن فعلناها وإنما ننفع أنفسنا إن قمنا بها ونضرّ النفس إن تركناها.

فلتكن صلاتنا وصومنا وزكاتنا تهيئة للنفس البشرية من أجل القيام بدورها ومن أجل أن تنجح في مهمتها فكيف ننجح في هذه العبادة إن لم تتحول إلى تغيير لأنفسنا وأن نفعل الصدق والإخلاص والإتقان وما إلى ذلك؟

داهمني الوقت أردت أن أقول هذا ليكون لنا برنامج يوضع بين أيدي أئمتنا للتركيز على هذه المعاني ولتحقيق هذه الثورة الثقافية التي توكل لكم وشكرا على الإنصات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له عشر دقائق المقعد عدد 98.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

في البداية أريد أن أعبر عن صدمتي واستغرابي الشديد من الفقرة الأخيرة في تقرير لجنة الحقوق والحريات وعلى ذكر كلمة "الجالية اليهودية".

في الحقيقة من لا يعرف ويفتح المعجم كلمة جالية جمع جمعها جاليات وجوال ومفردها جال وهي جماعة من الناس من موطن واحد تعيش في وطن جديد غير وطنهم الأصلي مثلا نقول الجالية التونسية بفرنسا أو الجالية الفرنسية بتونس.

في الحقيقة عيب هل يقال بأننا لو نرى تعريفات أخرى للجالية فهي كل من لزمتهم الجزية من أهل الكتاب وإن لم يجلوا عن أوطانهم.

استعمال كلمة "الجالية اليهودية" لتونسيين فهل نعتبرهم تونسيين أم لا؟ أرجو أن يكون هذا خطأ ولكنه صار ويمكن أنه يتوجب الاعتذار.

سيدي الوزير، تعلمون جيدا أن وزارة الشؤون الدينية هي وزارة مضمونية بالأساس بما يجعلها معنية مباشرة بمشروع الإصلاح والتعليم وفي هذا الإطار أتساءل بما أسهمت وزارتكم في الاستشارة الوطنية الجارية الآن؟ إذ من المهام الأصلية للوزارة إبداء الرأي والنصح والتوجيه في كل ما له علاقة بمواد التربية الدينية والأخلاق ودعم الأمن الروحي والنفسي لعموم التونسيين.

نعلم جميعا تدهور مستوى الخطاب بالفضاء العام وانتشر ذلك في وسائل الإعلام وفضاءات التواصل الافتراضي، هذا التدهور في الخطاب والتراجع الثقافي لامس الفضاء الديني والمتأمل في المستوى الثقافي للسادة الأئمة يلاحظ تواضعه مع احترامنا وتقديرنا لجهود الجميع.

لقد كان خطباء الجمعة من نخبة المثقفين التونسيين مديرو مدارس ومديرو معاهد وأساتذة أجلاء ومتصدرين للشأن العام الأمر الذي لا يقارن بما نشاهده الآن بما يجعل الخطاب الديني دون المأمول وقليل الفاعلية والتأثير ولا روحانية فيه ويكاد يكون على هامش المجتمع وهو أمر خطير نعلم آثاره على المستوى القريب والبعيد.

وعليه ألفت نظر الوزارة أن الخطابة والخطاب هي رسالة عظيمة تحتاج إلى الانفتاح على الكفاءة الأخلاقية والعلمية والتطوع وليس مجرّد ملء للفراغ وتسجيل للحضور.

الإعلام الديني وما أدراك ما الإعلام الديني نتساءل بالمناسبة عن مجلة الهداية وقد مرت بنا الذكرى الخمسون لانبعاثها أكتوبر 1973-أكتوبر 2023 ولم أسمع شخصيا على الأقل أن الوزارة قد أحيت هذه المناسبة بما يليق بها من ندوة أو معرض أو إصدار علمي في إحدى مجالات اهتمام هذه النشرية.

كما نتساءل عن أسباب التخلي عن طباعتها بالمطبعة الرسمية واللجوء إلى طلب العروض كما لاحظت في أحد منشورات رئاسة الحكومة وأقترح بالمناسبة ونحن في عصر الرقمنة بحث إمكانية إحداث موقع إلكتروني يسهّل المتابعة والنشر والاطلاع من داخل تونس وخارجها.

تقديري سيدي الوزير أن عمل الوزارة ظل تقليديا ولم تطوّر الوزارة آليات تمكنها من التفاعل الإيجابي مع المجتمع التونسي وقضاياه من ذلك غياب مرصد علمي للوزارة يتابع جملة من المؤشرات ليجعلها قاعدة للعمل وقاعدة في ترتيب أولويات التدخل والمعالجة عبر الخطابة والكتابة أو التشريع والنصح والتوجيه إلى جانب إدخال أدوات البحث العلمية الحديثة من إحصاء وعلوم اجتماع وغيرها.

ونذكركم سيدي الوزير أنكم كنتم أثرتم في اجتماع لكم مع إطارات وزارتكم المحترمة في شهر أكتوبر 2021 بأنكم تعملون على ضرورة تجاوز البعد التقليدي لعمل الوزارة والمرور إلى مشمولاتها الأعمق.

الكتاتيب أوّل ما يلاحظ في الموضوع هو الفضاءات غير المناسبة والتي تتسم بالضيق وقد أشرتم إلى ذلك في عدد من زياراتكم وأود التأكيد على أن ضيق الفضاء المخصص يتسبب في الانتقال السريع للعدوى بين الأطفال خاصة وأن التعليم بالكتاتيب يعتمد على التكرار والجهر بالصوت وهو ما يعني أن توضع مقاييس وشروط في أمثلة بناء المساجد مستقبلا أو ترميمها وتراعي متطلبات الكتاب العصري من كل النواحي.

بالنسبة إلى النظافة في مساجدنا وجوامعنا للأسف الشديد فإن الزائر للكثير منها وخاصة للوحدات الصحية بها يفاجأ بأنها لا تتماشى والقيم الإسلامية التي تعلي من شأن النظافة وتجعلها من الايمان بل المطلوب أن يشعّ المسجد على محيطه وعلى الحيّ كافة لتكون المسؤولية المجتمعية بارزة وجلية.

البيئة وندرة المياه قضايا أقدّر أن للوزارة ما تشتغل عليه في هذه المجالات، كيف يمكن توظيف مياه المساجد في الريّ خاصة وهي لا تتطلب شروطا كبيرة للمعالجة وتوعية التونسيين بالتغييرات المناخية التي ستكون سلبية وسلبية للغاية على بلادنا؟

نتساءل سيدي الوزير، عن تأطير جاليتنا بالخارج لم يرد في برنامج الوزارة ما يدل على أن المليوني تونسي بالخارج هم في صلب اهتمام الوزارة.

بالنسبة إلى التنمية قد لا يكون من المشمولات المباشرة للوزارة وقد يتنازع على الموضوع أكثر من وزارة ولكن مع ذلك ظلت مكاسبنا وإرثنا وتاريخنا ومواقعنا الدينية العريقة خارج التثمين الاقتصادي.

اليوم السياحة الدينية في المملكة العربية السعودية تقدّر واسمعوا معي الرقم 150 مليار دولار وأريد أن أذكر أن ميزانية بلادنا 20 مليار دولار، السياحة الدينية فقط والبرنامج في المملكة العربية السعودية أنه في 2032 سيصبح 350 مليار دولار.

أعرف أنه من الممكن أن أتحدث عن السياحة لكن وزارة الشؤون الدينية لها دخل في هذا الموضوع في تثمين المواقع الدينية ومساجدنا ومعالمنا.

في العراق برنامج بأكمله بين وزارة السياحة لديهم ووزارة الشؤون الدينية مرادفها في المراقد وجلب السياح والملايين القادمين.

واليوم في تونس لدينا من المساجد ومن الآثار ومن المواقع الإسلامية والمسيحية واليهودية ما يمكن تثمينه وهذا دور كل وزارة في دفع التنمية في البلاد وفي الارتقاء بالاقتصاد التونسي.

جامع الزيتونة المعمور وقد زرت عدة بلدان إفريقية خاصة في غرب إفريقيا حين يسمع بأنك تونسي ويتحدث إليك يجد أن من بعض أفراد عائلته من درس بتونس ويعرف جامع الزيتونة المعمور وقيمته التاريخية الثابتة وقيمته الحضارية وافتخارهم أنهم زيتونيين واليوم لماذا لا تضاهي جامعة الزيتونة جامعة الازهر الشريف أو المسجد النبوي؟ يعني أن تكون منارة للإسلام السمح المعتدل الذي يأخذ صورة تونس وننطلق من جامع الزيتونة.

الاعتناء بجامع عقبة ابن نافع الذي هو من أقدم المساجد في العالم وهو كما نعرف رابع ثلاث والحقيقة يمكن أن يكون مزارا ونقطة كبيرة جدا لتونس وهنا يمكن أن تتدخل وزارة الشؤون الدينية في دفع التنمية في البلاد وهذا من أوكد الأولويات ويجب أن تكون كل الوزارات إلى جانب ما تقوم به أن يكون الاقتصاد في أولوية الأولويات وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق المقعد عدد 38.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

هناك مسألة في تونس لا نختلف فيها جميعا وهي هذه النقطة التي تعتبر أن أهم دور لهذه الوزارة هو إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع وتنمية الفكر المعتدل والمستنير والحفاظ على الهوية الإسلامية لأن في عاداتنا حين نصحب أطفالنا للكتاب نلاحظ التغير الذي يحصل لهم في حياتهم ودراستهم والتزاماتهم وفي كل شيء وحتى في شخصياتهم.

لكن أرى أن الوزارة إذ تريد الدفاع عن هذه المبادئ والقيم التي تريد أن تنشرها وسط المجتمع ونرى منظوريهم من المنظف والمؤذن هؤلاء الناس ونحن في أحياء شعبية أو في الأرياف أو في المدينة نرى أن الوزارة تتخلى عن دورها مع هؤلاء الناس وعندما أقرأ الإجابة التي وردت على اللجنة أن تأجير الإطارات المسجدية ضعيفا نظرا إلى محدودية ساعات العمل تتراوح بين ساعة و35 دقيقة في اليوم.

من يعرف هؤلاء الناس سواء المنظف أو المؤذن في بعض الأحيان يكون من ذوي الهمم وفي بعض الأحيان حين إقامة جامع في حي شعبي تجدهم يبحثون عمن تكون وضعيته الاجتماعية ضعيفة للقيام بشؤون التنظيف صحيح هذا ليس عيبا ولكن حين نرى الراتب 360 دينارا في زمننا هذا وقد تحدثت الى العديد منهم فأعلمني أنه لا يعود من نفس طريقه الذي أتى منه في الصباح سألته لماذا؟ فأجابني بأنه مدان للجزار ومحل المواد العامة وبائع الدواجن بلغة أخرى إن نريد أن ننشر عن طريق المساجد عادات سمحة في المجتمع ومبادئ نظيفة يجب أن يكون منظورو الوزارة مثالا لذلك.

وفي جوابه هذا أنّ الأجر هو بمثابة دعم له من الدولة هو ليس دعما وما معنى أن يكون دعما للدولة؟ يعني إنسان يحضر خلال خمسة أوقات للأذان فهل يمكنه أن يذهب للقيام بعمل آخر والقائم بشؤون التنظيف أيضا؟

وحين تحدثت إليهم أعربوا أنه إن كانت ستواصل الوزارة طريقتها هذه فإنهم سيبحثون عن عمل آخر يعني يجب على الوزارة لفت نظرة لهؤلاء الناس وهذا القطاع وألتمس منك سيدي الوزير النظر لهذه الوضعيات وخاصة في المناطق الداخلية والأحياء الشعبية.

يعني إن نظر الفرد للمؤذن أو المنظف وسط الجامع بالوضعية الراهنة التي يعيشها والظرف فهذه مأساة على جميع القطاعات فالمؤذن بين ظفرين "قلاب" وسط الجامع فكيف سننشر القيم السمحة وهذا ما يحدث إن لم تنظروا أنتم لهؤلاء الناس فمن سيتولى القيام بذلك؟

لا نطلب ذلك الآن ونحن نعلم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحرج للبلاد لكن على الأقل سنّ قانون أساسي يضمن لهؤلاء معيشتهم ووضعيتهم وراسلتكم في الموضوع وأجبتموني بإجابة غير مقنعة بتوليكم مدهم بالتغطية الاجتماعية فيجب تنظيم هذا القطاع لأننا رأينا ما صار في الجوامع في الثورة وأين توجهت الخطابات وليس عن طريق الأئمة إنما المنظف والمؤذن وهو ابن الجامع وهو الموجود فيه.

النقطة الثانية هو التفكير الجدّي في تقليص مدّة تسجيل الحجّ وهناك من سجل في الحج وتوفي ولم ترد في شأنهم الموافقة إلى حد الآن وهناك من أمضى 14 سنة أو 10 سنوات في الانتظار أو تسع سنوات فالرجاء النظر في هذا الموضوع.

مسألة أخرى هي أنه من الممنوع التبرّع النقدي في الجامع فلماذا لا نركز صندوقا ونؤطره للتبرع إن لم تكن الدولة قادرة حتى على تركيز الطاقة الشمسية للتقليص من استهلاك الكهرباء وغير قادرة على تركيز "forage" وسط الجوامع ونحن نربي صغارنا على أن النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان وقد انقطع الماء عن الجامع وأغلب من يرتادون الجوامع يتيمّمون للصلاة ولا أتحدث عن المدن بل عن المناطق الداخلية فالماء مقطوع عن المدارس والجوامع على حدّ السواء فلنبحث عن طريقة على الأقل بيوت الله التي ستربى فيها صغارنا ونحن نريد مجتمعا متماسكا يحافظ على هويته الإسلامية ومبادئه، على الأقل تكون الجوامع منارة للمجتمع ونرى في شهر رمضان صغارنا يسعون إلى الاصطفاف وتعلم القرآن والدرس على الأقل حين يذهب يجد الأمور سمحة ويرى إطارا مسجديا في الجامع بلباس محترم يجعله يقتدي بهم شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق المقعد عدد 157.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس ولنائبيكم،

أرحب بالسيد الوزير والطاقم الوزاري المرافق،

تحية للإطار المسجدي والكنائسي والإطار المشرف على البيع والبيع هي جمع بعة والبعة هي المعبد أو الكنيس اليهودي فهؤلاء جميعا مواطنون متساوون في الواجبات والحقوق ولا نفرق في تونس

بين هذا وذاك رفعا لكل التباس وإن وقع خطأ مطبعي عند زملائنا في التحرير فلا يتجاوز ذلك.

التحية إلى السادة النواب والإداريين والصحفيين وكل الموجودين بهذه القاعة والمشاهدين عبر التلفزة،

تحية إلى الصامدين المرابطين فوق أرض فلسطين،

أما بعد، سيدي الوزير،

من أهم مهمات وزارتكم الحجّ وهو مكلف جدا للمواطن التونسي حسب دخله والمشكلة تكمن بالضبط في طول فترة الإقامة في الحج ويمكن القيام بمناسك الحج الفعلي في غضون أربعة أيام ونمكن المواطن من عشرة أيام ولكن أن يبقى 25 و28 يوما حتى تستفيد النزل وحتى تتمكن الناقلة الوطنية من نقل 10 آلاف حاج ذهابا وإيابا وتكلف على المواطن التونسي كل هذه الإقامة فهو غير معقول.

يمكن أن نختصر فترة الحج عشرة أيام أو 15 يوم لمن أراد أو 20 يوما كل حسب طاقته وهذا يمكننا من التخفيض في كلفة الحج الى حد بعيد.

المسألة الثانية هناك اتفاق بين وزارتكم والإطار المسجدي فيما يخصّ التغطية الاجتماعية أعلمكم أنّ هناك من منظوريكم من لم يتوصل للآن بوثائق التغطية الاجتماعية وهذه المشكلة موجودة في جرجيس.

عدم وجود مقرات محلية للوعاظ لتسهل عليهم القيام بواجبهم فهم يجتمعون بالمعتمديات وفي مكان مثل جرجيس فالمعتمدية غير مؤهلة لاستقبال موظفيها والمبنى آيل للسقوط بالتالي وضع خطة على المدى الطويل نسبيا أو المتوسط لإنجاز مقرات للإطار محليا.

كذلك مشكلة تنقل الوعاظ ففي المناطق الجنوبية والريفية تمتد المعتمدية 60 و70 كيلومتر وحين يتنقل للجامع للتفقد أو إلقاء درس فلا يوجد وسائل للتنقل فالرجاء التفكير في هذا المشكل.

هناك مشكلة أخرى في بعض الأحيان يتغيب الإمام فيعوضه الواعظ وهذا يستوجب تكليفا من السيد الوزير فالواعظ هو إمام خطب منذ سنوات مثل الأستاذ الذي درس سنوات ثم أصبح متفقدا وإن كان له منّا الثقة بصفته واعظ فلماذا لا يقوم بالدرس؟ لماذا لا نمكنه بالتكليف لماذا يبقى المسجد فارغا ولا يؤدي مهمته؟ فيجب تكليف الوعاظ وإعطائهم الإمكانية بتقديم الدروس عوض الأئمة.

مشكلة أخرى وهي أن بلادنا في القرن الأول مسجد عقبة ابن نافع بالقيروان وفي بداية القرن الثاني جامع الزيتونة ثم مسجد القرويين بفاس، من هذه الأرض انطلقت الفكرة والأموال لبناء مسجد فاس ومن هذه الأرض انطلقت الفكرة والأموال من المهدية لبناء جامع الأزهر بالتالي فإن بلادنا أشعّت على العالم الإسلامي ولنا فضل ويجب أن يتواصل هذا الإشعاع.

كذلك العناية بمواطنينا بالخارج لأن لنا مليوني تونسي ما يعادل مواطني ولايات مدنين وتطاوين وقابس وقبلي مجتمعين وهم في الخارج فلابد أن ترصد الأموال اللازمة للعناية بهؤلاء كي يبقى مواطنونا متمسكين بالإسلام المتسامح السمح لأن الكثير من المصائب التي عانت منها بلادنا وردت علينا من الخارج وليست من الداخل وهي أزمات وافدة علينا ويجب أن نعالج المشكل حيث ولد في الخارج وليس هنا، وهذا من عمق مهمة وزارتكم ويجب على وزارة المالية أن تخصص الأموال الكافية حتى تبقى تونس مشعة مثلما يشع جامع الزيتونة وجامع عقبة وكما بنينا جامع الأزهر وجامع فاس ولكم ألف شكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب ولها تسع دقائق المقعد عدد 153.

السيد النوري جريدي

شكرا سيدي الرئيس،

لن ننسى مادام في القلب نبض، لن ننسى أنكم تكتبون أعظم ملحمة في تاريخ البشرية يا أهل غزة يا كل عناوين الشرف والصمود والعزة.

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية ومرحبا بالوفد المرافق له،

إن كتلة لينتصر الشعب تعتقد اعتقادا جازما بأن ميزانية مهمة الشؤون الدينية ميزانية لا تفي مطلقا بالانتظارات المهمة الموكولة لهذه الوزارة ونحن نسجل النقاط التالية:

ضعف إمكانيات الإدارات الجهوية لوزارة الشؤون الدينية ضعفا يعطل أعمالها في أغلب الأحيان من نقص في المعدات والإمكانيات والوضعية المادية المتردية للإطار المسجدي خاصة إذ تعتبر جراياتهم مجرّد منح لا تواكب مطلقا غلاء الأسعار والحاصل بفعل التضخم ونؤكد ضعف إمكانيات التكوين والتأطير والحضور الإعلامي لشحّ موارد الميزانية وهذا في نظرنا يعطل دورها الريادي في التنوير ونشر الفكر الديني المعتدل والمنفتح والمتسامح.

لهذا ولغيره تقترح كتلة لينتصر الشعب تعديل ميزانية هذه المهمة وما يدفع كتلة لينتصر الشعب إلى هذا الاقتراح وهذا التصور فهمها الخاص لأهمية هذه الوزارة التي يغفل البعض عن تثمين دورها ويراه مجرّد دور متصل بأداء الفرائض والشعائر والمناسك في حين أن دورها يمكن أن يكون أعظم ولإبراز أهمية هذا الدور في إطار جدلي نسأل في كتلة لينتصر الشعب، ألم يسهم التطرف الديني في تفريخ الإرهاب من رحم حلقات المساجد في السنوات الفارطة فاستمعنا إلى أئمة تدعو إلى القتل والسّحل والإعدام؟

ألم يسهم ذات التطرف الأعمى في انتشار دعوات التكفير وتقسيم المجتمع إلى مؤمنين وكفار وإلى أهل جنة وأهل نار وكأننا بالبعض يملك مفاتيح الجنة والنار أو يملك صكوك الغفران؟

ألم يقع التنكيل بالدين واستغل استغلالا مهينا للتفريق والمزايدة والتمعّش والكسب والغنم؟

ألم يسهم التطرف الديني والمغالاة في تأويل النصوص ولي أعناقها في تسفير أبنائنا إلى محرقة حرب لم تكن دوافعها مقدسة بالمرة إلا في أذهان المقنعين والمقتنعين ممن غرر بهم فصاروا مرتزقة يحملون السلاح ضد الأبرياء ويهجرون الآمنين ويغتصبون ويحرقون ويغنمون؟

ألم تداوي مصحات العدو الصهيوني جرحى داعش في تناسق براغماتي عجيب بين يمين يتمعش من يمين؟

ألم يسهم التطرف الديني في التمكين من الجوازات وأذونات السفر من المنصات الشرفية الى ليبيا وتركيا وسوريا؟

ألم يسهم ذات التطرف في إغراق تونس وبقية البلدان العربية سوريا والعراق والسودان ومصر المستهدفة بالأموال المشبوهة الطائلة وبالأسلحة التي استعملت في الترويع والاغتيالات؟

ألم تنصب الخيم الدعوية التكفيرية في كل أرجاء البلاد؟

ألم تشاهدوا بأم أعينكم حملات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواكب منظمة؟

ألم يشرع بعضهم في قطع الأيادي وإقامة الحدود؟

أم نسيتم احتفالاتهم بدعاة البترودولار الذين باعوا الوهم للشباب وأغدقوا عليهم بأوهام الحور العين وأرسلوا شبابنا إلى المحارق وأرسلوا أبناءهم الى أرقى الجامعات الأوروبية العلمية كي يتحصلوا على أكبر الدرجات العلمية؟

ألم تقبر في فترة حكمهم مشاريع قوانين تجريم التطبيع مع العدو الصهيوني والتعامل معه والاعتراف به؟

ألم تصادر الكلمة الحرة والتعبيرات الثقافية التقدمية بدعوى التعاون مع التعاليم الدينية التي هي براء من كل هذا الافتراء؟

ألم تقطع أوصال جنودنا البواسل في الجبال في شهر رمضان المعظم؟

ألم تفجّر حافلة الأمن الرئاسي لتتناثر أشلاء أبنائنا وخيرة شبابنا؟

أم هل نسيتم اغتيال السياسيين والأمنيين والعسكريين والأبرياء؟ رحمة وترحما على شهيدي هذا المجلس الشهيد الحاج محمد البراهمي والشهيد شكري بلعيد.

كي لا ننسى كل هذا وكي يكون فهمنا لحركة التاريخ فهما واعيا ومتعقلا ينبغي في تقدير كتلة لينتصر الشعب أن يتحقق الآتي:

توفير الإمكانيات المادية واللوجستية لوزارة الشؤون الدينية لتلعب دورها كاملا في انتاج خطاب ديني معتدل يقوم على مبادئ الإخاء والعدل والتسامح والاحترام التي هي من صميم تعاليم ديننا.

لا يمكن للوزارة أن تضطلع بهذا الدور إلا متى كثفت من الندوات والملتقيات والمحاضرات والومضات الإعلامية التي يفسح فيها المجال الى تصحيح المفاهيم وتعديلها وليصبح المعطى الديني عاملا من عوامل التشجيع على ثقافة العمل والإنتاج وتحمل المسؤولية والمساهمة في حماية المجتمع من كل تلك الآثار المدمرة للتطرف والتكفير.

ثم الحرص على مغادرة لحظة تاريخية ثقافية حضارية مازال البعض يصر على الاستقرار فيها وهي لحظة محنطة معادية للعقل جامدة لا تؤمن بالفهم المقاصدي للدين بما هو عنوان من عناوين الانعتاق والتحرر والتطور والتحديث.

وهكذا تخلص كتلة لينتصر الشعب في قراءتها لمهمة وزارة الشؤون الدينية بأنّ الترفيع في ميزانية هذه الوزارة فتحا لآفاق المشرفين عليها من إطارات وكفاءات ومشرفين في التكوين والبحث باب من أبواب التوازن الفكري قد يسهم في تكوين الأجيال والأسر ووفق قيم ومبادئ تسهم بالضرورة عن طريق تنوير العقول في إيجاد مجتمع منفتح على ماضيه يقرأه قراءة نقدية موضوعية واعية ويتطلع إلى حداثة متجذرة في أصالتها متوازنة بقدر ما فيها من روح الماضي فيها من متطلبات الانفتاح والتطور والتجديد لذلك نكرّر يجب مراجعة ميزانية وزارة الشؤون الدينية وشكرا.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي.

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية، السيد إبراهيم الشائبي وكافة الإطارات السامية المرافقة له الحاضرين اليوم معنا اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب.

صباح الخير زملائي،

صباح الخير تونس،

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق، المقعد عدد 133 فليتفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيد الرئيس،

صباح الأمطار،

صباح الخيرات،

مرحبا بك السيد الوزير وبجميع ضيوفك،

السيد الوزير،

عندما كنا نتابعك على الشاشة الوطنية، كنا نرى فيك خطاب الاعتدال والوسطية والانفتاح وهي نفسها الملامح التي تشكّل الجانب الديني في بلادنا، الذي رسمه أجدادنا مؤسسي جامع الزيتونة المعمور وعلمائه الأفاضل وعلى رأسهم العلامة محمد الطاهر بن عاشور وغيره.

أشكر وزارتكم على مجهوداتها في التصدي للفكر المتطرف، بالموعظة الحسنة وبالتعيينات الحكيمة صلب الأئمة والوعاظ ونرجو لكم التوفيق لما ينفع البلاد والعباد.

الكلفة المرتفعة للحج، أنا أتساءل هل أن برنامج الزيارات السابقة للحج مفروضة من الشقيقة السعودية أم أن الدولة التونسية يمكن أن تختصر مدة الإقامة هناك لتخفيض كلفة الحج على التونسي حيث أن هذه الكلفة تتجاوز 20 ألف دينار للحاج الواحد؟

سيدي الوزير، المساجد في معتمدية سيدي علي بن عون وبئر الحفي تشكو معظمها إن لم أقل كلها نقصا في الإطارات المسجدية فيما يخص الخطط الوظيفية وأيمة الخمس والمؤذنون والقائمون بشؤون البيت. وإذا تقدم أحد الأشخاص للاختبار فإن هذا يأخذ منعرجات عدة وطول مدة النتيجة، فمثال على ذلك وعلى سبيل الذكر جامع الأمة بسيدي علي بن عون يوجد به مؤذن فقط يقوم بكل شيء من تنظيف ومن آذان والإمامة، جامع الرحمة 2 يوجد به منظف وحيد يسمى قائما بشؤون البيت وهو المنظف والمؤذن والإمام.

أما المساجد الريفية فحدث ولا حرج يعانون من نقص فادح والنتيجة، أن هناك من أصبح يتجرأ على بيوت الله فيتقدم إلى الصلاة بالناس أو الآذان دون إذن من السلط.

النقص الفادح أيضا على المستوى اللوجستي في الوحدات الصوتية، من أفرشة ومن صيانة والتنوير فالبلدية لا تتدخل مثلا في الصيانة، فلو احترق فانوس مثلا يبقى على حاله إن لم يتبرع أحد المواطنين.

سيدي الوزير، الحالة المادية التعيسة للإطارات المسجدية فالمنحة لا تتجاوز 360 دينار والإطار المسجدي تجده ملازم للمسجد لا يستطيع أن يقوم بأي عمل آخر، لذلك تجد أغلب صلاة الجماعة في الأرياف لا تقام، بالإضافة إلى انعدام وجود الماء في أغلب المساجد الريفية.

كما أنني أرى أن دور وزارتكم في التحسيس بأهمية العمل وقداسته وذلك من خلال خطاب الأئمة وخاصة في صلاة الجمعة ومزيد بذل الجهد المضاعف والتحسيس أيضا بضرورة مقاطعة الاقتصاد الموازي من خلال إظهار مخاطره والحفاظ على المؤسسات العمومية باعتبارها مؤسسات كل التونسيين.

أيضا أهمية الحفاظ على البيئة والتعامل الأخلاقي معها، ما يساعد على خلق مناخ جيد للعيش والاستثمار وأيضا التحسيس بأهمية الماء وندرته في بلادنا، إذ لابد أن يكون لوزارتكم خطاب ديني بنّاء قادر على الدفع بكل أسباب التنمية والنمو لبلادنا.

كما أدعوكم أيضا إلى صيانة المعالم الدينية والكتاتيب والمدارس التي تمثل تاريخ البلاد على غرار جامع القصبة وجامع عقبة بن نافع وغيرها.

وفي الحقيقة إن الميزانية المقدرة بـ 3 مليون دينار والمخصصة للاستثمار والتي تتضمن الصيانة والترميم والتهيئة وإعادة التهيئة غير كافية، أمام أهمية دور هاته الوزارة السيادية.

وأخيرا، أساند الزميل ظافر صغيري فيما جاء في الفقرة الأخيرة في تقرير لجنة الحقوق والحريات فيما يخص كلمة "الجالية اليهودية" وأطلب من أعضاء اللجنة الاعتذار مع كامل التقدير والاحترام على مجهوداتهم المبذولة في إعداد هذا التقرير، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق المقعد عدد 42 فليتفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكل الإطارات المرافقة،

تحية لشعبنا المقاوم في فلسطين خط الدفاع الأول وبالنيابة عن شرف الأمة.

تعتبر وزارة الشؤون الدينية من الوزارات المهمة، متى قامت بالدور الذي يجب أن تقوم به ونعتقد جميعا أنها أصبحت تتعاق وتجاوزت بعض التجاذبات التي أثّرت بشكل أو بآخر عن المهمة الرئيسية لها.

هذه المهام لا يمكن تحقيقها بالشكل المطلوب إلا بالتعاون وبالتكامل مع بعض الوزارات التي تتقاطع معها في عدة ملفات وتحقيق هذه الأهداف رهين رؤية واضحة وأدوات عمل مثل متابعة ملفات الإطارات المسجدية من حيث التكوين ومراجعة الوضع المهني الصعب الذي يعاني منه أغلب الإطارات.

سيدي الوزير،

أريد توضيحات بخصوص نقطتين وردتا في تقرير اللجنة وفي علاقة بمهمة وزارة الشؤون الدينية، أحدهما يتعلق:

أولا، تخصيص مبلغ مالي قدره 50 ألف دينار لتهيئة ولصيانة جامع مجلس نواب الشعب.

ثانيا، في علاقة بالمعدات الخاصة بالمساجد اقترحتم سيدي الوزير، استغلال المحجوز بالديوانة مثل معدات الزرابي والمكيفات والسيارات لفائدة الجوامع.

أريد توضيح بخصوص هاتين النقطتين.

أختم سيدي الوزير، في علاقة بالانتدابات وبسد الشغورات: الجميع يعلم أنه عند فتح أي مناظرة أو أي اختبار، ينتظر الذين تقدموا أو ترشحوا لتلك المناظرة صدور النتائج، هذا المعمول به على الأقل ثم تتم التسمية وإتمام بقية الإجراءات والحال أن في وزارتكم سيدي الوزير، الأمر يدعو التساؤل: البعض من الذين تقدموا إلى أحد المناظرات، هم الآن يشتغلون دون أي وثيقة أو عقد وهم ينتظرون صدور النتائج وأنا أعي جيدا ما أقول، ونحن لا نقوم بالـ"show" كما أشار السيد، وبالأسماء ومراكز العمل على مستوى جهوي يمكنني أن أمدكم بذلك وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق المقعد عدد 138 فليتفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وبالوفد المرافق له،

في البداية السيدة الرئيسة زملائي زميلاتي اسمحوا لي أن أتقدم بأحرّ عبارات الشكر والإكبار للفريق الطبي بالمستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير الذي نجح في زرع كبد لطفلة تبلغ من العمر ست سنوات، هذه تونس التي نريدها بكفاءاتها وبنجاحاتها.

سيدي الوزير، في تونس لنا تقريبا 6300 مسجدا وكذلك في حدود 6200 مؤسسة تربوية بالإضافة إلى حوالي 200 مؤسسة جامعية زد على ذلك رمزية جامع الزيتون على اعتبار أنه أول جامع في العالم وبالتالي لنا سيدي الوزير، في حدود 12500 مؤسسة تشتغل على القيم، على التربية، على ضمان تواجد المواطن الصالح في هذا المجتمع.

ومقابل ذلك السيد الوزير، نجد تنامي عديد الظواهر الخطرة على المجتمع التونسي وسأركز في جانب منها، على مسألة التطرف والإرهاب وكما تعلمون فقد شاهدنا خلال السنوات الأخيرة وجود هذا الخطر من خلال تورط الشبيبة التونسية في بؤر التوتر والإرهاب في عديد الأقطار العربية.

السيد الوزير، يبدو أن عدد المؤسسات التي تشتغل على القيم وعلى الأخلاق لم تدرك أهدافها وبالتالي لسنا هنا، لسنا في منأى عن هاته الظاهرة التي لا يمكن أن نعتبر أننا قد نجونا منها، فهذه الظاهرة تهددنا وتتهددنا في كل الأوقات، سيما انشداد الناشئة والشبيبة إلى التربية الرقمية، العالم الافتراضي، شبكات التواصل الاجتماعي التي حلت محلّ المؤسسات وأصبحت هي التي تربي على قيم أخرى. شاهدنا ونشاهد تنامي منسوب العنف، شاهدنا ونشاهد الانحلال الأخلاقي، شاهدنا ولازلنا نشاهد عديد وعديد الظواهر التي لا تليق بهذا المجتمع وبالتالي نحن مجبرون وملزمون إلى إيجاد رؤية

استشرافية، رؤية إستراتيجية مع الجهات الأخرى ذات العلاقة: التربية، التعليم العالي، الأسرة وكل المكونات، كل الهياكل اليوم مدعوة للاشتغال على تحسين الناشئة، تحسين الشبيبة من هاته الظواهر المذكورة.

وأختم سيدي الوزير، هناك من المواطنين التونسيين الذي تدركهم المنية دون تحقيق حلم الحج وبالتالي لابد من مراجعة المقاييس واعتماد الأولوية في مقياس العمر وشكرا لكم ومرحبا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية لها دقيقتان، المقعد عدد 46 فلتتفضل.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وبإطارات الوزارة،

صباحكم مطر وأمل وعمل،

أولا، أود أن أشكر زملائي في اللجنة وإداريي المجلس على العمل الكبير الذي قاموا به.

اليوم السيد الوزير، أود الحديث عن منحة العجز التي تقدر بـ 180 دينار، هؤلاء الناس سيدي الوزير، عملوا بالمساجد من تنظيف ومؤذنين والآن وقد ارتفعت كل الأسعار وأصبحوا كبار في السن، لذلك أطلب منك مراجعة منحة هؤلاء الذين أصبحوا كبار في السن على أقل تصبحوا كمنحة العائلات المعوزة.

أريد أن أسأل عن 2000 كتّاب سيدي الوزير، هل هذه الكتاتيب موجودة تحت سيطرة الوزارة أم لا؟ ورأينا خلال العشرية الماضية ما حصل لنا.

سيدي الوزير، لقد صدمت عندما رأيت رقم 20600 عون تحت إشرافكم، هذا رقم مفزع ورقم كبير جدا سيدي الوزير، أريد أن أعرف مهام هؤلاء بالضبط وبعد القيام بالتدقيق في الشهائد العلمية لهؤلاء وأكيد أنه سيكون هناك "excès" هل لديكم خطة؟ وكيف سيتم التصرف معهم هل سيتم إلحاقهم بوزارات أخرى أم لا؟

وأخيرا سيدي الوزير، أريد أن أتحدث عن معتمرينا، هؤلاء أشخاص يدفعون أموالهم عندما يذهبون للبقاع المقدسة يتعرضون لمشاكل كبرى مثل بعد المساجد والأماكن المقدسة عن مكان الإقامة فكيف سيتم التعامل معهم؟ فالشعائر الدينية ليست سياحة وقد رأينا في العشرية الأخيرة حصلت "foule" وكالات الأسفار هذه نعرفها سيدي الوزير، تابعة لأحزاب معينة وإلى حد الآن يعملون ويقومون بنفس الخطة، هل هناك تنسيق مع السيد وزير السياحة؟ كيف سيتم التعامل معهم لأن الناس تدفع أموالا لتقوم بمناسك صحيحة؟ وشكرا ومرحبا بكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق المقعد عدد 206 فليتفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

يمكن أن أبدأ قبل أن أتوجه بتحية للصامدين في فلسطين والذين يدافعون عمّا تبقى من شرف هذه الأمة.

ما شدّ انتباهي في واقع الأمر في هذا الكتيب ملحق مهمة الشؤون الدينية في الصفحة الرابعة في الأهداف الاستراتيجية للبرامج ومؤشرات قيس الآذان:

في الأهداف الاستراتيجية هناك هدف أول وهدف ثاني، هدفان مضمونيان: هدف أول هو تيسير ممارسة الشعائر الدينية والهدف الثاني المحافظة على التماسك الروحي.

هذه الأهداف في واقع الأمر، أرى أنها لا تبتعد عن مهام الفاتيكان وحصر دور وزارة الشؤون الدينية في دور ديني بحت، مؤسسة دينية في حين هي مؤسسة مدنية ووزارة من وزارات الدولة.

إذن أين البعد الاجتماعي لوزارة الشؤون الدينية؟ هذا البعد الاجتماعي الذي من المفروض أن تضطلع به في دور رئيسي، لوزارة الشؤون الدينية مهام اجتماعية، محاربة الفساد مثلما ذكر الكثير من النواب ولكن كيف يتم ذلك وأين يتم ذلك؟ لا يتمّ محاربة الفساد عبر خطب جمعة فمن يذهب للمسجد ليس السارق ولا مدمن المخدرات ولا المرتشي.

السؤال كيف أصل إلى هؤلاء؟ هؤلاء موجودين في المقاهي، موجودين في الشوارع، موجودين في الفضاءات العامة. إذن لابد أن تضبط وزار ة الشؤون الدينية خطة اتصالية يمكن من خلالها أن تصل إلى هذه الفئة وتقنعها وتحول هذه الفئة "المنحرفة" إلى فئة صالحة تساهم في الدور الاجتماعي داخل المجتمع، هذا أولا.

ولا يتمّ ذلك بالطبع إلا بالتنسيق مع بقية الوزارات الأخرى، عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية، وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة. إذن لا يمكن لوزارة الشؤون الدينية أن تشتغل منفصلة عن خطة وطنية شاملة جامعة.

وهذا لا يعدم بالطبع دور خطبة الجمعة والتي تبثّ مباشرة أحيانا في التلفزة الوطنية مع أن الكثير من الشباب اليوم لا يتابعون التلفزة الوطنية في ظل ثقافة التواصل الاجتماعي، في ظل ثقافة التيك توك والـ "Instagram" وغيرها إذن لا أعتقد أن هناك من يتابع على الأقل من الشباب هذه الخطب في التلفزة الوطنية.

إذن على وزارة الشؤون الدينية أن تبحث عن خطة اتصالية معاصرة، يمكن أن تصل إلى أكبر فئة ممكنة من الشباب. هذا الشباب الذي غرّر به كما ذكر الكثير من النواب وتمكنت خطب الجمعة على ما فيها، بأن تقنع هؤلاء الشباب أن يذهب إلى بؤر التوتر وأن يفجّر نفسه هناك، إذن إن نجح هؤلاء في أن يقنعوا شبابنا بأن يفعلوا ذلك، فهل نعجز نحن اليوم على أن نقنع شبابنا بأن يتحوّل إلى فرد صالح داخل المجتمع؟ أسأل هذا وأمر.

ثانيا، لابدّ لوزارة الشؤون الدينية أن يكون لها دور تنموي وقد ذكر البعض تثمين المعالم الدينية وسأذكر على سبيل الذكر، مدينة القيروان، بإمكان مدينة القيروان أن تتحول إلى مدينة سياحية، جاذبة للسياحة الدينية فتقريبا هي أهم من مدينة مراكش التي هي مدينة مشهورة وتحقق في المجال السياحي رقم غير مسبوق.

إذن فمدينة القيروان بما فيها من معالم دينية: من مساجد ومن زوايا ومن مقامات لصحابة فلو قامت بوزارة الشؤون الدينية بالتنسيق مع وزارة الثقافة والسياحة ووزارة التجهيز ومع المعهد الوطني للآثار بإمكانها أن تتحول هذه المدينة إلى مدينة سياحية جاذبة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم معز برك الله عن كتلة الأحرار له ثماني دقائق المقعد عدد 197 فليتفضل.

السيد معز برك الله

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية نجدّد دعمنا ومساندتنا إلى القضية الفلسطينية العادلة ونترحم على شهدائنا وندعو الله تعالى الشفاء للجرحى وللمرضى كما نتوجه أيضا بالشكر إلى أعضاء اللجنة للعمل الذي قاموا به على مستوى إعداد هذا التقرير، وتمنياتنا بالشفاء لأختنا هالة.

كما نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له.

وزارة الشؤون الدينية، وزارة مثيرة للجدل منذ الاستقلال لتقاطع مجموعة من الأفكار السائدة في البلاد، منها ربط مفتعل للدين بالإرهاب والتطرف وهنا نجد توجهات للتقليل من دورها وللتنقيص من إمكانياتها ليقتصر عملها على إقامة الشعائر الدينية الأساسية والتوعية الدينية والإرشاد الديني الموجه أساسا إلى نشر التسامح وخاصة الاعتدال على أساس كما نقول "الإسلام light " وتربية الناشئة على حفظ القرآن.

سيدي الوزير، نحن في كتلة الأحرار نعتبر وزارة الشؤون الدينية وزارة مفصلية وحيوية وبإمكانها المساهمة في نقلة نوعية لتونس نحو التميز والتألق والخروج من الأزمات المتتالية، فأصل أزماتنا أزمة قيم ومبادئ عمل المستعمر في البداية ثم اللوبيات الفاسدة على تقويضها وإفقارها في هذه البلاد والأصل في الدين عبادات ومعاملات: عبادات للرقي بالمعاملات، فلا صلاة لا تنهى عن الفحشاء والمنكر ولا صيام مرفوق بالكذب وبالخيانة وبالغش ولا حج ملازم للرياء وللنفاق ولا زكاة يتملص منها المرء بطرق ملتوية فيقول سيد الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إنما بُعثت لأتمِّم مكارم الأخلاق".

فالأصل أن نكون نحن المسلمون مصدر تلك القيم والمبادئ الإنسانية الأساسية ففي التوجهات الاستراتيجية للدول للرقي ضمن الاستراتيجية الدولية 2050، نجد حجر الأساس إقرار القيم الإنسانية الأساسية التي حددت في نشر التواضع، الاحترام، الصدق، الأمانة، العدل، الوفاء للآخر، والانتماء للوطن، الكرم والصبر. وهاته بالفعل هي مكارم الأخلاق التي اعتبرها الله سبحانه وتعالى خطّا أحمر وحرّم كل من يتجاوزها.

هذا لا يقع نشره، فالأصل أن يكون القاعدة الأساسية لمنظومة التربية منذ نعومة الأظافر ولمنظومة الثقافة ومنظومة المساجد والإعلام.

في دول ليست مسلمة وقع إدراجها في دساتير دولهم وفي تعليمهم الأساسي معظمهم لترسيخ القيم والمبادئ الإنسانية الأساسية، اليوم يجب أن يكون التكوين الأكاديمي للأئمة وللوعاظ وللحفاظ مرتكزا على خمس قواعد:

أولا، نشر القيم والمبادئ الإنسانية الأساسية لمحاربة الفساد.

ثانيا، نشر قيمة العلم فهو فرض عين على كل مسلم ومسلمة لمحاربة الجهل والجدل وانتشار الإشاعات.

ثالثا، نشر قيمة العمل والتفاني فيه والإخلاص لله سبحانه وتعالى بمحاربة التقاعس والتهاون في أداءه والبطالة.

رابعا، نشر قيمة احترام الاختلاف والرأي الآخر لمحاربة العنف بأنواعه.

خامسا، نشر الأمل والتفاؤل أسوة بسيد الخلق محمد صلّ الله عليه وسلم في محاربة اليأس والقنوط.

اليوم دوركم هام مفصلي في كل هذا وفي الحقيقة هذا يقودنا لضرورة العمل على إقرار وزارة الشؤون الدينية، كوزارة سيادية وهنا سيدي الوزير، لديكم فرصة أنتم ومن يرافقوكم في هاته المهمة لطرح استراتيجية مختلفة وإقرار مشاريع قوانين ثورية وتحويل الخوف والتخوف من هاته الوزارة إلى حبّ وتقدير وتثمين وبقدر ما ستقدمه الاستراتيجية بقدر ما ستجلب التمويلات ولا ننسى أن أهم مؤشر في منظومة الاستثمار، هو تواجد الثقة، فإن وجدت تغيرت كل المعطيات وكانت القفزة التاريخية الفارقة لتونس.

سيدي الوزير، سأتطرق في الجزء الثاني من مداخلتي إلى مجموعة من تساؤلات كتلة الأحرار حول عملكم:

أولا، التكوين الأكاديمي الذي يشرف عليه المعهد الأعلى للشريعة للأئمة وللوعاظ وللحفاظ للأسف تهمّ تونس الكبرى فق وهنا ضرورة بعث فروع في الوسط وفي الجنوب ستقولون لي بإمكانهم التنقل، أقول نعرف ضعف المستوى، ضعف الإمكانيات وفي الحقيقة معظم المندوبين الجهويين بالنسبة إلى وزارتكم يقرون بضعف التكوين في هذا المستوى بمناطق الوسط ومناطق الجنوب.

ضعف المستوى وعدم الأهلية كل هذا ساهم في عزوف تقلّد منصب الأئمة وهنا لديكم شغورات كبيرة تعود أساسا لهذا الضعف في التكوين.

ضرورة تكوين الأئمة الخمس في القراءة مع تعديل مقاييس الترشح للخطط المسجدية، حفظ عشرة أحزاب في منطقة نائية ريفية يصعب توفيرها في الحقيقة وهنا ضرورة التقليص مع البحث عن الإتقان والحفظ.

سن خمسين سنة، يمكن تحويلها إلى سن 65 سنة بالنسبة إلى الأئمة لأنه لا يمكن أن يلتزم بأداء الخمس صلوات، نعلم بأن أغلب الناس في هذا السن تشتغل وتعمل وبالتالي كل من هب ودب باستطاعته أن يؤم المصلين وهذا عيب على وزارة تحترم القانون وإمكانية تسربات من هنا وهناك.

كما نثمن دورات التكوين للمؤذنين التي تم القيام بها بستّ حصص منحكم الله الصحة والعافية ونطلب منكم مواصلة العمل عليه وفي المقابل هناك شغورات في خطط الوعاظ وهنا نلفت الانتباه لجزيرة قرقنة لغياب الوعاظ هناك وفي الحقيقة لو لا خطة ناظر الجوامع الذي عوض تقريبا الوضعية لما كان هناك صعوبات كبيرة، وهذه الوضعية لا تخص جزيرة قرقنة فقط بل هي خاصة بعدد كبير وهنا ناظر الجوامع وهي غير معممة نود لو يقع تعميمها بعد أن برزت خاصة قيمتها المضافة مع مراجعة توقيت الواعظ الذي جاء في المنشور من 9 إلى 11 هذا أدى تقريبا إلى غياب شبه كلي بالنسبة إلى الوعاظ في بعض المناطق تعلمون أن ساعتين بعد ذلك من الصعب جدا الاتصال بهم وهنا الواعظ مطالب لا فقط بالمتابعة على المستوى الديني، بل بالمتابعة على المستوى الإداري،

المتابعة على المستوى اللوجستي، المتابعة على المستوى الصحي، المتابعة على جميع المستويات.

المرتبات في الحقيقة ضعيفة 490 دينار مرتب بالنسبة إلى القار واعتباره عاملا وقتيا وليس موظفا وهنا نقطة مفصلية لإمام متفرغّ وإن كان يشتغل فإن المنحة التي يتحصل عليها أيضا هي منحة ضعيفة تقدّر بـ 130 دينار.

نثمن على الأقل ما حصل لتمكينهم من التغطية الاجتماعية "CNRPS" وهنا لاحظنا في الميزانية أن اعتمادات الصيانة والترميم تكاد تكون صفر، مما يؤدي إلى تدخل الخواص ونحن نعلم إن تدخل الخواص فإنهم يستحوذون على المساجد وفي هذا الوقت يعملون ما يريدون.

بخصوص الحج النسبة المخصصة لنا ضعيفة جدا وهنا يأتي دوركم على العمل على الترفيع فيها وخاصة بالنسبة إلى السن الذي أصبح متقدمّا جدا.

كما أضم صوتي لصوت زملائي في موضوع العمرة، فمن الضروري تخصيص مرشد ديني للعمرات بالرغم من صفتها الخاصة لعدم النزول للمستوى العام لهاته الشعيرة.

وفي الأخير، علاقة الوزارة بباقي الأديان: نعلم جيدا علاقة متوترة جدا مع الكنيسة ومع الكنيس التي بقيت من مشمولات وزارة الداخلية في التعامل، شكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم السيد سامي السيد غير منتمي له ثلاث دقائق المقعد عدد 114 فليتفضل.

السيد سامي السيد

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لابد من تثمين المجهودات التي تقوم بها وزارتكم ولدي بعض الأسئلة وهي كالتالي:

هل للوزارة تصورات في تكوين الأئمة ورسكلتهم؟

هل توجد شراكة بين وزارتكم ووزارة التعليم العالي وخاصة مركز البحوث والدراسات في الحضارات والأديان بسوسة؟

غياب العناية بالمعالم الأثرية والتاريخية الدينية بصفة عامة على النطاق الوطني وبصفة خاصة بجهة بنزرت وخاصة بجامع غار الملح وجامع القصيبة والجامع الكبير ببنزرت.

سدّ الشغورات السيد الوزير، في خطتي الإمام الخطيب وإمام الخمس أيضا بالجهة.

عدم وجود خارطة وطنية للمساجد التي يتم على أساسها الترخيص أو عدم الترخيص في بناء الجوامع.

ماهي المقاييس لاختيار المرشدين والمرافقين؟

بالنسبة إلى موسم الحج بصفة عامة، هل هناك قانون أو هل فكّرتم في سن قانون لقطاع الحج بصفة عامة؟ تعلمون غلاء الحج الآن وكما قال الزملاء ربما التفكير في تقليص مدة الحج، لذلك لابد سيدي الوزير من النظر في هذه المسألة.

هناك موضوع آخر بخصوص توزيع بقاع الحج، يقع توزيعهم حاليا عن طريق المعتمديات وهناك سيدي الوزير معتمديات يوجد بها كثافة سكانية عالية يسجل مواطن 15 و16 و17 سنة ولا يتم تسجيله للذهاب للحج وزميله أو جاره موجود في معتمدية أخرى يسجل 5 أو 6 مرات يتحصل على حصته من الحج.

لذلك لابدّ سيدي الوزير من مراجعة هذه المسألة ليصبح التسجيل على كامل الولاية أظن أن هذا أفضل وبهذه الطريقة يمكن لكل شخص أن يتحصل على حقه.

لدينا في بنزرت مبنى على وجه الكراء كإدارة جهوية، ولدينا مبنى غير مستغل متكون من ثلاث طوابق في مسجد بن عبد الرحمان ربما هذا المقر ينفع للوزارة.

بالنسبة إلى استغلال الملك العمومي للمساجد بالمجاني، بالرغم من وجود أمر حكومي عدد 1145...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عادل ضياف عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق المقعد عدد 134 فليتفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

في البداية السيد الوزير المحترم، إن الزيادة الطفيفة في ميزانية مهمة وزارة الشؤون الدينية مقارنة بميزانية السنة الفارطة تبقى محدودة أمام حجم التحديات الموجودة أمام وزارتكم الموقرة.

فمثل هكذا ميزانية، لن تستطيع الوزارة القيام بمهامها لتحقيق أهدافها السامية ولذلك لدي عديد الملاحظات والقراءات في علاقة بملامح الشأن الديني في بلادنا ومن بينها:

سياسة الوزارة تجاه العناية بالمعالم الدينية فيما يتعلق بالصيانة وبالتأثيث وبالتجهيز وإحكام التصرف فيها.

الإحاطة بالإطارات المسجدية وتطوير أدائهم.

تيسير إقامة الشعائر وتنظيم الأنشطة الدينية والتظاهرات والملتقيات والندوات العلمية والدينية.

دعم البحث العلمي والدراسات في مجال العلوم الإسلامية والعمل على إحياء التراث الإسلامي وحفظه ونشره.

تطوير الإعلام الديني بهدف ترشيد الخطاب الديني.

الإحاطة والتوعية والإرشاد الديني.

كذلك التعاون الدولي في المجال الديني والعناية بالقرآن الكريم وذلك بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده من قبل الناشئة.

العناية بالكتاتيب لتربية الناشئة، التربية السليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي ومبادئ الاعتدال والتسامح وغرس القيم الإسلامية لدى الأطفال،

تهيئة وصيانة المعالم الدينية، كذلك مزيد ترشيد بناء المساجد ودور العبادة نظرا لما تتطلبه من مصاريف، تتعلق بالصيانة وبالنظافة وبالتأثيث وبالتجهيز إلى جانب خلاص أجور القائمين عليه ونحن نلاحظ أن ميزانية الاستثمار ضعيفة.

تسوية الوضعية القانونية للمساجد التي تم بناؤها دون الحصول على رخصة إبان الثورة وإقرار العمل بعدم قبول مطالب ترسيم الجوامع والمساجد ما لم تكن متضمنة لترخيص في البناء من الولاية مرجع النظر.

ولذلك نحن ندعو إلى إحكام الترتيبات الخاصة بالتحضير لموسم الحج والعمرة كذلك مراجعة تسعيرة الحج لأنها باهضة.

ضرورة مراجعة الخطاب الديني أيضا والانتباه إليه ومتابعته.

ضرورة انتداب الأئمة الخطباء لذوي الكفاءة وللذين يتوفر لديهم المستوى التعليمي والديني المستوجب للترشح للخطة المذكورة بما من شأنه أن يرتقي بمستوى الخطاب الديني والنأي به عن التطرف.

معالجة وضعية بعض المعالم الدينية من خلال إيلاءها العناية اللازمة من صيانة والتعهد والترميم: جامع الزيتونة، جامع القصبة، جامع القيروان وغيره.

اقتراح إدراج بعض المعالم الدينية العتيقة ضمن المسالك السياحية على غرار ما هو معمول به ببعض الدول الأخرى وذلك بالتنسيق مع وزارتي السياحة والشؤون الثقافية.

ضرورة العمل على إنجاز مشاريع ونصوص قانونية تتعلق بتنظيم الكتاتيب والمساجد ومشاريع نصوص ترتيبية، تتعلق بمراجعة الأمر المنظم للجنة الوطنية للحج وللعمرة التي أحدثت بمقتضى الأمر المؤرخ في 22 أفريل 2013.

ضرورة ضمان الشفافية والعدل والمساواة بين الأفراد والجهات المترشحة لأداء فريضة الحج.

ضرورة إجراء مراجعة شاملة للخارطة، لخارطة المساجد بالبلاد في علاقة بالحوكمة الرشيدة.

في الشأن التربوي أيضا، مادة التربية الإسلامية مادة ضاربها ضعيف في المدارس الإعدادية وفي المعاهد ولا تفرض إلا على أصحاب الشعب الأدبية وكأن أصحاب الشعب العلمية لا يحتاجون للتربية الإسلامية، فهل فكرت الوزارة في التنسيق مع وزارة التربية من أجل حل هذا الإشكال، خلال الاستشارة الوطنية حول التربية والتعليم؟

أما في الشأن المحلي سيدي الوزير، هناك برنامج لتزويد جامع الفردوس بحي بونوارة بسيدي حسين بالماء الصالح للشراب بمبلغ قدره مليار و384 ألف، فأين وصل هذا البرنامج؟

كذلك تسوية الوضعية العقارية لمسجد رياض الصالحين، الذي تم بناؤه على أرض على ملك الدولة خلال العشرية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق المقعد عدد 184 فلتتفضل.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسادة الإطارات المرافقة،

أيها الحضور الكريم،

أترحم على شهداء فلسطين وأتمنى الشفاء العاجل للمرضى وللجرحى،

أود أن أبدأ مداخلتي بالإشارة إلى أن مبدأ وحدة الدولة، هو مبدأ دستوري عام لابدّ أن يتجسّد في مستويات عدة لعل أبرزها مستوى التعاون والترابط بين هياكل الدولة.

وقد بات من الضروري تنفيذ برامج مشتركة ولنا أمثلة كبيرة لا يسمح المجال بسردها، أود أن أربط مع مهمة الشؤون الدينية وأسرد بعض الأمثلة على سبيل الذكر لا الحصر، هناك اتفاقيات إطارية مشتركة ممضاة من طرف وزراء التربية والشباب والرياضة ولا نرى اتفاقيات في هذا الصدد مع مهمة الشؤون الدينية.

لابد من انفتاح مهمة الشؤون الدينية على كافة مجالات الحياة في إطار أنشطة الخطابات تتناغم مع السمات الغالبة على المجتمع التونسي الذي يميل بطبعه للوسطية ونحتاج لأساليب الترغيب والتفاؤل.

لابد أن تكون لمهمة الشؤون الدينية دورا هاما في برنامج التوقي من ظواهر العنف والانحرافات بشتى أنواعها والمخاطر التي تحيط بالمجتمع على غرار الإدمان أو الانقطاع المبكر عن الدراسة والعنف المجتمعي وغيره.

كما أود أيضا أن أشير إلى أن المادة التعليمية المقدمة للتلاميذ في مستوى المراحل في مختلف مراحل التمدرس، تتسم بطابع التعقيد ولا يستسيغها التلاميذ خصوصا في هذه المرحلة لأن تلاميذ المرحلة الراهنة لا يملكون نفس التركيبة أو الهوية مع تلاميذ لا أقول هوية أو طبيعة قبول مثل الأجيال السابقة.

وهنا أود أن أشير أيضا إلى أن المسؤولية المجتمعية التي يحلم العديد من المنظرين أن تصبح إجبارية في مستوى التشريعات، لنا فيها أمثلة على مستوى التبرعات الموجهة لدور العبادة وللجوامع لأن التونسي بطبعه يميل للتبرع لهذه المؤسسات أكثر من أي مؤسسات أخرى، لابد هنا من ترشيد هذه التبرعات وتوجيهها لبرامج هادفة ونشكركم على حسن الإصغاء والسلام.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة منال بديدة غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الشؤون الدينية،

بالنسبة لميزانية مهمة وزارة الشؤون الدينية في الحقيقة هي ميزانية ضعيفة وضعيفة جدا والسؤال الذي أطرحه هنا متى ستحظى هذه الوزارة التي تمس كل المواطنين وكل الجهات بميزانية محترمة وكافية أم سيبقى حالها حال مادة التربية الإسلامية في المنهج التربوي؟

ثانيا، نفقات التسيير 10 بالمائة من الميزانية غير كافي أيضا خاصة عندما ننظر للحالة الرثة لأغلب مساجدنا والجوامع فإلى متى سنعوّل على السكان في البناء والإصلاح والتأثيث؟ 250 مليون فيما يقارب 6500 جامع حقيقة ضعيفة جدا، مثلا في معتمدية بئر علي بن خليفة أغلب الجوامع والمساجد في حاجة عاجلة للتهيئة والصيانة وآخر جامع زرته في عمادة الأبراج جامع الخروع السقف سيسقط على المصلين.

ثالثا، نجد في التقرير أن الوزارة تعمل على توعية النساء وتحفيزهن للذهاب إلى المساجد بصفة منتظمة، في الحقيقة لم أر أي برنامج في هذه النقطة وأصلا عدة مساجد لا يوجد فيها مكانا مخصصا للنساء.

رابعا، منح إطارات المساجد من مؤذن وإمام وعون تنظيف ضعيفة جدا فهناك من يكرس حياته خمس مرات في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع وحالتهم الاجتماعية رثة وأغلبهم في حاجة للمساعدة حقيقة أرى أن هناك ظلما كبيرا مسلط تجاههم فالرجاء التفكير في الترفيع في منح هذه الإطارات.

أيضا حفّاظ المساجد وهم متطوعون لخدمة وتنظيف المساجد حبا فيها هل سيقع التفكير في تسوية وضعيتهم؟

تكوين الإطارات سيدي الوزير نرجو إعطاء هذا المجال الأهمية اللازمة التي يستحقها لكي لا نفتح المجال لجهات أخرى لا نعرف من ورائها.

بالنسبة لعون التنظيف لماذا يكون دائما رجل لما لا تكون امرأة تكون حريصة أكثر على النظافة لأننا رأينا عدة مساجد تنقصها النظافة خاصة في المناطق الريفية فعدد النساء مجاورة للجوامع والمساجد في حاجة لهذا العمل.

نقطة أخرى ارتفاع تكلفة الماء والكهرباء 16 مليار لما لا نفكر في بلادنا في مجانية استهلاك الماء والكهرباء لدور العبادة والمبلغ نستغله في تحسين منح الإطارات أو التهيئة والصيانة لدور العبادة.

أيضا سيدي الوزير لدينا نقصا كبيرا في الإطارات المسجدية بسبب الشروط المجحفة تشترطون حفظ عشرة أحزاب للإمام الخطيب وأيضا خمسة أحزاب للإمام الخمس وستة أحزاب، هذا لا نجده خاصة في الأوساط الريفية نحن في بئر علي بن خليفة ينقصنا 16 إمام خطيب فالرجاء كل الرجاء التقليص من هذه الشروط.

صلاة الاستسقاء أيضا لماذا لا نفتح المجال للجميع ولا يؤدون الصلاة إلا بمطلب أو ترخيص؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب وله ست دقائق.

السيد عمار عيدودي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدتي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

باسم كتلة لينتصر الشعب لن أتدخل في مناقشة الميزانية بل فقط سأطرح طرحين مختلفين يتعلقان بالوضع الديني والوضع الفقهي في البلاد التونسية في علاقة بوزارة الشؤون الدينية وأطرح هذا الطرح من جانب كوني باحث في الحضارة وهذا الموضوع يؤرقني فعلا وهو موضوع خفي عن عموم الشعب التونسي.

أولا، نحن نعرف أن تونس إن شئنا محضن للديانات، وصحيح أن الأغلبية مسلمة والغلبة للدين الإسلامي ثم هناك المسيحيون وهناك اليهود وهناك البهائيون وهناك اللادينيون سأبقى مع المستويات الثلاثة الأولى.

ما ألاحظه في ميزانية الوزارة أن هناك إغفالا كليا للبقية ولا أطرح هذا في علاقة بالتمويل بل أطرحه في علاقة بالمراقبة والاهتمام لماذا؟ لأن هذه الأطراف ونحن نتحدث عن جمعية العلماء المسلمين مثلا وهي موضوع مراقبة ومطالبة بجملة من الإجراءات الراجعة إلى الأطراف المعنية، لكن في المقابل هناك جمعيات أخرى تابعة لديانات أخرى تنشط مع الصهيونية ومع الماسونية وتنشط مع أطراف خارجية تمثل خطرا على البلاد لا نعرف تمويلها ولا نعرف مع من تتعامل ولكن هي خطر كما يمثل غيرها خطرا على البلاد أين وزارة الشؤون الدينية من هذا الأمر؟ طبعا عندما أتحدث عن وزارة الشؤون الدينية في علاقة ببقية الوزارات المعنية بأمن البلاد.

كذلك أين وزارة الشؤون الدينية من جملة الشباب الذي أخذته الإغراءات المالية كعبدة الشيطان مثلا الذين يقبلون على الانتحار قربانا وهذا العدد يمثل نسبة مرتفعة جدا في صفوف الشباب التونسي.

لماذا أطرح هذا الإشكال على وزارة الشؤون الدينية؟ لأن الوزارة تخلت عن دورها في الاهتمام بالشباب وتركت لهم فراغا روحيا عبأه الانتهازيون بالطمع المالي وجرهم إلى ما لا يحمد عقباه.

الجانب الثاني، كما تحدثت عن الأقليات الدينية وهي أقليات فاعلة على مستوى الخطر الأمني على سيادة البلاد هناك أقليات أخرى داخل المنظومة الإسلامية، الأقليات الإباضية، الأقليات الشيعية هل تخضع للمراقبة تماما كما تخضع المساجد السنيّة؟ هل هناك إحاطة؟ هل هناك رعاية بهذه الأقليات؟ كيف تتعامل معهم وزارة الشؤون الدينية؟ لأي جهة تابعون؟ وأؤكد على هذا لأن هناك تناسقا وتناغما بين الشيعة من ناحية وبين البهائيين في علاقتهم بدول أجنبية ونحن نعرف هذه التفاصيل معرفة باحثين أنهم في علاقة بجهات أجنبية تضمر الشرّ لبلادنا أين وزارة الشؤون الدينية من هذا؟

داخليا، بالتنسيق مع وزارة التربية ألا تفكر وزارة الشؤون الدينية في مراجعة مادة التربية الإسلامية والتفكير الإسلامي مضمونا أو شكلا مضمونا؟ لأن الناشئة أكاد أجزم من موقعي كمدرس وكمسؤول إداري أن هناك إهمالا للمادة كليا.

أخيرا، فيما يخص عملية المهرجانات والأصل الاحتفالات بالأولياء نسميها مهرجانات دينية لماذا لم تفكر وزارة الشؤون الدينية في إعطائها بعدها العلمي المعرفي وإخراجها مما هو فلكلوري وشعبي نازل إلى الحضيض لأنها تعبر عن واقع فقهي وعن واقع حضاري يغيب كليا في ظل الاحتفال الفلكلوري.

أخيرا، أطلب من وزارة الشؤون الدينية النظر ومراجعة بعض التوقيفات في كثير من جهات الجمهورية وفي كثير من المساجد لأنها تقوم على مظلمة كبيرة، وشكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أكرر الترحيب بمعالي وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق راجيا أن تكون جلستنا موفقة لا سيما أن وزارة الشؤون الدينية تلعب دورا أساسيا في ترشيد الخطاب الديني والتعريف بالمدرسة التونسية المالكية السمحة ومصالحة الإنسان التونسي مع جوهر دينه الحق القائم على التسامح ونبذ البغضاء.

وأنتم سيد الوزير خير من تشرّب فكر هذه المدرسة التونسية الدينية الوسطية التي نشأت على فكر الاعتدال.

الكلمة الآن للنائبة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية لها ثلاث دقائق.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

صباحكم جميل كجمال قلوبكم،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

الحمد لله على الغيث النافع،

تحية شكر وإكبار للطاقم الطبي بمستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير بعد النجاح الطبي الجديد حيث تم نهاية الأسبوع الفارط القيام بعملية زرع كبد لطفلة تبلغ من العمر ست سنوات هذا دليل على قدرتنا على زرع الأمل والحياة في تونسنا الحبيبة.

سيدي الوزير، وزارة الشؤون الدينية بالنسبة لي وزارة سيادة لما لها من دور في نشر اعتدال الأخلاق وزرع روح التسامح والتماسك صلب المجتمع ومحاربة التطرف والعنف وحماية السلم الاجتماعي لذا يجب تغيير الخطاب الديني وتجديده وإرساء مذهب ديني معتدل ينشر مبدأ التسامح والمحبة خاصة لدى الناشئة والشباب، يجب إصلاح الناشئة لغد أفضل.

يجب تربية الناشئة على ثقافة طلب العلم والعمل وثقافة المحبة والتسامح، ثقافة نبذ العنف والكذب والغش الذي استفحل في مجتمعنا، ثقافة قبول الآخر والاختلاف، ثقافة التحكم في النفس والهدوء، ثقافة زرع الخير.

عليه يجب تعلم اختيار كلامنا في خطابنا فبين الفهم والهم حرف وبين الداء والدواء حرف وحروف الألم هي نفسها حروف الأمل فالكلمة الطيبة لها تأثير إيجابي على نفسك وحتى على صحتك، اعتذارك يزيد من قيمتك وفهمك لغيرك يزيد في أدبك وتغاضيك عن أخطاء غيرك يزيد في وعيك فما تقدمه لغيرك من خير عائد عليك.

وأخيرا أدعو إلى ترشيد الحفاظ على الثروة المائية واستهلاك الطاقة في دور العبادة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد منير الكموني غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مهمة الشؤون الدينية هي مهمة اليوم مهمة في ظل هذه الفوضى الفقهية وتعدد القنوات الفضائية وتعدد المذاهب وأيضا عدد وسائل التواصل الاجتماعي كذلك في ظل هذا الانحلال الأخلاقي والتدهور القيمي.

مهمة وزارتكم مهمة تعديلية لمقاومة هذا الفكر المتطرف وهذا الفساد الأخلاقي في نشر فكر معتدل مستنير والقيم السمحاء النبيلة عبر المنابر والمساجد من خلال تكوين الأئمة وتأطيرهم وإعطائهم الأهداف العامة والخطوط العريضة.

أنا مع توجه سيادتكم في عدم تقييدهم لأن لا معنى لإمام مجرد بوق أو آلة تسجيل دون روح.

أيضا عبر المنابر الإعلامية والحصص الموجهة ولما لا إحداث قنوات وطنية مختصة كذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية. كذلك نحن واعون بضعف الميزانية وبضعف موارد الوزارة لذلك نقطة أخرى عبر اتفاقيات مع جمعيات موثوقة بولائها للوطن.

بالنسبة إلى التنظيم الجمعياتي والدروس الدينية لا يجب أن تكتفي الإدارة بمجرد الترخيص والاستشارة وإنما يجب أن تلعب دورا في المراقبة وفي المتابعة مثلا الرابطة الوطنية للقرآن الكريم هو هيكل وطني معترف به ومرخص له ويلعب دورا أساسيا في تحفيظ القرآن في الجهات الداخلية يعاني الآن بعض الصعوبات في الحصول على تراخيص لإحداث نقاط تحفيظ في عمادات داخلية نظرا إلى هذه التعقيدات الإدارية لذلك هذه العمادات تفتقر حتى إلى نقاط تجميع ونقاط ترفيه وغيرها فلا بد أن تلعب هذه المساجد أو هذه النقاط المسؤولة دورا في تأطير الصغار.

أيضا واعون بضعف الميزانية وهذا ما نشهده في ضعف التأطير في جهاتنا فهناك نقص كبير فقد أشار الزملاء إلى الشغورات في خطة الأئمة الخطباء وأئمة الخمس والوعاظ وغيرها هناك بعض الخطط لها شروط مدققة لا بد من التقليص فيها. بعض الخطط من الممكن مكتفية بدور التطوع بعد ضبط المسؤوليات والالتزام في إطار اتفاقيات وهناك خطط لا بد من الانتدابات لأن هناك مساجد لا بد أن تقوم بدورها الاجتماعي والثقافي والديني وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المصاحب،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي أتوجه لسيادتكم سيدي الوزير بهذه المطالب، أبناء دائرتي بمجاز الباب وتستور وقبلاط من ولاية باجة يطالبون بما يلي:

أولا، الترخيص للأئمة لصلاة الاستسقاء أسبوعيا حتى يرحمنا الله.

ثانيا، يجب أن تشمل خطبة الجمعة الحديث عن التراحم وتقوى الله في كل شيء فرأس الحكمة تقوى الله وكذلك التعاون فيما بين التونسيين ونبذ الإرهاب والتطرف لمصالحة التونسيين مع قيمهم الدينية انسجاما مع تجذرهم في الحضارة العربية الإسلامية وبناء شخصية قوية خاصة وأننا نشهد ظاهرة الانتحار وهذا ناجم عن الفراغ الروحي والديني ولنا أكبر مثال في ذلك أبناء غزة الشامخين الذين قدموا لنا درسا في الصمود رغم الحصار ورغم سنوات الجمر والذين يتمتعون بشخصية مفعمة بالإيمان وتحدي الموت والصعوبات والإيمان بالحق في الوجود والحياة.

ثالثا، إنجاز مسجد صغير بمنطقة أولاد سلامة من معتمدية تستور التي تقع على بعد 20 كلم تقريبا خاصة وأنه يوجد عقار على ملك الدولة الخاص يمكن تخصيصه للوزارة عن طريق وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كما يجب التخفيض في معاليم الحج والعمرة للتونسيين فالعديد من التونسيون ضعفاء الحال يجب النظر لهؤلاء والأسعار التي نراها غير معقولة وغير مقبولة وأبناء جهتي يطالبون بالتخفيض وإعادة النظر فيها.

مشكورين السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد عماد الدين سديري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

الحمد لله على نزول المطر اللهم صيبا نافعا،

لن أتحدث عن قيمة ما هو مرصود لميزانية مهمة وزارة الشؤون الدينية باعتباره رقما ضعيفا ولا يستجيب لكامل حاجيات الوزارة يقينا مني أن مساندة أهل الخير والإحسان في تطوير الأداء الديني من خلال المساهمة في تجديد وتحسين وإقامة المعالم الدينية مجهود يشكرون عليه.

نحن نعتقد دائما وأن دور هذه الوزارة هو إقامة الشعائر الدينية وتنظيمها في سعي موصول من أجل تربية الناشئة على قيم التسامح وحب الوطن دون غلو أو تطرف وعلى حسن المعاملة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي وهي صفات دعا لها الإسلام وقال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنما الدين معاملة".

فرهان الدولة التونسية على العمل والتفاني قيمتان بنيت بهما البلدان وازدهرت بها الشعوب وتربية أبنائها على الأخلاق الحميدة دور مؤسساتنا الدينية في مؤازرة دور الأسرة الرئيسي الذي أصبح دورا سلبيا من خلاله ندرك جميعا الأخلاق التي عليها شبابنا ومن السلوكيات التي نلمسها يوميا في ساحات مؤسساتنا التربوية وفي الحافلات وفي كل الفضاءات العمومية.

فإني إذ أوصي بالعناية بالكتاتيب من أجل تحفيظ القرآن الكريم وخاصة بالمناطق الريفية مع دعوة الوزارة لإبداء رأيها في المناهج التعليمية المعتمدة خاصة وأن الاستشارة الوطنية لإصلاح التعليم لم يقع التفاعل معها لضعف عدد المساهمين في هذه الاستشارة.

والحماسة تدعوني لأن يكون القرآن الكريم مادة أساسية تدرس في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي.

سيدي الوزير، إن العلاقة بين الإطارات الدينية في المؤسسة الدينية غير منظمة لضعف التكوين الديني للإطارات العاملة باعتبار أنهم قدوة المجتمع فغالبا ما يحتد الخلاف ونلمس هذا حتى في احترام مواعيد الأذان أو في طريقة التعاطي مع الشعائر الدينية صلب المرفق الديني وهذا له تأثير سلبي على مرتدي المساجد وخاصة من ناشئتنا الطموحة.

سيدي الوزير، إن مساهمة وزارة الشؤون الدينية في العناية بالمعالم الدينية مركزيا وبصفة موجهة لا يجب أن يعفي الوزارة من العناية أيضا ببعض المساجد المتداعية للسقوط على المستوى المحلي وجامع الفتح بنبر من ولاية الكاف يتطلب الصيانة والعناية باعتبار موقعه وتاريخه لارتفاع تكلفة البناء دعوة للجنة الصيانة من أجل إعادة الروح لهذا المعلم الديني وفي هذه السنوات العصيبة وهناك مساجد تعاني نفس الوضع كالموجود في الطويرف مثلا.

سيدي الوزير، إني أدعوكم بكل رفق إلى مزيد تأطير الأئمة الخطباء باعتبارهم المؤتمنين على سير المرفق المسجدي وعلى جعل الخطاب الديني مواكبا لتحديات المرحلة كما ندعوكم إلى تسوية الوضعية الاجتماعية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي زميلاتي،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وإطارات الوزارة،

سيدي الوزير، إن وزارة الشؤون الدينية لا تقل أهمية عن الوزارات السيادية من حيث الدور والمهام الموكولة لها باعتبارها تسهر على نشر ثقافة التسامح الديني والتعايش المشترك لمختلف فئات المجتمع.

سيدي وزير الشؤون الدينية، بفضل مجهود أعوان وإطارات هذه الوزارة في نشر ثقافة الاعتدال أمكن التصدي ومواجهة كل أشكال الانحراف والتطرف الفكري رغم وجود بعض النقائص التي ما تزال تتطلب مزيد المعالجة والمتابعة في عدة جوانب.

أولا، في علاقة بالبنية التحتية لبعض المنشئات الدينية التي تتطلب الصيانة والترميم.

وضعية تعطل رخص بعض المساجد الجاهزة والتي مازالت مغلقة في عدة جهات.

ثانيا، في علاقة بالإطارات الدينية الجهوية والمحلية خاصة عملة وأعوان المساجد التي تنتظر تسوية الوضعية والترسيم منذ سنوات بما في ذلك وضعية الأئمة والقائمين على المساجد.

سيدي الوزير، أعتبر أن إحداث خطة واعظ ديني قد تساعد على تسيير الشأن الديني وحسن سير عمل المنشئات الدينية فيما يخص التأطير والمراقبة غير أن هذا القطاع يتطلب مزيد الدعم من حيث توفير المقرات ووسائل النقل للاضطلاع بمهامهم على الوجه الأكمل.

ثالثا، سيدي الوزير، نحن نعلم جيدا أن بعد الثورة حدثت إنفلاتات كبيرة وتجاوزات في علاقة بتركيز مساجد وجوامع في عدة أماكن لا تستجيب لمقاييس موضوعية وهو ما أدى فعلا إلى سوء توزيع هذه المنشئات لذلك نحثّ سيادتكم على مراجعة خارطة التوزيع الجغرافي للمساجد والجوامع بمختلف الجهات.

رابعا، سيدي الوزير، نثمّن جهدكم في الوقوف على مختلف مشاكل أعوان وعملة الشؤون الدينية غير أن العديد منهم يحتاج إلى مزيد المتابعة خاصة في علاقة بالتغطية الاجتماعية.

سيدي الوزير، في علاقة أيضا بملف الحج ندعوكم إلى مزيد التدقيق والرقابة وحوكمة مختلف مراحل فرز الترشحات وتبسيط الإجراءات الإدارية.

أخيرا، نرجو أيضا من سيادتكم بكل لطف إعطاء السادة المديرين الجهويين للشؤون الدينية أكثر صلوحيات.

سيدي الوزير، هل من المعقول أن موظف بإدارة تابعة لوزارة الشؤون الدينية لا يمكنه أن يتحصل على شهادة عمل إلا بعد عشرة أو خمسة عشرة يوما متأتية من السيد وزير الشؤون الدينية لما لا تمنحون تفويضا للسيد مدير الشؤون الجهوية لتقديم شهادة عمل أو غيرها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق المقعد رقم 12.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

"La pluie a voté pour vous monsieur le ministre"

نرحب بالسيدات الجميلات في الوفد الوزاري،

في الحقيقة هذه المرة الأولى التي سأشكر فيها وزيرا في شخصه، السيد الوزير خلافا عن كفاءتكم رأينا جميعا روح الوطنية التي تحلى بها السيد الوزير زمن الكورونا ولكن الأخلاق السادة النواب نعم الأخلاق في فن التعامل والخطابة هو الذي جعله محل استحسان جميع النواب الذين تعاملوا معه عن قرب.

أما بعد، في إطار مناقشة الميزانية وخاصة المحاور الاستراتيجية لبرنامج التنمية الدينية ونظرا لضعف ميزانية الشؤون الدينية أقترح على وزيرة المالية أن توظف المحجوز بالديوانة من معدات وزرابي ومكيفات لفائدة الجوامع.

نجد نقطة العناية بالجوامع والمساجد من حيث الصيانة والتجهيز والتأثيث حفاظا على الموروث الديني وهنا أريد أن أعرج على مسجد بو عكاز وهو مسجد المدرسة بنهج الإكليل بمعتمدية الزهور الميضة فيه مغلقة السيد الوزير والمسجد بدون إمام والواعظة ليست هناك. أضيف أن بيت الصلاة للنساء أصبحت مطعم للأطفال الذين يدرسون بالكتاب وسطح الجامع أصبح فسحة للأطفال.

في الحقيقة هناك نقطة أخرى وهي توفير الإطار البشري بالعدد الكافي تريد إطارا مخيرا لا مسيرا السيد الوزير يعني اختار أن يكون زيتوني ليس لأن مجموعه لم يكف.

البرنامج الذي وضعته الوزارة خاصة في تأطير أئمة المساجد وتكوينهم بما أن 52 بالمائة من الأئمة الذين تم تعيينهم بوزارة الشؤون الدينية لم يكملوا تعليمهم الثانوي و15 بالمائة فقط تخرجوا من جامعة الزيتونة.

البرنامج ورؤية الوزارة والإصلاحات التي تحدثت عنها السيد الوزير خلال مناقشة الميزانية صلب اللجنة أرى أن ضعف الموارد المرصودة للوزارة لا يمكنكم من تفعيلها.

نرى أن أولوية الحكومات المتتالية تركز مواردها على التنمية والاقتصاد والسياحة ويتجاهلون أن الإرهاب يخرّب لاحقا كل ما يتم بنائه خاصة ما حدث في الاستقرار السياسي.

في سنة 2014 سيدي الوزير خلال عهد حكومة مهدي جمعة تم تأسيس معهد لتكوين الأئمة تخرجت منه دفعة ووظف بعض أفرادها فيما ظل أغلب الخريجين دون صفة وآخر معلوماتي أن هذا المعهد أغلق أتساءل عن مصير هذا المعهد وهل تم تقييم الدفعة التي تخرجت منه؟

يوم 16 أفريل 2023 في كلمة لك سيدي الوزير في ندوة رمضان الكبرى التي نظمتها الإدارة الجهوية للشؤون الدينية بسوسة صرحت سيادتك أن عددا من ملفات الفساد قد أحلتها على القضاء بخصوص موضوع اختراق منظومة الحج من قبل الموظفين الذين مكنوا أقاربهم من أداء فريضة الحج على حساب آخرين فأين وصلت هذه الملفات؟

سيدي الوزير، صحيح الجمعيات القرآنية تحت إشراف مصالح رئاسة الحكومة لكن مقرات البعض منها موجودة بالمساجد والجوامع وفي هذه الحالة وزارة الشؤون الدينية هي التي تتحمل مصاريف الماء والكهرباء والصيانة هذا من شأنه إضعاف الميزانية ويدخل في باب الإهدار.

بالنسبة إلى مراقبة المساجد هل هناك تنسيق بينكم وبين وزارة الداخلية؟

سيدي الوزير، في مهمة الشؤون الدينية تحدثتم عن الإعلام الديني أردت أن أتساءل متى نرى عملا سينمائيا بالاشتراك مع وزارة الثقافة يرجع على سيرة بعض الأعلام التونسية في الفقه على غرار الإمام بن عاشور الذي يمثل مفخرة تونس في العالم العربي ولكن للأسف يستدلون بكتاباته في بلدان الخليج في حين أننا في تونس نكاد نعرف عنه إلا القليل فأعلام تونس وفقهائها ومشيختها السيد الوزير نعرفهم فقط في أناشيد الحضرة للأسف.

أخيرا وليس آخرا، وزارة الشؤون الدينية هي أكبر ضمانة لفصل الدين عن الدولة فقد أوكل لها ضمان ممارسة مختلف الطقوس والعقائد الدينية في دولة تحترم الاختلاف والتنوع هي أول من يكفل تحقيق المعادلة الفلسفية التي تقوم على أن الدولة لا دين لها ولكنها تحمي الدين وتحمي حرية ممارسته في أطر قانونية تحترم الآخر وحق الآخر في الاختلاف.

سيدي الوزير، هل قامت وزارة الشؤون الدينية بدراسة استراتيجية حول الارتباط العضوي المحتمل بين مناخ الحرية والديمقراطية الذي ساد بعد الثورة والتطرف الذي انخرط فيه أكبر نسبة الشباب التونسي.

وأخيرا السيد الوزير، أطلب منكم بكل ود تحديد مكلف من الوزارة بالعلاقة مع البرلمان وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة الشؤون الدينية هذه الوزارة التي أكنّ لها حبا وهذا شيء ربما في جيناتي.

سيدي الوزير سأحدثك عن القصرين واعتدت أن أتحدث عن مدينتي، الإدارة الجهوية للشؤون الدينية على وجه الكراء رغم توفر الأراضي وتوفر المقرات عند أملاك الدولة أدعوكم السيد الوزير إلى الاتصال بوزارة أملاك الدولة فالأراضي موجودة وعديد المقرات متوفرة خاصة التي كانت على ملك التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل.

من مشاكل القصرين نقص كبير في عدد الوعاظ والإطارات الدينية، تحدث زملائي عن التكوين نعم، عدة من الأئمة أئمة الخمس أو خطباء الجمعة والمؤذنين صراحة يحتاجون إلى تكوين معمق خاصة أننا أحيانا نفتقد إلى آذان جميل أو إلى خطبة رائعة.

جل المساجد الريفية تفتقر إلى تجهيزات إن وجدت أصلا مساجد فبعض المناطق الريفية لا يوجد فيها مساجد أصلا ويكتفي سكان المناطق بزيارة بعض الأضرحة وبعض الزوايا لا أكثر.

سيدي الوزير، تلقيت شكايات أو لوم من أشخاص قدموا مطالب في خطة مؤدبات وقارئات تصل مدة الانتظار إلى سنوات رغم أن من بينهن متطوعات ترغب في تقديم الدروس مجانا ومع ذلك الوزارة لم تستجب إلى مطالبهن.

الكتاتيب سيدي الوزير، ناجحة كثيرا كما سبق وتساءلت هل تخضع الكتاتيب لكي لا أقول رقابة إلى العلاقة مع وزارة الأسرة والطفولة حول كل ما يدرس أو حول الفضاءات وغير ذلك وأدعوكم إلى هذه النقطة لأنها مهمة جدا خاصة أن طفولتنا تعرضت سابقا إلى المس في عدة كتاتيب.

سيدي الوزير، مدرسة زاوية فريانة معلما تاريخيا وكان له دور كبير في نشر الإسلام ومقاومة الجهل، درس التونسيين ودرس الجزائريين وكان له دور كبير في مقاومة الاستعمار والجهل، اليوم هذا المعلم التاريخي الروحاني الديني يعتبر منسيا، أدعوكم سيدي الوزير إلى الاعتناء به والالتفات له على الأقل في الأيام القادمة ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له دقيقتان، المقعد رقم 8. غير موجود.

الكلمة للسيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان المقعد رقم 9.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

إن تنقية التراث الإسلامي مما شابه من النزاعات التطرفية المتشددة منذ قرون بات أمرا ضروريا فلن يتحقق الصلاح إلا بإصلاح ما أفسد وهذا يستدعي وقفة جادة وجريئة للعلماء لمراجعة شاملة للمنظومة الدينية التي أصابها الوهن في ظل المتغيرات والأفكار الدخيلة على الإسلام فيجب أن ينطلق الخطاب الديني من القاعدة الأساسية التي تتضمن جلب المصالح وتكميلها ودفع المفاسد وتقليلها حيث أن مجتمعاتنا اليوم بحاجة إلى خطاب ديني معتدل يؤكد على ضرورة التعامل الايجابي مع الآخر بعيدا عن الانغلاق والتعصب.

فما هي سيدي الوزير استراتيجية وزارة الشؤون الدينية في ترشيد الخطب ومراقبتها ومزيد تجويدها خاصة وأن تونس في الظرف الراهن تحتاج إلى ترسيخ ثقافة العمل والبذل ومحاربة الفساد من أجل دفع عجلة التنمية بما أن دور الخطاب الديني هو التوعية والتحسيس.

سيدي الوزير، الرجاء تسريع القرارات الخاصة بالإطار الديني في المساجد لمزيد إعطاء النجاعة اللازمة لهذه المهمة.

سيدي الوزير، نلاحظ أن عديد المساجد التي هي في طور البناء متوقفة منذ مدة وذلك لعدم حصولهم على ترخيص الاكتتاب فالرجاء التسريع في إيجاد الحلول القانونية حتى يتمكنوا من إتمام أشغال هذه المساجد وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مليك كمون عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق المقعد عدد 31 تفضل.

السيد مليك كمون

صباح النور،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

السيد الوزير، لقد عشنا إثر الاستقلال مسألة ثنائية الدولة والدين سواء من خلال تأسيس الدولة ومحاولة سيطرة الدولة على الدين وطمس كل ما هو ديني وتعويضه بكل ما هو مدني ووضعي وتوحيد القضاء وتوحيد التعليم وبقينا على ذلك الوضع حتى جاءت أحداث 2011 وظاهرة الإسلام السياسي وطرحت مسألة ثنائية الدولة والدين مرة أخرى وأعتقد أننا خسرنا الكثير من الوقت جراء هذه الثنائية وسوء استعمالها وكانت الدولة تريد الهيمنة والسيطرة على الدين فكان من المفروض أن تتدخل تدخلا صحيحا على الأقل واليوم مجال تدخل الوزارة سيدي الوزير أعتقد أنه من الواجب أن يكون أوسع وأشمل بكثير من ذلك.

ما هو دوركم اليوم بالوزارة؟ وأنا أستفسر على مدى وجود استراتيجيا لدى الوزارة في علاقتها بالبحث العلمي ومؤسساتها سواء في علاقة بعلم الفقه أو علم الاجتماع الديني، أعتقد أن ما عاشته تونس خلال 12 أو 13 سنوات الماضية هو جراء لتصحّر معرفي في علاقة بعلم الدين الذي وقع استغلاله من قبل أشخاص وأضاعوا علينا الوقت الكثير. وقد قامت أحداث 2011 على عديد الأشياء ولا زلنا ننتقد إلى حد هذا اليوم السياسات التي كانت تنتهجها الدولة ولكن في الحقيقة بالنسبة إلى كشاب تونسي لم ألاحظ أي تغيير وهنا أتحدث عن مناهج التعليم وهنا لدينا استشارة وطنية وأنا أتساءل عن دور الوزارة وتدخلها في هذه الاستشارة، هل بهذه المناهج التي أنتجت بعد سنة 2011 المتطرفين والدواعش وجعلت التونسي علامة في العالم على الإرهاب والترهيب ولم يحن الوقت لتغييرها اليوم سيدي الوزير لديكم فرصة بل واجبا وطنيّا على الوزارة تحمله في محاربة التصحر الفكري الذي يحدث ولدينا عديد الآليات.

اليوم سأفتح قوس حول الجمعيات وقد تحدث زملائي في شأنها مطولا وعن الإرهاب والتطرف ولكن عندما نتحدث عن الجانب السلبي فيجب علينا أن نتحدث أيضا عن الجانب الإيجابي أيضا، اليوم هناك جمعيات موجودة داخل المجتمع التونسي تنمي الفكر وهنا أذكر على الأقل ما واكبته مثلا كالرابطة الوطنية للحفاظ على القرآن الكريم والجمعيات المتفرعة عنها، ما علاقة الوزارة بهذه الجمعيات وما هو الدعم الذي توفره لهم لتشجيعهم أكثر على نشر هذا الفكر لمحاربة الفكر المتطرف؟

نقطة أخيرة سيدي الوزير، في علاقة بالسياحة الدينية ونحن نعلم أن تونس ثرية نوعا ما بالمعالم الأثرية الدينية التي بإمكانها أن تخدم البلاد التونسية وهنا نتحدث عن السياحة المتجددة وقد مللنا من السياحة التقليدية، فوزارة الشؤون الدينية والشأن الديني في هذه البلاد لها من المساحة الكثير وأعتقد وأطلب منكم سيدي الوزير وأعلم جيدا من خلال الميزانية أن ذلك ليس بالإمكان ولكن أطلب منكم مزيد التفكير في استراتيجيا أشمل لهذه الوزارة لأن دورها مفصلي ومحوري خاصة بعد التجربة التي مررنا بها في تونس. شكرا لكم ووفقكم الله.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل وله أربع دقائق المقعد عدد 34 تفضل.

السيد المعز بنيوسف

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

في بداية كلمتي أريد أن أشكر سيادتكم على تواصلكم معنا في كل مرة حول كل المسائل المرتبطة بالشأن الديني فقد كنتم تستجيبون وبسرعة فشكرا لكم على طريقة عملكم مع السادة النواب.

السيد الوزير، ما عاشته تونس في 2011 وما بعد في تلك السنوات الصعبة من تحوّل جذري في المجتمع التونسي نحو ثقافة وأنا أعتبرها ثقافة جديدة على الشعب التونسي بالنسبة إلى تربيته ومدرسته أؤكد أن تونس ليست حاضنة للإرهاب ولكن الحملة في ذلك الوقت كانت كبيرة جدا وكان منطلقها من مساجدنا.

السيد الوزير، المسؤولية كبيرة بالنسبة إلى وزارة الشؤون الدينية ويجب عليها أن تكون موجودة بإمكانيات كبيرة لكي لا نعيش بعد سنوات نفس الحكاية ونفس الموضوع لأن مجتمعنا لا يزال يعاني إلى اليوم من تلك السنوات وأعتقد أننا لم نتعاف من ذلك إلى حد هذا اليوم لأن ما عشناه من عمليات إرهابية في بلادنا في كل المجالات لا أحد منا ينسى الحادثة الإرهابية التي وقعت في متحف باردو أو في بعض النزل كذلك رجال الأمن وجنودنا فمجتمعنا الذي أصبحت فيه المساجد في وقت من الأوقات توظّف سياسيّا لأطراف معينة ليس لصالح بلادنا وإنما لصالح أطراف دخلت في أدوار إقليمية لم نكن ندخل فيها لولا السياسة التي دخلت مع الدين ووقع توظيف مساجدنا.

فإن دوركم اليوم سيدي الوزير، كبير ويجب على الجميع التفكير في الشأن الديني في كل المستويات وخاصة في المستوى المادي وأعتبر اليوم أن المعلّم والأستاذ رمز من رموز المجتمع وقد ساهم في تربيتنا من خلال ثقافته عند مروره بالحي أو بالمدرسة. كذلك يعطي المثال إمام الجمعة فمن غير المعقول سيدي الوزير أن يبقى مستوى الأجور تقريبا لكل الإطارات الدينية فهؤلاء يعطون المعنى والمثال والمبادئ التي فقدها مجتمعنا، فمن غير المعقول أن تعيش هذه الإطارات بـ 300 و400 دينارا، فرجاء النظر إلى الإطارات الدينية برؤية أخرى ومن زاوية نظر أخرى فهم يمثلون تقريبا دافعا لهذا المجتمع في خلق المبادئ وفي خلق القيم الدينية السمحة وهم كذلك مثال من الأمثلة التي نودها أن تعيش في وضع اجتماعي لائق،

السيد الوزير، بالنسبة إلى معتمدية القلعة الكبرى من المعتمديات التي ضربتها الحركات التكفيرية وقاموا بتسفير العديد من أبناءنا نحو بؤر التوتر ولكن إلى الآن تقريبا نفس الأشخاص من الإطارات الدينية ما زالوا يشتغلون في مساجدنا فلابد من فتح تحقيق في هذا الموضوع لأن هذه المسألة طالت كثيرا وقد تجاوز عدد أبناءنا 300 شابا والذين كان من المفترض أن يتخرجوا مهندسين ومعلمين وأساتذة وينفعوا المجتمع ووقع التغرير بهم فيجب أن تنظروا إلى هذه المدينة نظرة أخرى في الشأن الديني وفي نفس السياق سيدي الوزير هناك مسجد سيدي الدردور في القلعة الكبرى مغلق منذ أكثر من أربع أو خمس سنوات فرجاء إعادة فتح هذا المسجد نظرا لكونه في منطقة شعبية ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان المقعد عدد 8 تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

لم أكن متغيبا ولكن كنت في جلسة للنظام الداخلي تتعلق برفع الحصانة لذلك تأخرت في المناداة.

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، بإيجاز سأتحدث عن جهة سكرة وللأسف من قام بعملية الغريبة كان من قاطني منطقة سكرة لذلك أطلب اليوم الإحاطة أكثر بمعتمدية سكرة.

وبالنسبة الى المؤسسات الدينية سأتحدث باختصار عن جامع عائشة في حي فاتح وهو بدون إطار ديني ونطلب سكن وظيفي لكي نجد على الأقل من يقيم بهذا الجامع لكي لا تحدث أي انحرافات، ما هو دور الوزارة سيدي الوزير في مكافحة الانتصاب الفوضوي أمام المساجد مثل بحي الصحة وحي النسيم وسيدي فرج؟ كيف لنا توفير محيط للمصلين لكي يرتادوا المساجد بأمن وأمان؟

السيد الوزير، التكاليف الوقتية بالنسبة إلى المؤذن أو إمام خمس التي لا يتقاضون عنها أي أجر طيلة ستة أشهر أو أكثر فالرجاء التعجيل بإسناد القرارات للإطارات الدينية لكي يتمكنوا من صرف منحهم القليلة مثلما أكد ذلك زملائي ونأمل أن تتحسن في المدة القادمة لكي يكون الإطارات الدينية دائما في صورة جيدة وهذا ما يزيدهم احتراما، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة أسمة الدرويش غير منتمية لها دقيقتان المقعد عدد 18 تفضلي.

السيدة أسمة الدرويش

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، نعلم أن دور وزارة الشؤون الدينية هو تيسير القيام بالشعائر والتشجيع على حفظ القرآن وترتيله وتشارك في دعم البحث العلمي في مجالات العلوم الإسلامية.

السيد الوزير، نطلب من الوزارة أن تعمل على بعث قناة تلفزية قارة مثل بقية الدول العربية المسلمة تساهم في معالجة قضايا المجتمع والظواهر السلبية في ضوء أصول الشريعة الإسلامية وتعمل على ترسيخ القيم والأخلاق العربية الأصيلة لدى الشبان خاصة ومبدأ الأخوة الإسلامية بين المسلمين وإرشادهم إلى ما يهمهم في دينهم ودنياهم وتكون تحت مراقبة وزارة الشؤون الدينية.

كذلك نعلم أن أغلبية دور العبادة يسعى كافة الأشخاص الذين يرتدونها إلى المساعدة سواء ماديا أو بمجهوداتهم الخاصة للاعتناء بها وترميمها وهذا من شأنه أن يساعد الوزارة في التقليص من الميزانية المخصصة لهاته الترميمات وهنا نشكر ونثمن كافة المواطنين لدعمهم المستمر لدور العبادة والكتاتيب خاصة كما ندعو الوزارة إلى مزيد دعم الكتاتيب وإدراجها كسنة تحضيرية وتمهيدية للدخول إلى مقاعد الدراسة لدورها القيم في تعليم اللغة العربية الصحيحة وتحسين الخط العربي لأطفالنا.

السيد الوزير، نطلب منكم القيام بزيارة إلى هذا المسجد الصغير الذي يتواجد بمنطقة بوستين منوبة بناه المواطنون ولم يجدوا أي طريقة لإدراجه في الرصيد العقاري لوزارة الشؤون الدينية.

السيد الوزير، إن ميزانية الوزارة اليوم غير كافية لتحقيق برنامجها المعروض لسنة 2024 وهنا نؤكد على دورها الهام في تربية الناشئة التربية السليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي وندعو السيدة وزيرة المالية للترفيع في ميزانية وزارة الشؤون الدينية باعتبارها مكملة لأهداف وزارة التربية. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق المقعد عدد 63 تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية،

نأمل أن يغيثنا الله بالأمطار إن شاء الله،" اللهم اسقنا سقى رحمة ولا تسقنا سقي عذاب".

في البداية تعتبر وزارة الشؤون الدينية وزارة سيادية باعتبارها تنهض بمهمة تنفيذ سياسة الدولة في المجال الديني وتشتغل على عناصر تيسير إقامة الشعائر الدينية ومراعاة التنوع الاجتماعي في ذلك كما أن من صميم اهتمامها فضلا عن رعاية المعالم الدينية ودور العبادة وتأطير القائمين عليها تنشئة أبنائنا من تلاميذ الكتاتيب على مبادئ الدين القويم كما تنهض بدور معالجة أنواع الانحراف وخاصة أشدها خطورة ألا وهو الانحراف الفكري وهنا يأتي دور الوزارة وزارة الشؤون الدينية في نشر الأمن الروحي حفاظا على استقرار المجتمع وحماية عقول شبابنا من الأفكار المنحرفة، فيمكن أن نعتبر أن وزارة الشؤون الدينية تسعى في مختلف مخططاتها التكوينية بالأساس منها إلى تحصين المجتمع من كل فكر شائب أو معتقد خاطئ لذلك فإن تعريف شبابنا بحقائق الدين يعّد من أهم الرسالات التي تقوم عليها وتسهر على تنفيذها هذه الوزارة قال تعالى "وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ "ويقول تعالى "فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ".

تعدّ مؤسسة الكتاب التي هي ضاربة في تاريخ البلاد من المؤسسات الهامة من قبل المدرسية التي تأصل نشأتنا في هويتها العربية الإسلامية وانتمائها الحضاري الوطني قال تعالى، "إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى." لذلك فإن اهتمام الوزارة بهذه المؤسسة وتمكينها من كل الإمكانيات والوسائل كفيل بمساعدة أبنائنا وتأصيلهم في هويتهم وتنشئتهم على حب البلاد والتعلق بموطنهم كما أنه يساهم في ترسيخ اللغة العربية لديهم وتعميم استخدامها ونشر ثقافة حقوق الإنسان ونسأل هنا إن كان للوزارة برامج تتعلق بالتأطير الديني لأبنائنا المقيمين بالمهجر وهل هناك برامج خاصة عند عودتهم للبلاد التونسية أثناء الفترة الصيفية؟

السيد الوزير، بالنسبة الى الخارطة المسجدية بالحمامات تضم الحمامات 29 جامع خطبة وثلاثة مساجد وتسعة كتاتيب مرسمة و140 من الإطارات المسجدية والمؤذنين تقريبا هناك مشروعين لبناء جوامع بالحمامات جامع بمنطقة الشرف وجامع بلال بمدخل ياسمين الحمامات ونحيي كل من قاموا بالإشراف عليه وهو معطل اليوم لسبب بسيط جدا وهي مسألة المولد الكهربائي وكنت تحدثت معكم سيدي الوزير في هذا الموضوع وسنسعى على حلحلته ويترسم هذا الجامع قريبا.

كذلك بالنسبة إلى مقر أئمة الرحمان التابع لوزارة الشؤون الدينية فهذا المقر مغلق وأسقفه متداعية للسقوط وهو في وسط البلاد وندعو إلى إحاطته على أحسن وجه.

السيد الوزير، ونحن نناقش وزارة الشؤون الدينية، أهم الصعوبات بالنسبة إلى المعالم الدينية عدم الإقبال على الخطط الدينية نظرا إلى ضعف المنحة المادية المسندة للإطار المسجدي وهي لا تتجاوز أحيانا 130 دينارا وهذا ما يجعل تواجد العديد من المتطوعين على رفع الآذان. في مرة من المرات عندما كنت بمنطقة المرازقة بالحمامات ذكر لي شخص أنه يعوض المؤذن وكذلك الإمام لذلك نأمل أن يكون هناك حل لذلك خاصة أن هناك خمس صلوات في اليوم فيجب علينا أن نسهر ليكون ذلك على الوجه المطلوب.

كذلك عدم وجود المقدار المطلوب من حفظة القرآن الكريم خاصة بالنسبة إلى أئمة الخمس وهو أمر يتسبب في وجود شغورات بالجوامع الكائنة بالمناطق الريفية مثل بني وائل ومناطق ريفية أخرى بالحمامات لديهم العديد من المشاكل المتشابهة مع هذه النوعية، كما يجب تمكين هذه المناطق من التجهيزات اللازمة.

السيد الوزير، ونحن على مشارف الانتخابات المحلية والانتخابات الرئاسية في آخر السنة المقبلة ندعو إلى حياد الخطاب الديني وهل هناك برامج لتأطير الأئمة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق المقعد عدد 103 تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية الحمد لله على نزول الغيث النافع،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق لك،

نثمن في البداية الدور الذي تلعبه وزارتكم في تنمية الفكر المعتدل والمستنير والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية وأيضا الانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى ولكن هذا سيدي الوزير لا يمنعنا من نقد بعض النقاط في سياسة وزارتكم، وتقريبا النقاط عديدة ولكن سأخص اليوم بالذكر فريضة الحج في قوله سبحانه وتعالى، بعد بسم الله الرحمان الرحيم "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" صدق الله مولانا العظيم.

إن تكلفة الحج في تونس سنة 2023 تقدر بـ 19 ألف دينار و 400 دينا ر أي بزيادة تقدر بـ 3 الاف دينار على سنة 2022 وإذا كانت ستظل هذه الزيادة بمعادلة بسيطة ستصل فريضة الحج بعد خمس سنوات إلى ما يقارب 35 ألف دينار ويعتبر هذا باهظا سيدي الوزير خاصة أن تصريحاتكم تقول أنكم تضغطون على تكلفة السفر والضغط اليوم على الناقلة الوطنية ولكن لم تولوا الأهمية القصوى للخدمات التي تمثل عبئا كبيرا على المواطن، وأنا أدعوك اليوم وأدعو وزارتكم إلى البحث عن حلول وهي موجودة والتي تتمثل في الانفتاح على الجامعة وعلى وكالات الأسفار والأكيد أنكم ستتوصلون إلى الحلول.

السيد الوزير، النقطة الثانية تتمثل في الوفد المرافق للحجيج، نقطة استفهام، وفد مرافق يتكون من 500 مواطنا مرشدا ويتكون الوفد الصحي من 90 إطارا صحيّا وشبه إطار صحي تقريبا وقد كلف ذلك الدولة سنة 2023 ست مليارات وأعتقد أن هذه التكلفة باهظة وبإمكاننا بعملية حسابية وبحوكمة رشيدة الضغط على ذلك من خلال هذا الوفد الصحي.

السيد الوزير، النقطة الثالثة تتمثل في حصة تونس من الحج، حصة تونس في فريضة الحج سنة 2023 تقدر بـ 10982 حاجا تونسيا أريد إبلاغك سيدي الوزير أن هناك من توفوا ولم يتمكنوا من الحج ونحن نتحدث اليوم عن أقدمية التسجيل وعن منظومة إعلامية وهناك من ينتظرون دورهم سبع وثماني وتسع سنوات وتأخذهم المنية رحمهم الله ولا يتمكنوا من الحج، فهل هناك مراجعة لهذه العملية ولحصة تونس؟ فالتكلفة باهظة اليوم وفي المقابل هناك عددا محدود جدا من أشخاص يقع اختيارهم وهذه مقاربة ومعادلة متضادّة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار له أربع دقائق، المقعد عدد 11، تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

أولا، لا يفوتنا أن نقول للمحسن أحسنت وأن نشكركم عن الثورة التي أحدثتها في الوزارة وحسن التسيير في توظيف بعض الإطارات ولكن يجب أن يكون لوزارة الشؤون الدينية دورا اقتصاديا وأن تساهم في العجلة الاقتصادية بالبلاد واليوم ليس هناك تثمين للمعالم الدينية الموجودة بالبلاد وسأعطيكم مثالا على ذلك تعد ساحة الفنون برباط المنستير من أكبر التجمعات للأربطة والمساجد رباط سيدي ذويب، رباط الكبير كذلك المجسد الكبير ومسجد السيدة كما لا توجد أي لوائح تدل على تاريخ هذا الإرث وهذه الثروة.

السيد الوزير،

ثانيا، الواعظ وخاصة الوعاظ الميدانيين فهو ممثل الوزارة بالمعتمديات يهتم بكل ما يتعلق بالشأن الديني الجوامع البناءات التوسيعات وكل ما هو إطارات وأئمة ومؤذنين والقائمين بشؤون البيت والكتاتيب و "المدبية" وكل ما هو أنشطة في الجوامع والمساجد وخطب ودروس وإملاءات وهو المسؤول على سير النشاط الديني وعلى تكوين الأئمة نجد اليوم نقصا فادحا في عدد الوعاظ خاصة بعد إحالة عدد منهم على شرف المهنة وترقية البعض منهم وأصبحوا مكلفين بخطط وظيفية.

السيد الوزير، إن اللامركزية مهمة جدا لابد من توسيع صلاحيات بعض المديرين الجهويين وذلك بإصدار التكاليف الوقتية على الأقل دون الرجوع في كل مرة إلى الإدارة المركزية وبإمكاني بعد البحث الأمني أن أقوم بالتكليف الوقتي والوعاظ موجودين على عين المكان لأنهم يعرفون الأشخاص أكثر من غيرهم وتعلمون جيدا أهمية وزارتكم في محاربة كل ما هو إرهاب وكل ما هو تعصب وكل ما هو خطاب ديني غير مقبول.

كذلك هناك مسؤولية ملفات المترشحين في الحج مثلا في جميع مراحله كنقلة الملفات بين المعتمديات ويمكن أن تحدث أخطاء على الإطار الجهوي ولا يمكن أن يقع اللوم دائما على الإدارات المركزية التي بها ضغط ونقص كبير في الإمكانيات ووسائل العمل التي تكاد تكون منعدمة ولكن لابد من إيجاد الحلول.

في إطار الحوكمة وترشيد النفقات لابد من مراجعة شروط التكليف بخطط مسجدية خاصة شرط السن وشرط التوفيق بين الخطة والمهنة وإذا قمنا بحذف هذان الشرطان يمكن إيجاد اختيار واسع لتسديد الشغورات في الجوامع والمساجد لا نتعامل بالأجر الأدنى ويمكن أن نعطي الـ 400 دينار كمنح للبعض حتى أنه أحيانا تكون خطبة بعض الأساتذة الذين لا يحصلون على رخصة أفضل من بعض الأئمة الخطاب وبإمكاننا اختيار الأشخاص الوازنة والتي تتملك الملكة لإيصال الخطاب للشعب التونسي وبإمكان أربعة فقط الحصول على منح عوض واحد فقط إلى جانب خططهم المهنية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الفاضل بنتركية عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق المقعد عدد 33، تفضل.

السيد الفاضل بنتركية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للجنة الحقوق والحريات الموقرة على العمل الذي تقوم به،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق،

سيدي الوزير، في الأول أردت توضيحا حول طريقة اختيار وكالات الأسفار المسموح لها بتسجيل المواطنين لأداء الحج والعمرة وهل تمت مراجعة التراخيص التي سلمت من سنة 2011 إلى 2021 وما يشوبها من نقاط استفهام كبيرة؟

الموضوع الثاني، سيدي الوزير، فيما يخص المرافقين للحجيج إن الوقت قد حان لترشيد مصاريف الحج وخاصة في موضوع المرافقين والمرشدين والبعثة الطبية.

السيد الوزير، بحكم أني عملت بالمملكة السعودية كمستشار بديوان الإمارة ما مكّنني من خبرة في الاطلاع عن قرب بما تقوم به البلدان الأخرى وخاصة الآسيوية أندونيسيا والهند وماليزيا، فنفترض أن هناك 500 مرافق فثمن الطائرة يفوق 800 مليون وثمن السكن لمدة 20 يوما يفوق 500 مليون مصاريف المنح والرواتب يفوق 500 مليون إلى جانب مصاريف التكوين والتأشيرات يصل كل ذلك إلى حدود 6 أو 7 مليارات.

هل من الأحسن وكما تقوم به هذه الدول التي ذكرتها أن يتم التعامل والالتجاء إلى أبناءنا المقيمين بجدة وبالمملكة العربية السعودية بالتنسيق مع القنصلية للتكوين بهذا العمل وأظن أن يكون لهذا العمل فائدة أكثر وأن لهذه المجموعة المقيمة هناك أكثر معرفة بالمكان ومتطلبات الحجاج وحياتهم اليومية مع العلم أن تلك الفترة أغلب العمال والموظفين في إجازة ولما لا أيضا الاستعانة بالأطباء هناك فهناك الكثير من الأطباء المتعاقدين الذين يرغبون في التعاون مع بلدهم تونس في فترة الحج وهو كما قلت تقوم به عدة بلدان آسيوية خاصة في فترة الحج وإن هذه الفترة ناجحة ماديا وتنظيميا وتسييريا.

بالنسبة إلى ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا الكلمة للنائب المحترم السيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان، المقعد عدد 35، تفضل.

السيد المنصف المعلول

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد وزير الشؤون الدينية والإطار المرافق له،

والشكر للسادة الحضور النواب،

الشكر لوزارة الشؤون الدينية على دورها وحرصها على إقامة الشعائر الدينية وغرس قيم الاعتدال والوسطية والتسامح، لكم كل الاحترام سيدي الوزير والتقدير لما يلقاه أعضاء مجلس نواب الشعب من اهتمام واحترام من خلال زيارتنا إلى وزارتكم الموقرة، وكذلك على توفير المكتبة التي وقع فتحها في بهو وزارتكم فهذا ممتاز جدا ومفيد.

السيد الوزير، سأبلغكم طلب لمسؤولين بإدارة الشؤون الدينية بولاية تطاوين وهو يتمثل في الترفيع في الميزانية المرصودة للصيانة والتعهد وإحداث المعالم الدينية بولاية تطاوين ونطلب من حضرتكم كذلك سيدي الوزير زيادة حصة الولاية من الحجيج.

الشكر لكم موصول والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن سنرفع الجلسة لمدة نصف ساعة وإثرها سنعطي الكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية الذي سيتولى تقديم الردود على مختلف التدخلات. شكرا

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وعشرين دقيقة)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الدينية

(كانت الساعة الواحدة وسبع دقائق بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الدينية فليتفضل.

السيد إبراهيم الشائبي، وزير الشؤون الدينية

أحييكم بتحية الإسلام الخالدة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

قبل المرور إلى الإجابة والتجاوب مع السادة والسيدات النواب الكرماء الفضلاء لا بد أن أسجل كلمة ملؤها الإخلاص وصدق الإحساس وهي أني تأثرت كثيرا بما سمعته من السادة والسيدات نواب الشعب التونسي الذي ضحى وقدم حتى يرى تحت هذه القبة رجالا ونساء ديدنهم خدمة الوطن لا قبلة لهم سوى تونس ورايتها الخفاقة. ألف شكر لكم وألف قبلة على جبينكم أنتم حقا ممثلو هذا الشعب.

لم أكن أتصور كل هذا الالمام بمعطى مثل مهمة وزارة الشؤون الدينية خاصة أن البعض كان يعتقد أن هذه الوزارة هي وزارة هامشية أو وزارة فلكلورية أو أنها وزارة محدودة في مهامها ولكن وجدت كل نائب من السادة النواب ونائبة هو وزير للشؤون الدينية ناهيك أن كلمة وزارة الشؤون الدينية هي وزارة سيادة وأن الميزانية المخصصة لها لا تفي بالغرض كفتني مؤونة ما سأقوله وما سأجيب عنه.

فقط هي تفاعلات معكم تحت هذه القبة أشكركم على جرأتكم وصدقكم وصراحتكم وهذا هو المنتظر من السادة الفضلاء ممثلي هذا الشعب.

وزارة الشؤون الدينية هي وزارة مضمونية وهي لا تنتج نفطا ولا غازا ولا تخصب الأورانيوم كما قلت في إحدى المرات هي وزارة تصنع العقول والفكر وكل ما نصبو ونرنو إليه هو إعادة رسالة المسجد وإحياء وظيفة الإمام الذي كان مدار الحياة وان المولود يولد بين يدي الامام وعندما يولد يؤتى بالإمام ليؤذن له في أذنه اليمنى وليسمعه الإقامة في أذنه اليسرى تبركا بذلك الرجل الصالح الذي يسمى الإمام.

عندما يتزوج يذهب إلى الإمام حتى يبارك له الزيجة ويتلو له الفاتحة ويعلن زواجه في المسجد وكذلك عندما يموت الإنسان يأتي بالإمام ليودعه بتكبيرات أربع.

كان مدار الحياة وكل طقوس العبور تمر عبر الإمام والمسجد له أكثر من رسالة، رسالة دينية واجتماعية ونفسية، الوظيفة الروحية للمسجد ماذا نصنع بالعمارات الشاهقة في بلاد مثلا يموت فيها المسن ولا يجد من يناوله فيها كوب ماء أو قرص دواء؟

ماذا نصنع بالأمور التي نبني فيها البنيان وننسى فيها بناء الإنسان، لذلك في بعض البلاد القديمة عبر التاريخ هناك سور بني على مئات السنين بغية حماية تلك البلاد من الغزاة ولكن خلال مائة عام تم غزو تلك البلاد ثلاث مرات فتساءلوا كيف يتم ذلك والسور لم يهدم ولم يثلم فقالوا المسألة هينة كنا في كل مرة نرشي الحارس بقليل من الدنانير الذهبية وندخل آمنين.

لذلك البناء الداخلي للإنسان بناء العقل وبناء الفكر لا يتم إلا عبر الكلمة ولذلك تحدث السادة النواب كثيرا عن مسألة الإرهاب وهم صادقون ومحقون في ذلك فتونس اكتوت بنار الإرهاب وقدمت دماء زكية ونفوسا أبية في سبيل صد الإرهاب وتعلمون أن حركة داعش أو غيرها دحرت في مدينة بن قردان وكانت مقبرة لهؤلاء الدمويين.

فهناك مقاربتان في خصوص الإرهاب، مقاربة أمنية عسكرية تدحر الإرهاب وهناك مقاربة فكرية لا بد أن تكون متوازية مع هذه المقاربة.

هذه المقاربة لا تمر عبر فوهة البندقية وإنما الفكرة تزيلها الفكرة ولا تزيلها الرصاصة فلذلك دور وزارة الشؤون الدينية من خلال المساجد التي تجاوزت 6000 مسجدا من خلال الخطب الجمعية ومن خلال الخطاب الديني هو بناء فكر جديد وهذا ليس غريبا على تونس وتونس بلد الزيتونة منذ 116 للهجرة وهذا الجامع الأعظم هو أول جامع إسلامي في الأمة بأسرها وهو قبلة القصاد وكعبة العباد وكان التونسي في كل ربوع البلاد يبيع ما لديه ويرسل ابنه لينال شرف الانتساب إلى الزيتونة ويقول مفتخرا أنا ابني زيتوني.

فلذلك تونس لا تحتاج لأحد في المعطى الديني، لدينا مدرستنا ورؤيتنا وفقهاؤنا وقراؤنا كذلك في القراءة التونسية والسند التونسي وتحدثتم عن الجمعيات القرآنية وغيرها ولذلك الدور المنوط والعهدة الموكولة الى وزارة الشؤون الدينية هي عهدة ثقيلة وهي مسؤولية جسيمة:

"ولا يعلم الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها"

فوزارة الشؤون الدينية ليست وزارة مناسباتية وليس دورها الفلكرة وليس فقط تحسين أصوات المؤذنين ولا ترتيل القرآن ولا قراءة القرآن على الأموات هي وزارة مؤتمنة على 56 ألف طفل من التونسيين الذين يفدون ويؤمون الكتاتيب القرآنية المبثوثة في كل بقاع الجمهورية وهناك أرياف زرتها ليست فيها مدرسة ولا رياض أطفال وإنما فيها مسجد فيه كتاب.

فالفضاء الوحيد والأفضية الوحيدة التي يمكن أن تنشل أطفالنا من أن يجتمع عليها الفقر واليتم والأمية هي الكتاتيب المبثوثة في كل البلاد وهذه كانت فلسفة حتى للدولة إثر الاستقلال ولذلك قال المرحوم محمود المسعدي عندما كان وزيرا للتربية "فوق كل ربوة مدرسة"، ونحن الآن نريد أن يكون فوق كل ربوة كتاب أيضا حتى لا يبقى الطفل يسبح في الفراغ قبل أن يصل إلى السن المدرسية ويكون ذلك الطفل الآخر في أي مكان آخر في أية نقطة من نقاط الجمهورية متقدما عليه لا لشيء سوى لأنه في مرحلة ما قبل المدرسية لم يجد لا من يؤطره ولا من يهتم بشأنه ولا من يعلمه ولا من يدرسه.

فالكتاتيب القرآنية 2002 كتابا بالميزانية التي بين أيديكم فيها نسبة كبيرة من المؤدبات تتجاوز 60% وهناك أكثر من 64% منهم متحصلين ومتحصلات على الماجستير فلذلك من حين لآخر نسمع أصواتا وأحيانا بيانات تتخوف وهناك فوبيا من هذه الكتاتيب القرآنية أرجوكم ثم أرجوكم الكتاتيب القرآنية ليست بالصورة القاتمة التي يصورها البعض.

أتفهم ذلك وأتفهم أن ما مر بالبلاد ربما وجود أعشاش أو أوكار أو أقفاص يحشد فيها الدينية لا يدرس أحد في الكتاب إلا بقرار تكليف المؤدب بعد الخضوع إلى شروط قانونية وبعد اختبارات يجريها وهناك تفقد دوري ثم أن وزارة الشؤون الدينية هي وزارة كسائر الوزارات تشتغل في تناغم مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ومع وزارة التربية ونصدر حتى البلاغات والبيانات المشتركة.

وهناك إقبال كبير من الأولياء على تسجيل أبنائهم في الكتاتيب القرآنية وحتى مديري المدارس بأنفسهم كثيرا ما أرسلوا لنا وشكروا وقالوا بأن الأطفال القادمون من الكتاتيب وجدنا فيهم طلاقة في اللسان وجزالة في اللفظ وحسن التعبير وحسن الأدب وليس هذا تقليلا من أية مؤسسة ما قبل المدرسية ولكن لا أقول انكسارا وإنما رد اعتبار للمؤسسة التي تخرج منها علامة المشرق والمغرب وواضع علم الاجتماع ابن خلدون وتخرج منها الطاهر الحداد والخضر حسين ومحمد الطاهر بن عاشور.

فالكتاب هو مؤسسة ولادة ولذلك الوزارة لا تسمح بوجود كتاتيب خاصة فهذا غير راجع بالنظر للوزارة وأية جمعيات تقوم بأي نشاط متعلق بالقرآن الكريم نحن نتعاون مع الرابطة الوطنية للقرآن الكريم وهي تقوم بدور محمود والحمد لله حتى آخر مرة كنت أكرم التي تحصلت على الجائزة الأولى فسألتها ووجدتها متحصلة على الدكتوراه في الفيزياء فهذا لا يغني عن ذلك.

فالمسابقات القرآنية تقوم بها الرابطة ونعطها دعم مالي ولكن تقوم بها كمنظمة وكجمعية.

باستثناء الرابطة الجمعيات الأخرى لا ترجع بالنظر إلى وزارة الشؤون الدينية هناك الإدارة العامة للجمعيات برئاسة الحكومة هي التي توافي بهذا الأمر وعندما تستشيرنا قبل تأسيس جمعية أو أي شيء فنحن لدينا الرأي الاستشاري لكن ليست لدينا سلطة على هذه الجمعيات وإن كان الشعب التونسي قد ذاق منها الصعب والعلقم وأصابه ما أصابه منها فهذا لا يعني أن نضع الكل في سلة واحدة.

فالكتاتيب القرآنية والنشاط الذي تقوم به الرابطة نتزهه ونشرف عليه بشكل مباشر وهناك دليل مرجعي للكتاتيب القرآنية وهناك إشادات حتى من منظمة اليونيسيف.

كذلك هناك أمر آخر وربما أتحدث منهجيا بشكل محاور أكثر ما أتحدث بشكل الأسئلة وكنت سأعود إليها جميعا إن أسعفني الزمن واتسع صدركم لسماعي.

الموضوع الذي يتحدث عنه الجميع وهو موضوع الحج هناك مقولة للإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين يقول "الحج هو تمام الأمر وختام العمر" هذه المقولة يطبقها الحاج التونسي بحذافيرها يعني ينتظر أرذل العمر حتى يفكر في الحج لذلك نحن نعاني من كل هذه المشاكل ولذلك نأخذ هذا المكتب لأن الحاج التونسي يسجل متأخرا مع الانتظار وسيبقى ثمان سنوات أو حتى 12 سنة وسأعرج على الحديث عن المال يعني أنه لا يجد القوة والقدرة والصحة لأن الله يقول: "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" فالاستطاعة ليست فقط استطاعة مالية وهناك استطاعة بدنية ونفسية لم لا والقدرة على القيام بهذه المناسك.

فلذلك التونسي معدل الاعمار متقدم ومتقدم جدا عندما نقارن أنفسنا بباقي الحجيج فهناك حجيج في بعض البلدان عادة يكونون في سن شبان وكهول ولكن هنا الحاج التونسي لكي يؤدي مناسكه محفوظ الكرامة هناك فريق يرافقه مكون من مرشدين دينيين لأنه في نهاية الأمر يؤدي عبادة ومنسكا وفريقا من المرافقين الذي تسهر عليه شركة الاقامات الوطنية والخدمات وكذلك فريق طبي وفريق من الناقلة الوطنية وفريق إعلامي وكل هؤلاء هم خدم للحاج التونسي، 10.982 حاج ومن سجل في الحج 217 ألف وأكثر وهذه الحصة محددة وتضبطها سلطات المملكة العربية السعودية حسب التعداد العام للسكان والسكنى.

إذن هذه الحصة هي مضبوطة 10.982 حاج ونحن نوزعها على الولايات حسب القاسم وتوزعها الولايات على المعتمديات حسب العدد لذلك نجد البعض ينتظر ولا يؤدي هذه الفريضة فلذلك أشجع المواطن أن يعجل بالتسجيل وهو مجاني يدخل على المنظومة فقط ويسجل ويربح الأقدمية لأن هناك خيارين إما أن نرجع لقضية القرعة ولا أفضل أن نترك هذه المسألة للحظ والصدفة وإما أن تكون هناك مقاييس مضبوطة تحكمها الأقدمية.

بالنسبة إلى موضوع المدة حيث تحدث البعض عن تقليص المدة والكلفة مقترح طيب ولكن هذا الأمر كذلك خارج عن نطاقنا لأنه مرتبط بالرحلات الجوية وببرنامج الخطوط الجوية وهو مدروس ومضبوط مسبقا وهناك مدة يمضيها الحاج في مكة ومدة يقضيها في المدينة، فوزارة الشؤون الدينية لا تأخذ درهما ولا دينارا ولا مليما على الحج فهي تشرف ومنذ سنة 2013 هناك أمر يعتبر أن وزارة الشؤون الدينية ووزير الشؤون الدينية هو رئيس اللجنة الوطنية للحج والعمرة التي تضم أعضاء من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة السياحة ووزارة المالية وفيها العديد من الوزارات

وأيضا وزارة التجارة والبنك المركزي ووزارة الصحة كذلك، كل هذه تتعاون من أجل إنجاح موسم الحج الذي نعتبره موسما ناجحا ويمكنكم بإطلالة بسيطة على صفحة وزارة الشؤون الدينية ستجدون شهادات الحجيج الذين صوروها لأنفسهم بأنفسهم بلا إكراه ولا إغراء حتى أن بعض الاخوة اتصل بنا وقال ما نوعية الوسائل التقنية التي أخذتموها معكم وجودة الصورة فأجبنا بأننا استعملنا هاتفا جوالا "مكسر" وآلة تصوير بسيطة وهذه هي الإمكانيات وخلال السنتين التي تقلدت فيهما وزارة الشؤون الدينية نذهب بموسم الحج بصفر مليم وسابقا يأخذون 55 ألف دينار لا نأخذ أي مال معنا وكانت هناك دفوعات ويمكن أن تتأكدوا من هذا يعني خلافا لما يتداوله البعض.

وهذه فرصة أمام هذه القبة أن نثمن مجهودات الناس لأننا نحتاج هناك ربما للاتصالات وبطاقات شحن وبطاريات ومضخمات الصوت وغير ذلك ومع ذلك ننفق كل هذا على حسابنا لا لشيء سوى لأننا مؤمنون بأن هناك ضغطا وتقشفا وسياسة كاملة لن نجادل فيها أو نقولها وإنما نمارسها لأن الإنسان يحكم على أفعالنا وليس على أقوالنا.

فالوزارة للسنة الثانية على التوالي بصفر مليم لا تأخذ معها في ميزان الدفوعات ووكالة الدفوعات أي مليم إلى البقاع المقدسة.

ثم إن هذا الفريق الذي يغادر لا يمكن أن نبعث طائرة لا يكون فيها على الأقل مرشد ومرافق وطبيب أو ممرض أقلهن حجيجنا كبار السن ويريدون كذلك من يقوم عليهم ويخدمهم خاصة في المناسك والمشاعر في عرفات ومينى والكلفة تضبطها شركة الاقامات الوطنية والخدمات من حيث الاعاشة والسكن في الفنادق وكذلك من حيث النقل داخل الحرم يعني داخل البقاع المقدسة والتنقل من مكة إلى المدينة وحين الذهاب إلى عرفات ومنى هذا كله تقوم به الشركة وهو يتطلب كلفة تتكون من حيث الشركة والكلفة الثانية هي تذكرة الطيران فتقوم الخطوط التونسية بالرحلات مناصفة وهناك اتفاقية مع الخطوط السعودية 50%، 50% ولذلك كل المطارات التونسية جاهزة لإقلاع الطائرات باتجاه البقاع المقدسة وأثبتت الناقلة الوطنية حقيقة في أكثر من مرة أنها وطنية وكلما نتصل بها لمزيد الضغط على الكلفة تقوم بذلك ونحاول الضغط على الكلفة وهذه كما تعرفون مسألة خارجة عن نطاقنا تماما لأن هناك كلفة في التأجير.

هناك حل آخر أن نؤجر لحجيجنا في أماكن بعيدة وهم كبار في السن وهناك إشكاليات صحية وضربة الشمس وعطش وغير ذلك واقامات غير لائقة ونعتبر أن من الأولويات كرامة الحاج التونسي فلا نجده يفترش الأرض ولا الرصيف وهذا أهم من أن تكون الكلفة أقل ومع ذلك فإن الدولة من أعلى هرمها شغلها الشاغل هو الضغط على هذه الكلفة وتقليصها حتى نمكن أكثر الناس لأداء هذه المناسك.

هناك أمر آخر وهو الخطاب الديني الذي تنجزه الوزارة حيث أن هناك 4 ملايين تونسي يفدون إلى المساجد والجوامع كل يوم جمعة لذلك لا بد أن يكون هناك إمام قادر على تحريك مشاعرهم الطيبة وبث خطاب لا يكون متشنجا بل هادئا ورصينا لأن الخطاب عندما يكون متوترا أو يبث الكراهية تعرفون كيف تحولت المساجد إلى مسرح للفتنة ولاستصدار فتاوى الهداية ولإرسال خيرة شبابنا لجهاد موهوم وشهادة مزعومة وإلى بؤر التوتر وما أقوله أنه لا يوجد مسجد من ضمن 6000 مسجد أو أكثر التي تشرف عليها وزارة الشؤون الدينية خارج سيطرة الوزارة.

ما معنى خارج سيطرة الوزارة؟ يعني أن الوزارة هي التي تضع الإطار المسجدي وهي التي تكلفه وتراقبه وتعفيه من مهامه إذا أخل بضوابط الخطة المسجدية والوعاظ على قلة عددهم وشح عددهم هم مكلفون بمتابعة كل هذه المساجد فالعدد قليل جدا المكلف بمتابعة ولا أعني المراقبة وإنما بمعنى المرافقة وحتى في اللجنة عندما سئلت عن توحيد الخطب الجمعية قلت أنا لا أروم سياسة التوجيه فالإمام له الحرية المطلقة فيتحدث فيما يشاء ويقول ما يراه وهو مخلص شريطة أن لا يكون هناك توظيف لهذا الخطاب ولا يكون هناك استغلال للمنابر لأغراض سياسوية أو هناك استثمار في المعطى الدينية وتنزيل المقدس للمدنس.

فلذلك ونحن مقبلون على محطات انتخابية وزارة الشؤون الدينية تقف على نفس المسافة من جميع المترشحين والأئمة الخطباء كلهم لا يخوضون في هذا الشأن يخوضون في الشأن العام ويتحدثون عن الأمراض الاجتماعية التي سمعتها منكم وهذه المشاكل التي يعاني منها بعض شبابنا مثل الإدمان والمخدرات والانتحار والعزوف عن التعليم وغيرها والتسرب المدرسي هذه مشاغل يعالجها الإمام.

كذلك من جانب آخر هناك جانب مضيئ وهناك حملات للتبرع بالدم صارت في شهر رمضان من أمام المساجد واليوم تحدث أحد السادة النواب أو إحدى السيدات النائبات عن بشرى للشعب التونسي بنجاح عملية زرع كبد فمن لا يهتم بأمرنا فليس منا.

فلا بد أن يتحدث الخطاب الديني عن قيمة التبرع بالأعضاء وقيمة الاهتمام يعني الانسان الذي سيوارى الثرى ولا يتبرع بأعضائه ويفضل أن المقبرة والقبور والتراب أولى من أن ينتفع بها أخوه فهذا دور الخطاب الديني عندما يتحدث عن أن التبرع بالأعضاء خاصة بعد الوفاة صدقة جارية ويحث الناس على هذا الأمر لذلك عندما يصير موت دماغي تجد الفريق الطبي يتصل بالأسرة ويقول لهم هناك موت دماغي فهل يمكن أن ننزع الأعضاء أم لا؟ فالأسرة يطلبون الإمهال حتى يسألون الإمام فإن وجدوا فيه الاستنارة والإلمام بفقه القضايا المعاصرة قطعا سوف يشجعهم على هذا الأمر وإن وجدوا إماما متشددا والتشديد يستحسنه كل أحد ونحن نعلم أنه كلما قال الإنسان لا كلما نعتبره متدينا وإنما الفقه هو الرخصة من الثقة وأما التشدد فيحسنه كل أحد.

فهذا من دور الإمام أن يكون ملما ومطلعا على هذه القضايا الفقهية والطبية المعاصرة وقضايا الاستنساخ والتبرع بالأعضاء والاجهاض والقتل الرحيم وغيرها كذلك القضايا الاقتصادية الموجودة الآن، القضايا المعاصرة، التسويق الشبكي والمعاملات المالية الجديدة والبنوك الإسلامية وهذه كلها قضايا مطروحة اليوم والصكوك الإسلامية وغيرها من هذه القضايا سواء كانت الطبية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المعاصرة تتطلب منا جهدا كبيرا في التكوين ولدينا مؤسسة للتكوين اسمها المعهد الأعلى للشريعة وهذا الاسم لا ينطبق على المسمى لأنه مؤسسة للتكوين.

وهناك حلم لإعداد مدرسة وطنية لإعداد الإطارات الدينية وتعذر هذا الأمر كذلك بسبب الارتباط ببعض الدراسات وغيرها لإقامة هذا المعلم في الحرايرية ليكون فيه مدرسة وميبت ويتم تكوين الإطارات المنزلية ورسكلتهم حتى يكون خطابهم حقيقة خطابا زيتونيا خطابا تونسيا لأننا الآن في فوضى وأثار أحد السادة النواب تضارب الفتوى وتضارب المعلومة ويجد الشاب نفسه اليوم حائرا لأنه عندما يفتح صفحات التواصل الاجتماعي أو شبكة الانترنت يجد

مقولات منها ما يتناسب معنا ومنها ما هو غريب عن أرضنا وغريب عن ديارنا وغريب عن تونس التي تمثل 3000 سنة حضارة و عن تونس القيروان والمهدية والزيتونة البلاد التي فيها يرقد الصحابة وأصل هذا بموضوع السياحة الدينية ونحن لم نحسن استثمار وتوظيف هذه المعالم الجليلة في بلادنا.

فالسياحة فيها جانب ديني وآخر ترفيهي وآخر للاطلاع وهناك جانب روحي لا تملؤه إلا مثل هذه المقامات ولا أقول مقامات فقط وانما هناك صحابة في تونس أبو لبابة الأنصاري يرقد في قابس ومرقد الإمام أبو زمعة البلوي وهو صحابي ولم نقول سيدي الصحبي في القيروان لأنه صحابي، اثنان من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه البلاد ومع ذلك نحن لا نقدم صورة وهذه رسالة كذلك للإعلام الهادف والاعلام الوطني حقيقة أن يقدم صورة لا أقول منمقة إنما صورة صادقة على بلده وعلى ما تختزنه هذه البلاد من أماكن تاريخية أثرية نادرة وهناك بعض البلاد نسجت من أقل هذا وأصبحت قبلة للسياح.

تونس فيها كل هذه المعالم ونحتاج الى سياحة دينية سواء كانت خارجية أو حتى داخلية والحمد لله في مدينة القيروان في المولد كان هناك إقبال كبير من السياحة الداخلية وحتى الخارجية وأصبحت هناك أنشطة موازية حتى تصبح احتفالاتنا ومناسباتنا فيها الجانب الثقافي والفكري والفولكلوري لم لا وفيها كذلك الجانب السياحي والجانب الديني وبذلك يكون لدينا حسن الاستثمار لما تزخر به وزارة الشؤون الدينية من معالم.

إذن المدرسة الوطنية للإطارات الدينية أو المعهد الأعلى للشريعة مبدئيا إلى أن تتغير التسمية ويتغير المقر دوره الرسكلة حيث نرسكل الأئمة والمؤدبين والمؤذنين ولدينا برنامج حتى هذه السنة أو السنة المقبلة ونحن نناقش الميزانية القادمة في أن تكون سنة تحسين الآذان وقمنا أيضا بمسابقة في بنزرت لاختيار أحسن صوت أذان ولتحسين هذه الأصوات القراء كذلك لتجويد. كل هذا الأمر نقوم بدورات متتالية ونقطع مع المركزية صحيح أن مقر المعهد هو تونس ولكن يقوم بدورات في الجهات.

بالنسبة إلى النشر وتحدث أحد السادة النواب عن مجلة الهداية الإسلامية فصدورها متواصل فقط أن وزارة الشؤون الدينية لا تشرف على هذه المجلة لأن مرجعها هو المجلس الإسلامي الأعلى الذي يرجع بالنظر لرئاسة الحكومة كما أن لوزارة الشؤون الدينية لها مجلة اسمها رسالة الزيتونة وتقوم بنشر مقالات علمية تكاد تكون محكمة فيها وتهتم بهذا الشأن الديني ولذلك نحن نعتبر أن وزارة الشؤون الدينية هي وزارة فكر وقراءة وكتابة وصناعة عقل جديد مستنير ومتوازن يجمع بين فذاذة المحدث وقيمة الموروث الحضاري الذي استلهمه من هذه البلاد.

فالوزارة تراهن على هذا الأمر وأشار أحد السادة النواب الذي يتابع ويواكب قال إن الوزارة افتتحت مكتبة نعم وهي كانت موجودة ولكن قمنا بإحداث قاعة مطالعة وأسسنا المكتبة في الهو وأطلقنا علي قاعة المطالعة اسم الشهيد ميلود بن ناجح نومة الذي استشهد في عملية "غيبور" الطائرات الفدائية التي قام بها على الكيان الصهيوني لأن عملية طوفان الأقصى كانت بطائرات شراعية وقالوا إنها العملية الأولى، لا فالعميلة الأولى كانت من ابن هذا الوطن الشهيد ميلود بن ناجح نومة.

والوزارة ليست منفصلة عن القضايا وكبريات القضايا واحتفلنا في السنتين الماضيتين في 30 مارس بيوم الأرض وكانت لنا أكثر من مداخلة وأكثر من كلام حول القضية الفلسطينية وهي جزء لا يتجزأ من خطابنا الديني ولصناعة وعي وحتى هذه القضية لا تخبو كيف لا وتونس امتزج فيها الدم التونسي بالدم الفلسطيني في حمام الشط.

بالنسبة إلى الأفضية والكتاتيب تحدثت عنهما صحيح أن الأفضية محل متابعة وتحتاج إلى تهيئة والنظافة كذلك في الجوامع والتأطير والسياحة الدينية تحدثت في ذلك وأحاول أن أختصر.

بالنسبة إلى التعليم العالي لدينا مؤسسة هي المعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان هو إشراف مزدوج بين وزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم العالي يستعيد هذا المعهد بريقه وأصبح قبلة حتى للطلبة الأجانب وهناك عدد كبير من الجنسيات الأخرى يدرسون في هذا المعهد وفي المدة الأخيرة أصبح يسند شهادات الماجستير.

هناك أمر أثير كثيرا حول الأجور وإن كان 86.1 من الميزانية يرصد للأجور والتأجير ونضيف لهم المنحة المسداة للأرامل والعجز فيكاد يكون 90% من الميزانية للتأجير فهذا سينعكس على الإطارات المسجدية الذين يحتاجون حقا إلى تحية لأنهم يعتبرون متطوعين ولا يوجد إنسان اليوم يشتغل إن كان متفرغا يتقاضى 500 دينارا وإن لم يكن متفرغا فالمنحة زهيدة يعني 130 دينار فالمسألة محدودة جدا لا تسمن ولا تغني من جوع، هم متطوعون وقمنا بتوقيع اتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية في السنة الماضية وتوشك الإجراءات مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية على الاتمام ولكن هذه المنحة لا أقول زهيدة وإنما مخجلة حقيقة.

هم الجندي الأول وهم مؤتمنون على هذه المساجد المترامية الأطراف وقلت عندما نتخلى ونرفع أيدينا عن المساجد تتحول الى مسارح لتفريخ الإرهاب وإنتاج الفكر العنيف وإفراز المظاهر السلبية التي اكتوينا منها في الماضي فهذه منحة زهيدة وهناك الأمر 1298 يعتبر أن الإطار المسجدي يتقاضى الأجر الأدنى المضمون لـ 48 ساعة "smig" وإن شاء الله بوجودكم جميعا نسعى إلى الترفيع في هذه المنح لأنهم يحتاجون ولا يقدر دورهم الموكول إليهم إلا الذي يقوم به فهم على مدار الساعة ولا أتصور أن هناك من يعمل من صلاة الصبح لصلاة العشاء، فهم ملتزمون وموجودون بهذه المساجد سواء كان الإمام الخمس والقائم بشؤون البيت.

وهناك خطة القارئ وخطة راوي الحديث وخطة المؤدب ومدرس آفاق والإمام الخطيب وهناك ناظر الجوامع الذي نستنجد به نظرا إلى أننا لم نتمكن حيث كان في البرنامج انتداب خمسين واعظا ولكن قللنا من ذلك وبعد ذلك ارتأينا النصف ولكن حتى النصف لم نتمكن به وتعرفون موضوع الانتدابات في الميزانية.

لقد شرحت موضوع كلفة الحج وأعتقد أنّي قد أتيت عليه. وبالنسبة للخطابة للسادة الوعاظ، الواعظ هو مؤهل لأنه مجاز إمّا أن يكون متحصلا على شهادة الأستاذية أو على الإجازة في العلوم الشرعية، ويتم انتدابه بمناظرة وهو مؤهل لنيابة الإمام الخطيب في حال تعذّر الإمام الخطيب القيام بدوره ولكن لا نكلّفه تكليفا رسميا لأنه هو بدوره يقوم بأداء الخطاب الأسبوعي للإمام الخطيب.

بالنسبة إلى توفير الإمكانيات المادية واللوجستية للوزارة لتقوم بدورها، إمكانيات الوزارة محدودة جدا، فهناك إدارات جهوية لا يتوفر لديها سيارة وهي على وجه الكراء وميزانية الوزارة مثقلة بهذه

الكراءات. هناك أمر للإشغال الوقتي للملك العمومي للمساجد، كل من ليست له الصفة ويستغلّ أملاك المساجد سوف يُطبّق عليه القانون باستثناء من كانت لديه اتفاقية أو صلة مع الوزارة، ومكّنته الوزارة بأن يشغل ذلك المقرّ، لأننا نعتقد أن الإدارات الجهوية التي هي على سبيل الكراء، الوزارة أولى بمقرّاتها وممتلكاتها.

هناك وضعيات فردية تحدث عنها السادة النواب بخصوص مساجد تعود بالنظر لمناطقهم أو جهاتهم أو معتمدياتهم أو محلّياتهم ستتم معالجتها. وقد قمنا بمعالجة وضعيتين في هذه الردّة من الاستراحة وإن شاء الله سيتمّ أخذ كل الوضعيات بعين الاعتبار وسيقع معالجتها وباب الوزارة مفتوح ومكتبي على ذمتكم وسيتمّ النظر في ذلك بحول الله.

بالنسبة إلى الشغورات، صحيح أنّ هناك عزوفا لأنه لا يقبل أحد بهذا السعر وبهذا الأجر الذي يتقاضوه ووجدنا أن الحلّ هو الجمع بين الخطط وذلك أن نعيّن مؤذن وإمام خمس مع بعضهما وهذه أيضا رسالة نوجّهها إلى الأسرة التربوية بأن تمدّنا بأساتذة التربية الإسلامية أو غيرهم من الراغبين في الخطابة أو شيء من هذا المجال، فالمساجد مفتوحة وهذا الاعتبار ليس مِنّة أو فضل وإنما زكاة على علمهم وزكاة على أبدانهم ودين تجاه بلادهم التي علّمتهم أيضا، لذلك عليهم أداء هذه الوظيفة "الخطابة الجمعية" خاصة الأشخاص المختصين في العلوم الإنسانية أو غيرهم من العصامين الذين كوّنوا أنفسهم بأنفسهم وأصبحت لديهم قدرة على الخطابة.

كذلك تحدثتم عن الخطاب الديني، نعم فالخطاب الديني هو خطاب لصيق بمشاغل الناس، فقد تحدثنا في الندوة المولِدية عن موضوع الإصلاح والفساد وقد توجّهت إحدى الأخوات النائبات بسؤال حول مواضيع الفساد وقمنا بإجراء اللازم في هذا الأمر ورفعنا عديد القضايا فيما يتعلق بالفساد، سواء كان في اختراق منظومة الحج أو غيرها قمنا بهذا وهذه المسألة مآلها عند القضاء وهناك البعض منهم قد نال جزاءه وكلّ من سوّلت له نفسه التلاعب بهذه الملفات هو محلّ متابعة من قبل وزارة الشؤون الدينية.

فقط كل ما نريده أن نشتغل في صمت، لا نبحث عن الغوغاء، لا نبحث عن الفضائحية كما لا نبحث عمّا يسمى بثقافة "Buzz" كل ما نبحث عنه هو إعادة الاعتبار لهيبة الدولة والضرب على أيدي العابثين، كل من عبث بمقدّرات هذا الوطن وكل من اعتبر أن المنصب هو غنيمة واعتبر أن ذلك المنصب سيتمعّش منه أو سيمكّنه من حقوق وامتيازات لا يخوّلها له القانون.

وقفنا على عديد الملفات، كثيرة هي القضايا التي ترفعها وزارة الشؤون الدينية، رفعنا العديد من القضايا، هي ملفات كبيرة وربما ستتاح لنا الفرصة للحديث عنها تفصيلا.

بالنسبة إلى جامع القصبة، فقد كان مغلقا منذ سنة 2011 وهو معلم مفخرة جامع الحفصي افتتحناه بمناسبة شهر رمضان في السنة الماضية وبدأت به الأشغال، هناك بعض الإشكاليات نظرا إلى الطابع الأثري لا نقول أثري لأن هذا الجامع ليس قديم جدا وإنما نظرا إلى الطابع التاريخي للجامع وسيتم إن شاء الله قريبا تسوية هذه الإشكاليات.

وكذلك جامع الباي الموجود في ساحة مجلس النواب الذي فُتحتْ أبوابه يوم الجمعة الماضي بحفظ الله وأقيمت فيه صلاة الجمعة وأريد أن أقول لكم أن 50 ألف دينار ليست الميزانية المرصودة لإصلاح وصيانة جامع الباي بمجلس النواب وإنما 50 ألف دينار مرصودة للدراسات الفنية فقط وسيتم إن شاء الله ترميمه وقد قمنا بالأشغال الأولية والجامع بحول الله مفتوح لأداء الصلوات للسادة النواب ولكل الوافدين على هذا الفضاء وهذا الجامع هو أيضا جامع تاريخي سواء جامع القصبة أو جامع الباي، فقد تم تخصيص كما ذكرت 50 ألف دينار خصّصت لدراسات جامع الباي الموجود هنا في ساحة مجلس النواب وقد زرته أول يوم قبل أن يفتح المجلس ووقفت على بعض الأمور، فعلا وجدت أنّ الأضرار ليست كبيرة، هناك بعض التشققات ويحتاج إلى بعض الصيانة والطلاء والآن الجامع مفتوح وهناك إطار مسجدي قائم عليه.

فيما يتعلق بمسألة المعتمرين، فهي لا تعود بالنظر إلى وزارة الشؤون الدينية، وزارة الشؤون الدينية تقوم بالتنسيق مع وزارة السياحة وتقومان بمذكرة توجيهية. هذه المذكرة التوجيهية تضع الخطوط العريضة لأداء العمرة ووزارة الشؤون الدينية ووزارة السياحة تصادقان على هذه العقود. بقي ذلك وكالات الأسفار هي وكالات خاصة وهناك وكالتين: وكالة صنف "أ" ووكالة صنف "ب"، هناك وكالات يخوّل لها القيام برحلات العمرة ولكن عندما يتحيّل أحدهم وهو غير مخوّل له القيام برحلات العمرة حينئذ تحصل الإشكاليات ولا يقدّم حتى العدد الأصلي للمعتمرين هل أن الرحلة تضمّ 10 آلاف معتمر أو غير ذلك وهذا العدد لا نستطيع ضبطه إلا بالعودة إلى الخطوط السعودية والخطوط التونسية لأن وكالات الأسفار هي وكالات خاصة ونحن نشجعها للقيام بأعمالها لكننا نحذّر من السماسرة والدخلاء على هذا القطاع لأنهم يتسببون في مشاكل أو ينظمون رحلات عمرة ولا يقومون بالواجب تجاه المعتمرين أو لا يوفرون لهم السكن أو يتعرضون لمضايقات. لذلك لدينا مذكرات توجيهية لضبط هذا الأمر مع وزارة السياحة بخصوص وكالات الأسفار ويتم التنسيق بيننا. فقط الدخلاء على هذا القطاع هم المتسبّبون في هذه المشاكل.

فيما يتعلق بالخطة الوطنية الشاملة للوزارة، منذ أول يوم قلت لابد من مغادرة هذه المكاتب ولابد من مغادرة الأروقة ولابد من مغادرة الجدران، دور الواعظ ليس دور كهنوتي، خاصة وأنّه في ديننا الإسلامي لا يوجد لدينا رجال دين بالمعنى الكهنوتي أو بالمعنى الإكليروسي، لذلك على رجل الدين أن يتصل بالشباب في المقاهي، في وسائل التواصل الاجتماعي ولابد أن تكون لديه صفحة تواصل اجتماعي حتى نُميتَ على الشباب كل الأفكار الهدّامة وكل الرؤى القاتمة وكل التصورات العنيفة والمتشنجة.

لذلك من المهم جدا أن الدور التقليدي للواعظ أو للإمام على أنه راهب مُتَبَتِّلٌ في صومعته هذا لا ترومُه الوزارة التي تسعى دائما إلى النفاذ إلى أكثر من شريحة.

كذلك تقوم الوزارة بأنشطة لفائدة كبار السنّ بدور المسنين، ونوصي الوعاظ بأن يقوموا بمؤانستهم ومحادثتهم وتفقيههم في دينهم. وقد افتتحنا كذلك بيت صلاة في دار رعاية المسنين بمنوبة ليجتمع فيها كبار السن ونحن نزورهم من حين إلى آخر.

كذلك بخصوص المساجين، لدينا اتفاقية مع وزارة العدل لتأهيل المساجين وللقيام بمراجعات، لأن هذا مهم جدا لأن القوانين جُعلت لتضبط الحد الأقصى. هناك أمور يضبطها الضمير والوازع الديني حتى يتخلّى عن تلك الأفكار أو يتخلّى عن تلك السلوكيات المشينة التي يقوم بها فلا بد أن توازي العقوبة مسألة وعظية وإرشادية حتى يتُوبَ إلى رشده ويتُوبَ عما اقترف.

هذا كل ما تقوم به الوزارة في هذه المسائل.

بالنسبة إلى العمل الإداري للسادة الوعاظ، فهو عمل مقسّم، هناك عمل إداري يقوم به في المعتمدية من التاسعة صباحا إلى الساعة الحادية عشر، يقوم بالمصادقة على تسجيل الحجيج ومراجعة ملفاتهم. وبعد ذلك هناك عمل ميداني يتمثل في أنّه مطالب بالقيام بخمسين نشاط شهريا حسب جدول يضبطه مسبقا وتراقبه تفقدية الشؤون الدينية بالوزارة، يقوم بعمل ميداني: تقديم الدروس، متابعة المساجد والزوايا.

كذلك لدينا 76 زاوية تابعة لوزارة الشؤون الدينية منها 100 غير مرسمة ولذلك هناك زوايا مرسمة وتابعة للملك العمومي للمساجد وتقوم بأنشطة ثقافية وغيرها وهذا تابع أيضا للنشاط الذي يشرف عليه السادة الوعاظ.

كذلك تفقّد الكتاتيب القرآنية وكما ذكرنا أنّ عددها 2002 كُتاّب ويدرس بهذه الكتاتيب القرآنية 56 ألف طفل وكذلك الأنشطة الموسمية، تعلمون أنه خلال المناسبات الكبرى في شهر رمضان، قبيل موسم الحج هناك توعية للحجيج ومن هنا بدأنا موسم الحج من قبل أن نعود، أي منذ رمي الجمرات من هناك تسلمنا وثيقة ترتيبات وحاليا هناك لجنة مكوّنة من عديد الأطراف تقوم بالمعاينة لكراء الفنادق في البقاع المقدسة في مكة وفي المدينة وهي الآن موجودة هناك للقيام بمهامها. ومهام الوعّاظ على مدار السنة وبصفة أوكَد وأخصّ في المناسبات الدينية.

فلذلك فإن مسألة الحج تتكفل بها الدولة، بينما مسألة العمرة فهي لدى الخواص ولا يمكن أن نفرّط في الحج للخواص حتى تضبط الدولة مثل هذه الأمور وتتولى الإشراف عليها.

بالنسبة إلى قضية المرأة وتخصيص أفْضِيَة للمرأة في المساجد، فقد أثيرت هذه القضية، المرأة في وزارة الشؤون الدينية هي في تونس دائما محترمة ومبجّلة ومكرّمة ومعززة وليس هذا فضلا ولا مِنّة، فتونس هي بلد المصلح الاجتماعي الطاهر الحداد، الذي قال عنه عميد الأدب العربي طه حسين عندما زار تونس قال:" إن الطاهر الحداد سبق قومه بمائة سنة" ووزارة الشؤون الدينية عندما دخلت الوزارة لم أجد فيها امرأة واحدة في إدارة جهوية واليوم نجد بالوزارة عشر نساء تقلّدن منصب مديرات جهويات ويوجد بالوزارة أيضا كفاءات نسائية وكذلك تقلّدت أيضا امرأة منصب رئيسة ديوان وهناك العديد من المديرات والمديرات العامات في وزارة الشؤون الدينية وتقمن بدورهن باقتدار وكفاءة وإخلاص مع زملائهم بكل تفاني وقد قمنا يوم 8 مارس بأول ندوة، ندوة الواعظة التونسية لأن هناك واعظات في الميدان كذلك ويتم الإشادة بهن.

وكذلك قمنا بالاحتفال باليوم الوطني للمرأة التونسية وقد احتفلنا به حول المرأة في وزارة الشؤون الدينية والدور الذي تقوم به المرأة في الوزارة والذي بقي دائما خلف الكواليس ولم يظهر إلى العلن وإن شاء الله في مارس وفي أوت وفي نوفمبر كذلك في ذكرى اغتيال "الأخوات ميرابال" سوف نبيّن أيضا بأن وزارة الشؤون الدينية منفتحة على مجتمعها وعلى محيطها وتجاوزت هذه المسائل الجندريّة وغيرها المتعلقة بالمرأة والرجل.

تحدّث الإخوة كذلك السادة النواب الأفاضل عن مسألة مادة التربية الإسلامية وضعف الضارب والاستشارة. نحن لدينا هذه الاستشارة وهي فرصة لنرسُم غدا جديدا لمستقبلنا من خلال كلمة "اقرأ نُصَحْ" والوزارة شريك في هذه الاستشارة، لماذا؟ لأن لديها التربية ما قبل المدرسية فهي شريك مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وشريك مع وزارة التربية في هذا الأمر. فلذلك نحن نحثّ على إبداء الرأي وبيان أهمية مادة التربية والتفكير الإسلامي في المنظومة التربوية وكذلك الضارب. ولما يكون ضارب المادة ضعيف حتى الوليّ نفسه لا يهتم بهذه المادة ولا يعطيها القيمة التي تحتاجها.

وهذا مهمّ جدا في تونس أنّنا في بلد الزيتونة وفي بلد التحرير والتنوير أن يعاد الاعتبار لمادة التربية الإسلامية وهو موضوع مفتوح على كل أطياف المجتمع سواء كان وليّا أو تلميذا أو مهتما بالشأن التربوي أن يُدلي بدَلْوه وإن شاء الله لما لا بعد الاستشارة يتم التنسيق مع وزارة التربية لمزيد إضفاء الاهتمام بمادّة التربية الإسلامية.

تحدّث الإخوة أيضا عن مسألة الإعلام والبرامج وغير ذلك، الوزارة لديها قناة يوتيوب ولديها صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي وستقوم إن شاء الله ببرامج إعلامية دينية حتى خطبة الجمعة لمن يتابع الخُطب أصبحت مواضيعها حياتية وهامة وخطبة الجمعة التي تمّ بثّها الأسبوع الماضي على شاشة التلفزة الوطنية موضوعها الإدمان وهو موضوع مهم، فلا يمكن أن يبقى الإمام متفرّجا ولا يخوض في هذه المواضيع، يتحدث عن الغش والاحتكار وعلى كل هذه الظواهر ويحاول معالجتها وتقديم كلمة لأنّ الإمام رغم ما أصابه مازال يحظى بثقة وهَالَة وبرمزيّة وإضفاء نوع من القداسة على الخطاب الذي يقدمه.

لذلك عندما تحدثتم عن الإعلام وعن الدراما، نحن نريد أن نقدّم شخصيات تونسية في الدراما التونسية خاصة في شهر رمضان الذي هو شهر عبادة فلماذا في كل شهر رمضان نجد شخصية إما لمنحرف يُقدّم للشباب على أنّ هذا هو الرمز وإما أن نجد شخصية غير لائقة نُقدّمها حتى تكون هي النموذج. فعندما يتم ضرب الصورة الرمزية للإمام، وضرب الصورة الرمزية للمعلم وضرب الصورة الرمزية للقاضي، وضرب الصورة الرمزية لأساطين البلاد، فكيف تنتظر من الطفل في الغد أن يقدّر مثل هذه الشخصيات أو أن يهتم بها؟

ولذلك نحن نريد إنجاز عمل درامي ضخم في شهر رمضان من الناس الذين ينفقون أموالهم هنا وهناك تكون على شخصية من الشخصيات التونسية العظيمة مثل الشيخ سالم بوحاجب وهو مصلح معروف وكان اليد اليمنى للوزير خير الدين، بل هناك من قال أنه كان له تأثير كبير في صياغة كتاب" أقوم المسالك" وكذلك الشيخ محمد الخضر حسين هو أول تونسي يتولى مشيخة الأزهر الشريف في مصر، كذلك الشيخ محمد الطاهر بن عاشور صاحب "التحرير والتنوير" والقافلة طويلة من الشيوخ ومن العلماء المستنيرين الذين تزخر بهم البلاد.

نريد في إعلامنا أن نرى تقديم لهذا الجيل حتى لا تحاسبنا الأجيال القادمة وتقول لماذا قدمتم لنا مشاهد المنحرفين طيلة شهر رمضان؟ لماذا قدمتم لنا دراما هابطة؟ لماذا قدمتم لنا عملا وضيعا؟ لماذا استلب هذا الشعب وهذا الفكر وتم تغييب كل هذه الرموز عنه وكل هذه القامات العلمية السّامقة والمستنيرة التي يعرفها الناس في الخارج ولكن هنا نغمطها حقّها ولا نقدّمها إلا في أدوار سيئة أو نقدّم في الدراما الشيخ بدوْر المهرّج أو نقدّمه بدوْر لا يليق أو بدوْر المرتزق

الذي يتكسّب بكتاب الله، كل هذه تؤثر سلبا على الإمام لذلك نجد عزوفا للإقبال على الإمامة ولم يعد الإمام يحظى بتلك الحظوة وتلك المكانة الاجتماعية الرمزية.

ولذلك فإن عملنا المشترك جميعا لا أقول السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، نحن كلنا منبثقون من رحم شعب واحد وهذا الشعب يريد أن يعيد الاعتبار لبلده ولإمكانياته ولرجالاته ولما أنجبته هذه الأرض الطيبة، فدور الإعلام الذي تحدثت عنه هو أن يعاضدنا ويبيّن الصورة المشرقة، لذلك نجد عندما يمر موسم حج ناجح، نجد البعض حزين فهم يريدونها جنازة ليشبعوا فيها لطما كما قال الآخر، لا تجد لا تغطية ولا متابعة ولا اهتمام، فقط هم يترصدون لنا العثرات بالمناقيش، يبحثون عن أخطائنا وكأننا في مؤسسة ملائكية، وكأن وزارة الشؤون الدينية مؤسسة فيها ملائكة ولأجنحة مثنى وثلاثا ورباعا.

نحن لا نريد أناسا يلقون الضوء على الجانب المضيء، نحن بشر، نحن مؤتمنون، نحن نجتهد قد نصيب وقد نخطئ ولكن على الأقل لا تحرمونا أجر الاجتهاد، لا تقدمون بشكل وكأننا أشخاص جئنا لتحقيق مآرب ذاتية أو أشخاص جاءت لتشبع نهمها من السلطة أو من المال أو من النفوذ. والحمد لله أنّ الشعب التونسي وضع كلام الذين حاولوا تشويه وزارة الشؤون الدينية تحت أقدامه ودبْر آذانه.

بالنسبة إلى كلفة الكهرباء فهي كلفة مُشِطة وهذا ما نشتغل عليه، صحيح كلفة الكهرباء وكلفة الماء في المعالم الدينية لأن هناك عقلية وهناك تصور كامل لابد أن نشتغل عليه بأيادي متشابكة اليد في اليد لنغير عقليتنا ونظرتنا لأن منطق الرزق العام أو شيء كذلك في الجامع تكون مضاعفة، ربما في المؤسسات يقال هذا "رزق البيليك" وفي الجامع يقول هذا "بيت الله" ولما يحضر بالمسجد ليلقي درسا يشغّل "10 آلاف ثريا" وهذا لا يعقل، وإن قلت له هذا غير معقول عليك أن تقتصد في الطاقة سيقول هذا بيت الله، لماذا تَبيتُ بيت الله مضاءة؟ ولماذا الإسراف في استعمال الماء؟ وقد زرت عدة بلدان ووجدت في الميضات لافتات مكتوب عليها" لا تسرف في الماء" "الماء ثروة لا تضيّعها" "احذر السرف" وهناك آيات وأحاديث تنبذ الإسراف.

نحن لدينا إشكال كبير حقّا ولذلك يجب أن يكون هناك بعض الوعي، فعندما يريد الإنسان الوضوء فلا يجب أن يستهلك 10 لتر في لحظة، هذا لا يستقيم وهذا خلل وخبل وفهم أعرج حقيقة للمعطى الديني لأن هناك كلفة مُشِطة في الاستهلاك.

ولدينا تجربة فريدة في ولاية توزر في "photovoltaïque" والاقتصاد واعتماد الطاقة الشمسية إن شاء الله وبحول الله مع وزارة الطاقة نحاول تعميمها في كل مساجدنا لأن الكلفة باهضة ومكلفة وتحتاج إلى وعي وإلى جرأة وتحتاج إلى كلمة من الإمام أن يقول هذا إسراف وهذا حرام، فليس لأنك في بيت الله يجب أن تسرف في استعمال الماء في الميضة أو تسرف في استغلال الكهرباء أو تشغّل مكيفات بعدد كبير في فصل الصيف، فوزارة الشؤون الدينية حقيقة تئنّ من هذه الكلفة وتحتاج إلى وعي وتحتاج إلى مواطن تونسي حقيقة يعرف أن كل العالم له نظرة أخرى لثرواته ولإمكانياته ولطاقته فلا يهدرها ولا يبدّدها. ويجب أن يكون الخطاب الديني في هذا الإطار الذي نسير فيه وقد قمنا بسياسة كاملة في هذا وإن شاء الله نعمّم تجربة توزر ويكون استعمال الطاقة الشمسية في كل المساجد لأن الكلفة أصبحت حقيقة كلفة مجحفة.

هناك نقطة أثيرت وما كنت أروم أن تثار وهي قضية الأديان وغيرها، تونس معروفة هي بلد تعايش وتسامح وتناغم بين المذهبيات وقد رأينا في جربة الإباضية والسنّة واليهود والكنيسة جنبا إلى جنب والمساجد في تناغم وفي روح وقلنا وزارة الشؤون الدينية وليست وزارة الشؤون الإسلامية وهناك قديما اتفاقية مع الفاتيكان وحتى معبد الغريبة هناك دعم محدد بـ 25 ألف دينار.

لذلك هناك اهتمام بكل التونسيين ومكتبي مفتوح وأي إشكال يحصل وقد حصلت إشكاليات وكان تدخل فوري لمراعاة الخصوصية، هم تونسيون شأنهم شأن كل التونسيين وأعتقد أنه لا أحد تحت هذه القبة يرضى أن يصادر ضمائر الناس أو أن يفتش في قلوبهم أو في معتقداتهم وهذا ما كفله لهم الدستور والقوانين. فلذلك لا أريد أن أخوض في منطق الأقليات ومنطق الجاليات وفي هذا الكلام الذي قد يستغله البعض لتأجيج فِتَنٍ نحن في حِلّ منها.

بعض الإخوة تحدثوا كذلك عن الدعم المرصود وضعفه والعناية بالكتاتيب القرآنية وهذا تطرّقنا إليه.

أما المسائل الفردية فسوف أعالجها إن شاء الله نقطة بنقطة بحول الله هذا ما أعدكم به.

الإطارات المسجدية تضم كل هؤلاء: الإمام الخمس، الإمام الخطيب والمؤذن فحتى المؤدّب نفسه يعتبر إطارا مسجديا قلنا أن المنحة زهيدة ولكن فقط المؤدب يتقاضى أموالا عند تدريس الأطفال والدولة تعطيه منحة وقد ساهمنا في امتصاص البطالة ففي السنة الماضية والسنة ما قبلها أخذت على نفسي عهدا بتشغيل 100 مؤدب من أصحاب الشهائد العليا نشغّلهم كحلّ وقتي يتحصل على تلك المنحة 485 دينار ويتسلم معلوما على الأطفال والمعلوم كما قلنا لا يجب أن يكون مشطا لأن الكُتّاب يبقى مصعدا اجتماعيا على الأقل بسيط 30 دينار أعتقد أنه مبلغ زهيد. لا أعتقد أن هناك من يضع ابنه الآن في أي مؤسسة بمبلغ قدره 30 دينار ويتحصل المؤدب على المقر مجانا والوزارة تعطيه منحة أيضا كحلّ من الحلول لحاملي الشهائد العليا ويوجد منهم 64 % من حاملي شهادة الماجستير فالصورة التقليدية عل المؤدب الذي يحمل العصا والطفل الذي يتربع على الحصير هي صورة لم يعُدْ لها وجودا.

عديد النقاط الفردية بحول الله سوف أعالجها في مكتبي وسوف أخبركم بما تم التوصل إليه بالنسبة إلى النقاط المتعلقة بالجهاد.

التسريع كذلك في القرارات، يشهد الله أنّي لا أغادر مكتبي ليلا إلاّ وقد أمضيت القرارات الموجودة على مكتبي، فأنا لا أعطّل أعمالي، أعمل لساعات متأخرة من الليل ولا أعطّل ولكن هناك إجراءات وهناك تراتيب يتم البحث فيها على المستوى المحلي وعلى المستوى الجهوي وفيما بعد تصل على المستوى المركزي لاستكمال ملف الإطارات المسجدية ولذلك نخشى أن يتسلل البعض من ليس جديرا بهذه الخطة أو البعض لمن يروّج إلى خطاب غريب إلى هذه الخطب ولذلك فإنها تتطلب بعض الوقت في التثبت وفي التحري.

بالنسبة إلى الانتصاب الفوضوي في محيط الجوامع، هذا سوف نقوم بالتنسيق فيه مع السادة الولاة. صحيح أنه لا يليق بالجوامع أن يكون فيها انتصاب فوضوي وأن يكون فيها أشياء غير لائقة وتمسّ من حرمة وقداسة المعلم الديني خاصة إثر صلاة الجمعة بحول الله سيتم التنسيق في هذا مع السادة الولاة والسلط المحلية لأنه للأمانة سلطتنا داخل الجامع وليس خارج الجامع والمسائل التي تهم الرصيف أو غير ذلك فهذا بحول الله سنقوم بالتنسيق فيه لضمان حرمة بيت الله.

بالنسبة إلى المكتب المرافق للحجيج كما ذكرت يتضمن فريق طبي وفريق إرشاد إن كنّا سنعوّل فإننا سنعوّل على الحاج المتطوع أن يكون حاجا ويتطوع حتى يسهر على شؤون الحجيج معنا ويساعدنا هناك هذه ربما ستكون خطة ليتم التقليص في عدد المرافقين الحجيج سنعتمد على هذه المسألة لكن لا يمكننا بعث مرشد متطوع وطبيب متطوع لأن المسألة معقدة بعض الشيء لا يمكن الدخول للحرمين وللبقاع المقدسة في فترة الحج إلا لأداء مناسك الحج فهي مغلقة ولا يتم تمكينهم، صحيح كما تفضل السيد الفاضل وقال لماذا لا يتم الاستعانة بأطباء تونسيين يشتغلون هناك أقول إن المسألة أكثر تعقيدا مما تتصورون لأن المشاعر أصبحت لها تصريح دخول خاص.

هذا عموما ما أردت أن أقوله ومازال الكثير حتى تكون المسألة سجال، أردت أن يكون النقاش في إطار محاور وهذا ما أعدكم به لأنكم تمثلون الشعب التونسي أنا والفريق الذي يشتغل في وزارة الشؤون الدينية الذين أحيّيهم سواء كانوا على الإطار المركزي أو على الإطار الجهوي أو على الإطار المحلّي لن نَأْلُ ولن ندّخر جهدا لمزيد النهوض وردّ الاعتبار لهذا الشأن وكذلك إعطاء قيمة إضافية لهذه الوزارة والله سبحانه وتعالى شاهد على ما نقول وأنتم كذلك نواب شعبنا تراقبوننا وتوجّهوننا وترشدوننا وصدورنا متّسعة لكل ما تَرْمُونَ تبليغه سواء كان بالأسئلة الكتابية أو الشفاهية أو بزيارتنا في مقرّ وزارة الشؤون الدينية وبحول الله نحن سنشتغل في تناغم.

أحيّيكم تحية صادقة وجازاكم الله كل خير وسدّد الله خطاكم.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد إبراهيم الشائبي وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له على حضورهم بيننا والأجوبة والتوضيحات التي وقع تقديمها وعلينا أن نبين أن الدولة التونسية تحترم كل الأديان السماوية وتعتبر أن مواطنيها من مختلف معتقداتهم لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات ودليلنا على ذلك أن المؤسسات ذات العلاقة بالديانة المسيحية والمؤسسات ذات العلاقة بالديانة اليهودية، تحظى بكل الرعاية والصيانة من طرف الدولة التونسية. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، بالنسبة إلى الكنيسة المسيحية الكاتدرائية بشارع الحبيب بورقيبة، والكنيسة بحلق الوادي وكذلك بمدينة الحمامات وبالمدن الكبرى.

وبالنسبة إلى المذهب الأنغليكاني الكنيسة الكائنة بنهج شارل ديقول وبالنسبة إلى المذهب البروتستاني الكنيسة بنهج المنجي سليم، وبالنسبة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الكنيسة الموجودة بشارع محمد الخامس وبالنسبة إلى الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية الكائنة بنهج روما.

وبالنسبة إلى الديانة اليهودية البيعة الموجودة بشارع الحرية وبيعة الغريبة وكذلك العديد من المعالم اليهودية بالعديد من المدن ومنها بيعة سيدي بومراء الكائن بمدينة الحامة والذي يعتبر ثاني بيعة بعد مدينة الغريبة في تونس والعديد من المؤسسات ذات العلاقة بالديانة اليهودية سواء بحلق الوادي أو بالعديد من المدن التي كان يعيش فيها العديد ممن اعتنقوا الديانة اليهودية.

وهناك أيضا المقابر المسيحية والمقابر اليهودية والتي تحظى برعاية وبحماية الدولة التونسية ولا يمكن لأي شخص التعدّي على مثل هاته المؤسسات تحت أي ظرف كان والقوانين التونسية تقوم بزجر كل تعدّي على هاته المؤسسات الدينية مهما اختلفت.

ولذلك فإن الدولة التونسية، كانت ولا زالت وسوف تبقى على نفس قيمها ومبادئها أن المواطنين التونسيين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات مهما كانت معتقداتهم.

كذلك بالنسبة إلى الذين يفدون على بلادنا مهما كانت معتقداتهم لهم نفس الاحترام والتبجيل، في نطاق قوانين الدولة التونسية.

وإذ نؤكد على هاته المسائل، فإننا نفصل في تونس بين الديانة اليهودية والعقيدة السياسية الصهيونية والتي من أهم ضحاياها الشعب الفلسطيني بصورة خاصة والأمة العربية بصورة عامة، فضلا على أن هاته العقيدة أصبحت تشكّل خطرا على الإنسانية قاطبة لما تقوم به من حرب إبادة يشاهدها العالم بأسره اليوم وما انتفاضة الشعوب في كل البلدان ضد هذه الإبادة الجماعية، لدليل على أن القضية أخذت بعدا إنسانيا وبإذن الله ستحرر فلسطين، كامل فلسطين من النهر إلى البحر.

اخترت هذا الخطاب من المنبر الذي يعبّر عن إرادة الشعب التونسي وهو مجلس نواب الشعب لنؤكد وأن مجتمعنا والحمد لله سليم وأن مجتمعنا متعافى وإن ظهرت في بعض الظروف انحرافات أدّت بالتغرير بجزء قليل من شبابنا، فاليوم بدأت الصحوة الحقيقية وهو أن الدين الإسلامي هو دين تسامح، هو الدين الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

والآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أنْ لا تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

ونُحيلُ الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

المصدح إلى اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة الشؤون الدينية

اعتمادات التعهد: ..... 135 330 000 مليون دينار

اعتمادات الدفع: .....187 000 000 مليون دينار

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

نتيجة التصويت: 134 نعم، 5 محتفظين ومعترضيْن إثنيْن. المجموع: 141.

إذن تبعا لنتيجة التصويت، تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكرا موصولا للسيد إبراهيم الشائبي وزير الشؤون الدينية ولكافة الإطارات السامية المرافقة له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا للجنة الحقوق والحريات،

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية، على أن نواصل أشغالنا على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال لمناقشة بقية المَهَمّات والمَهَمّات الخاصة والله ولي التوفيق.

رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الثانية وخمس عشرة دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة المالية لسنة 2024

(كانت الساعة الثالثة وثلاث وثلاثين دقيقة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون أسعد الله أوقاتكم بكل خير.

باسمكم جميعا أرحّب بالسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

كما جرى به العمل خلال الأشغال المتواصلة للجلسة العامة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 فإن تنظيم سير هذه الجلسة يخضع للترتيبات التي أقرها مكتب المجلس في اجتماعه بتاريخ 7 نوفمبر 2023 لضمان حسن سير تنظيم الجلسات فيما يتعلق على وجه الخصوص بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت من خلال النقاش العام وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعّدته لجنة المالية والميزانية.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

يسعدني أن أتوجّه باسمكم جميعا إلى مكتب لجنة المالية والميزانية وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر وبالغ التقدير على كل المجهودات المبذولة خلال هذه الفترة وأحيل الكلمة إليها لكي تستعرض تقريرها حول مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 المصدح للّجنة.

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع مهمة المالية لسنة 2024

السيد عصام البحري جابري، المقرر

شكرا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مرحبا بجميع الزملاء النواب المحترمين،

1.استراتيجية المهمة:

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في ميادين الديوانة والجباية والمالية العمومية من خلال رسم السياسات المالية للدولة وتطويرها ومن خلال العمل على ضمان التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية، ومناقشة ميزانيات مختلف المهمات وتدعيم قدرة الدولة على تعبئة مواردها وترشيد الإنفاق العمومي. كما تتم استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على ميزانية الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتأجير العمومي ونفقات الدعم وإحداث وتنظيم الهياكل العمومية ووضعية المؤسسات العمومية والنفقات الاجتماعية وغيرها.

وتنبثق عن هذه المهمات الكبرى جملة من الاختصاصات التي تباشرها مختلف البرامج والهياكل التابعة للمهمة تتعلق بالتصرف في الميزانية ومسك وإعداد الحسابيات العمومية، وإنجاز عمليات المراقبة الجبائية والديوانية والرقابة على الهياكل العمومية، وإعداد النصوص التشريعية والترتيبية، وكذلك التعهد بالدور التنفيذي في مجال تعبئة الموارد بكافة أصنافها وتأدية النفقات العمومية.

هذا، ورغم تواصل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، مكّنت جهود مصالح الوزارة من تسجيل تطور في استخلاصات مداخيل ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 بحوالي 8,7% متأتية أساسا من المداخيل الجبائية التي شهدت تطورا بنسبة 9% ويعزى هذا التطور إلى إنجاح الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2023 وخاصة منها الإجراءات المتعلقة بدعم الامتثال الضريبي ومقاومة التهرب الجبائي. وتتضمن مداخيل سنة 2022 مداخيل استثنائية بعنوان مردود العفو الجبائي، كما تمت تعبئة مداخيل غير جبائية في حدود 1981 م.د أي بزيادة 740 م.د مقارنة بموفى أوت لسنة 2022 متأتية خاصة من مداخيل عبور الغاز الجزائري وعائدات المساهمات.

وتبعا لما سبق، تواصل مهمة المالية العمل على تفعيل المحاور الاستراتيجية الأربعة والتي تتمثل في:

- المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية،
- دعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو،
- تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي،
- مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي.

- **المحور الاستراتيجي 1: المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية:**

تمثل استعادة توازنات المالية العمومية محورا أساسيا من محاور مخطط التنمية للفترة 2023.2025. حيث في إطار الحرص على التحكم في عجز الميزانية وإيجاد حلول لاستعادة التوازنات المالية، تعمل المهمة على تنفيذ برامج مثل:

- وضع إطار مالي متوسط المدى للفترة 2024 - 2026 لتقليص عجز الميزانية بشكل تدريجي مع تعزيز استدامة الدين العمومي وتحسين التصرف فيه وتنويع مصادره وتطوير آليات التصرف في المخاطر،

- مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعاضدة مناخ الاعمال وتحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الذاتية ودعم الميزانية،

- مواصلة التحكم في النفقات دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن وخاصة الفئات الأكثر هشاشة من أجل استدامة المالية

العمومية من ناحية، وتوفير حيز مالي في ميزانية الدولة يوجه للنفقات الاجتماعية والاستثمار العمومي من ناحية أخرى.

• المحور الاستراتيجي 2: دعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو

ـ ترشيد النفقات العمومية من خلال تدعيم دور متصرفي الميزانية خلال مسار ضبط مشاريع ميزانيات مختلف المهمات ودعم الانضباط على مستوى التصرف العمومي والمتابعة لمزيد إضفاء النجاعة والفاعلية على النفقات وحسن توجيهها.

ـ إحكام وتطوير التصرف العمومي ومواصلة إرساء الركائز والأسس القانونية والترتيبية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة ومواصلة التنسيق والتأطير ومتابعة الاعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية بما في ذلك توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة حول تنفيذ الميزانية والعمليات المالية للدولة والانخراط في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي.

ـ المساهمة في تنفيذ التوجهات الوطنية المتعلقة باستعادة نسق النشاط الاقتصادي وتحقيق التعافي لآلة الإنتاج ومزيد دفع النمو عبر تشجيع الاستثمار والتشغيل وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة وتحسين مناخ الاعمال لتحفيز بعض القطاعات ذات الأولوية ودعم المتعاملين الاقتصاديين وتبسيط الإجراءات باعتماد خاصة التبادل البيني بين الهياكل العمومية إضافة إلى تطوير قطاعي التمويل والتأمين.

• المحور الاستراتيجي 3: تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي

ـ مواصلة تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص الذي يهدف إلى دعم الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتحسين الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء.

ـ مواصلة تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد، من خلال الانطلاق في استغلال بوابة الخدمات الجبائية.

ـ مواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية.

ـ مواصلة العمل على رقمنة تسجيل العقود والكتابات والنقل وتوظيف معلوم الطابع الجبائي وتبادل الاعلامات والمكاتبات المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء بالطرق الإلكترونية الموثوق بها.

ـ تنويع وسائل الدفع الالكتروني لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي) واعتماد التحويلات الالكترونية وتعميم مطرفيات الدفع الالكتروني للمعاليم والأداءات الديوانية.

ـ مواصلة رقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة وتطوير منظومة الدفع الالكتروني للأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية.

ـ مواصلة تطوير المنظومة المعلوماتية للتصرف في الدين الخارجي "SIADE".

ـ تركيز وتطوير منظومة رقاع خزينة لتشمل كافة مراحل التصرف في رقاع الخزينة.

ـ تطوير نظام محاسبي يمكن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية.

ـ تطوير وتنفيذ نظام معلومات للديوانة جديد يغطي جميع عمليات الاعمال الديوانية.

• المحور الاستراتيجي 4: مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي

ـ تكريس الامتثال الضريبي والرفع من الوعي الجبائي وتحسين التصرف في النظام التقديري.

ـ مواصلة عمليات المسح الميداني الذي تم الشروع في إنجازها منذ بداية سنة 2022 بغاية التثبت من مدى أحقية المطالين بالأداء في النظام التقديري وتطهير جذاذية المطالين بالأداء.

ـ تعزيز انتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وترشيد المراقبة الديوانية والرفع من مردوديتها وفق منهج التصرف في المخاطر.

وقصد ضمان الفاعلية والنجاعة تولي الوزارة أهمية بالغة لتدعيم:

ـ التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة الفاعلة المشاركة في مكافحة الفساد والغش التجاري والتهرّب الجبائي (مصالح الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية).

ـ تعزيز قدرات المراقبين والمحققين في تطوير الموارد وأدوات العمل مع مواصلة إبرام الاتفاقيات المتعلقة بتبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية لتشبيك المعطيات وتوفير عناصر الاستقصاء للإدارة التي تساهم في عمليات الكشف عن عمليات التهرب الجبائي والتهريب وغسل الأموال.

2 ـ تقديم برامج المهمة:

تتضمن مهمة المالية لسنة 2024 خمسة برامج عملياتية وهي: الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي. وتتولى هذه البرامج تجسيد سياساتها العمومية وتتابع تحقيق أهدافها. هذا بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة. كما تضم جملة البرامج 77 برنامجا فرعيا و25 نشاطا و23 هدفا و65 مؤشرا لقيس أدائها. ويساهم في تحقيق أدائها 5 فاعلين عموميين وهي: مركز الإعلامية لوزارة المالية وديوان مساكن أعوان وزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3-إطار النفقات متوسط المدى حسب البرامج (2024-2026):

البرنامج	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
الديوانة	426 412	488 027	568 996	583 360	609 772

الجباية	213 503	235 112	282 206	288 916	303 391
المحاسبة العمومية	301 387	346 025	391 925	401 320	421 582
مصالح الميزانية	9 575	12 655	13 987	14 336	15 071
الدين العمومي	2 328	2 373	3 061	3 134	3 285
القيادة والمساندة	75 272	115 120	114 984	116 499	119 565
المجموع	**1 028 477**	**1 199 312**	**1 375 159**	**1 407 564**	**1 472 667**

I. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 09 نوفمبر 2023 للاستماع إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع مهمة المالية لسنة 2024 والتي كانت مرفقة بثلة من الإطارات السامية للوزارة.

وفي مستهل الجلسة، بيّنت السيدة الوزيرة أن مهمة المالية تواجه تحديات كبيرة لضمان التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية في ظل الوضع الاقتصادي الدقيق وتداعياته على المالية العمومية، حيث تمكّنت من الإيفاء بالتزامات الدولة وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية في الآجال وتأمين نفقاتها من خلال تطوير الإجراءات والسبل التي مكّنت من تحسين قدرتها على تعبئة الموارد وترشيد النفقات العمومية وتوفير السيولة الضرورية لتأدية النفقات حسب آجال صرفها.

وتعرضت إلى تطور استخلاص الموارد الذاتية للدولة التي شهدت تطورا مستمرّا، حيث تم تسجيل نسبة تطور بـ 22.2% سنة 2022 وذلك نتيجة إجراءات العفو الجبائي التي مكّنت من استخلاص مبالغ هامة بصفة فورية (بعنوان التصاريح الجبائية وبطاقات الدفع) قدرت بـ 350,459 م د وأضفت هذه الإجراءات حركية كبيرة على الديون المثقلة حيث تمّ تسجيل عدد هام من المنخرطين فيها وبلغت جملة مبالغ الروزنامات المبرمة في إطار هذا العفو الجبائي ما يتجاوز 3089 م د منها 3063 م د بعنوان الديون الجبائية، مع العلم وأنه تم بعنوان هذا العفو استخلاص ما يتجاوز 1523 م د إلى موفى سبتمبر 2023.

وتجاوزت العمليات المنجزة بواسطة الدفع عن طريق مطرفيات الدفع الالكتروني بالقباضات المالية 205 ألف عملية إلى موفى سبتمبر2023 وهو ما يتجاوز عدد العمليات الجملي لكامل سنة 2022. كما تطورت المبالغ المستخلصة بهذه الآلية بـ 88 % ومن المؤمّل أن تزيد هذه النسبة في الارتفاع.

من جهة أخرى، بيّنت السيدة الوزيرة أن استخلاصات الموارد الديوانية سجلت تطورا بـ 23,3 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، وقد بلغت الاستخلاصات بعنوان الأداءات والمعاليم الديوانية إلى موفى سبتمبر 2023 ما قيمته 7677 م د مقابل 7694 م د خلال نفس الفترة من السنة السابقة. كما شهد نسق استخلاص الديون الديوانية المثقلة تطورا هاما حيث تمّ سنة 2022 استخلاص ما يتجاوز خمس مرات المبالغ المحصلة في سنة 2021.

ثم استعرضت أهم النتائج المحققة بخصوص تدعيم الامتثال الجبائي ومقاومة التهرب الجبائي، وتعرضت لمختلف الإنجازات المتعلقة بالمسح الميداني حيث تم إنجاز 181588 عملية مسح وتمّ اكتشاف 2862 مطالبا بالأداء (إلى غاية 30 سبتمبر) ممّن يمارسون أنشطة دون إيداع تصاريح بالوجود، وحالات عدم تطابق النشاط الفعلي مع النشاط المصرح به.

وبلغ عدد المطالبين بالأداء الخاضعين للنظام التقديري في حالة إغفال وتم تبليغهم تنابيه وقاموا بتسوية وضعياتهم الجبائية حوالي 12.134 وتم التخفيض في عدد الخاضعين للنظام التقديري من 411.503 موفى سنة 2021 إلى 321.457 موفى أكتوبر 2023.

وتعرضت لأهم العناصر المكونة لمشروع تجديد المنظومات المعلوماتية والرقمنة ومدى التقدم في إنجازها. وسيمكّن هذا المشروع الشامل من تطوير النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وتحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين وتطوير النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص: منظومة "رفيق 2"، كما سيمكّن من اعتماد جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان (Caisses enregistreuses) وبعث الحساب الجبائي الموحد، علاوة على إنجاز منصة إلكترونية خاصة بإعداد شهائد الخصم من المورد عن بعد وإنشاء مشروع رقمنة الدفع عن بعد لمعاليم الطابع الجبائي وتطوير النظام المعلوماتي للديوانة.

ثم استعرضت أهم الإصلاحات المتعلقة بالمالية العمومية والمنظومة الجبائية وتقدم تنفيذها لا سيما فيما يتعلق باستكمال متطلبات تطبيق القانون الأساسي للميزانية وتركيز المحاسبة العامّة لذوات القطاع العمومي ومواصلة إصلاح المنظومة الجبائية قصد مزيد إرساء العدالة الجبائية ودعم مناخ الأعمال والاستثمار والتشجيع على الادخار ودفع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري وتبسيط التشريعات الجبائية.

كما تعرضت لأهم الإصلاحات التي ستشمل القطاع المالي من خلال تطوير قطاع التمويل عبر إجراءات تتعلق بالنفاذ إلى التمويل ومنظومة الصرف وتوسيع مجالات التمويل الصغير ودعم الادماج المالي ودعم وتطوير تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وبالنسبة إلى الإصلاحات التي تهم قطاع التأمين، فهي تتعلق خاصة بمراجعة مجلة التأمين والتي ستمكّن بالخصوص من تعزيز مقومات الصلابة المالية للفاعلين بالقطاع وتحسين الخدمات المقدمة للأعوان الاقتصاديين.

واستعرضت مجمل البرامج التابعة لمهمة المالية، وتطرقت لكيفية توزيع الأعوان حسب تلك البرامج وحسب طبيعة النفقة. كما قدمت المعطيات المتعلقة بتقديرات ميزانية المهمة حسب البرامج وعدد الأهداف الاستراتيجية وعدد مؤشرات قيس الأداء.

وفي هذا السياق، تعرّضت لعدد من المشاريع لتحقيق برنامج الديوانة خاصة فيما يتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع وبرنامج الجباية من خلال العمل على الحد من ظاهرة التهرب الجبائي وبرنامج المحاسبة العمومية قصد تحسين جودة الخدمات ورقمنتها إضافة إلى برنامج مصالح الميزانية إذ يتم العمل على تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة وبرنامج الدين العمومي

الذي يرمي إلى تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره وأخيرا برنامج القيادة والمساندة من خلال السعي إلى تطوير أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال الرّقابة والتّدقيق والمتابعة.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مجهود وزارة المالية في تطوير نسب الاستخلاص وتعبئة الموارد الذاتية لميزانية الدولة إضافة إلى دورها في المحافظة على التوازنات العامة للمالية العمومية ومساهمتها في الحد من اللجوء إلى موارد الاقتراض وخاصة الخارجي منه.

واستفسروا حول بعض المعطيات المتعلقة بميزانية المهمة على غرار دواعي الترفيع في نفقات التأجير مقابل التخفيض في النفقات المخصصة للاستثمار وهو ما يتعارض مع سياسة التقشف التي تنتهجها الدولة.

واستوضحوا عن المردود المالي لمختلف الإجراءات التي تم إقرارها بقوانين مالية سابقة وعن المردود المرتقب من جراء تغيير حوالي 90 ألف مطالب من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي ومردود كل من النظام التقديري والنظام الحقيقي. وتساءلوا حول النتائج المحققة للعفو الجبائي وما يتوقع تحقيقه إلى غاية سنة 2027.

كما دعوا إلى مزيد تبسيط إجراءات الاستخلاص واستفسروا عن إجراءات مجابهة ظاهرة التهرب الجبائي وكيفية تجسيد برنامج تكثيف عمليات المسح الجغرافي.

ومن جهة أخرى، أكّدوا على أهمية مزيد تعزيز عملية رقمنة الخدمات الإدارية وترفيع عدد الخدمات الموضوعة على الخط وتطوير المنظومات المعلوماتية والرقمنة بمختلف المصالح المالية. واستفسروا عن النتائج المحققة لا سيما فيما يتعلق بالخلاص الإلكتروني وعن برنامج الوزارة للتقليص من الخلاص نقدا لدى القباضات المالية.

كما تساءلوا حول عدم التوزان في توزيع القباضات المالية بين الجهات وعن النقص الكبير في أعوان الجباية والاستخلاص بما يؤثر على نسق المراقبة والاستخلاص.

وأكّد النواب من جهة أخرى على مزيد دعم مؤسسات التمويل الصغير بالإمكانيات المالية وتدعيم حوكمة هذا القطاع وحمايته من مخاطر الصرف. واستفسروا من جهة أخرى عن كيفية تسريع نسق المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية والطاقة التشغيلية.

واستأثر ملف الديوانة بحيز هام من النقاش، حيث طلب النواب معطيات عن استخلاصات الديوانة وعن الديون المتخلدة والمثقلة وكذلك عن الإنجازات والمشاريع المنجزة في مجال تبسيط إجراءات التوريد وتعصير عمل الديوانة. ودعوا إلى ضرورة تخفيف الإجراءات الديوانية في المناطق الحدودية خاصة فيما يتعلق بتوريد البضائع للاستعمال الشخصي وأوصوا كذلك بتسريع خروج الحاويات من الموانئ وتطوير العمليات المينائية وإحكام مراقبة عمليات دخول وخروج الشاحنات والعربات والأشخاص والرفع من جودة الخدمات المسداة بها. ودعوا إلى إيلاء موضوع توريد السيارات لذوي الاحتياجات الخصوصية الأهمية اللازمة والعمل على تسوية الملفات العالقة.

وأكّد النواب على مزيد تطوير قطاع التأمين وتعصير خدماته وتطوير أدائه.

وتساءل عدد من النواب عن الشركات الأهلية ومدى انتفاعها بخط التمويل الموضوع على ذمتها بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 ودعوا إلى مزيد دعمها والإحاطة بها.

وبخصوص التكوين في وزارة المالية، أثنوا على المردود الهام لمدارس التكوين ودورها في تنمية الكفاءات في مجال المالية والمحاسبة والجباية ودعوا إلى مزيد تعميم هذه المراكز في مختلف الجهات.

كما تم التطرق إلى عدد من المسائل الأخرى على غرار أملاك المجالس الجهوية المستغلة من قبل المواطنين دون وجه حق وعن إمكانية مراجعة بعض الأداءات على غرار التقليص في معلوم الطابع الجبائي المدرسي وعن المهام المنوطة بعهدة الموفق الجبائي.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن الزيادة المتعلقة بنفقات التأجير قدرت بـ 176 م د وأن وزارة المالية بصدد تجسيد الانتدابات السابقة المرسمة بقانوني المالية لسنتي 2022 و2023 والتي لم يتم تفعيلها لعدة اعتبارات وتقدر كلفتها بـ 25م د زيادة على كلفة القسط الثاني للزيادة العامة في الأجور التي تم إقرارها في 15 سبتمبر 2021 والتي تشمل كل أعوان الوظيفة العمومية. وأضافت أن الانتدابات الجديدة المرسمة في سنة 2024 تتعلق بـ 780 خطة وتقدر بـ 15 م د، إضافة إلى الخطط الوظيفية والترقيات الاستثنائية لأعوان الديوانة بكلفة تقدر 10 م د وكلفة التنقل الوظيفي لـ 280 خطة من الوزارات الأخرى 10 م. د وتسوية عملة الحضائر 5 م. د كما ستخصص عدد من الخطط لفائدة الديوانة والجباية والمحاسبة إضافة إلى خريجي مدارس التكوين وخريجي الأكاديمية العسكرية لصالح الديوانة.

وحول تدعيم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بالموارد البشرية، أفادت السيدة الوزيرة أنه سيتم إحالة حوالي 390 عونا على التقاعد سنة 2024 وسيحال 492 عونا على التقاعد المبكر وهو ما يتطلب تعويض هذه الشغورات من خلال فتح مناظرات لانتداب أعوان في عدد من الاختصاصات التي ستؤمن استخلاص الموارد لميزانية الدولة.

أما فيما يتعلق بانخفاض نفقات الاستثمار، بيّنت السيدة الوزيرة أن هذه النفقات تقدر 124 م د دفعا مقابل 129 م د مرسمة بسنة 2023 أي تراجع بنسبة 10 % ويعود ذلك إلى استكمال وتركيز نظام معلوماتي جديد للديوانة سيتم تمويله عن طريق قرض من البنك الدولي في حين كان مبرمجا تمويله من قبل ميزانية الدولة وأوضحت أنه تبعا لذلك ستشهد نفقات الاستثمار تطورا بـ 4 %.

وبخصوص تحسين سياسة الاتصال في الوزارة، أكّدت أن الوزارة وأعوانها انخرطوا منذ مدة في الشفافية من خلال نشر المعطيات بموقع الواب وصفحة الفيسبوك للوزارة إضافة إلى نشر تقارير شهرية وتم إعداد وثيقة مبسطة باللهجة التونسية لتفسير الميزانية بلغة سلسة للمواطن كما تم إعداد مقطع فيديو في نفس الإطار موجه لذوي الاحتياجات وذلك في إطار سياستها التحسيسية والتوعوية ونشر الثقافة المالية والجبائية لكل المواطنين.

وبيّنت أن الإجراءات التي يتم اتخاذها في قانون المالية سواء على المستوى المالي أو الاجتماعي تهدف أساسا لتحقيق التوازنات المالية من خلال اعتماد نماذج لقيس تأثير الإجراءات على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة تلك التي تنعكس على المواطن على غرار

نسب التضخم. وبينت أن هذه النماذج تساعد في إعداد الدراسات وتمكّن من اتخاذ القرارات على غرار ما تم بخصوص بمنظومة الدعم.

وبالنسبة إلى منظومة التكوين، أكّدت أن مهام الوزارة في جانبها التقني والفني تتطلب تكوينا متواصلا وشاملا وتمت مراعاة اللامركزية في إحداث مدارس التكوين إضافة إلى برامج التكوين عن بعد وتتنقل إطارات وزارة المالية في الجهات لتأمين دورات تكوينية في عديد المحاور منها كيفية تطبيق إجراءات قانون المالية.

وبخصوص مشروع جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان، أوضحت أنه تم تسلم المعدات والتجهيزات الخاصة بإيواء النظام المعلوماتي وتركيزها وإعداد المنظومة المعلوماتية الخاصة بالتصرف في عمليات المصادقة والاعتماد المتعلقة بجهاز تسجيل العمليات وبتركيز الوحدة المسؤولة عنها سيتم تكوين الأعوان وإعداد وتنفيذ خطة اتصالية وسيتم الإحاطة بمسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان. وأضافت أنه يتم العمل على استكمال تطوير كافة الوحدات المكونة للنظام المعلوماتي للمشروع وسيتم الشروع في استغلال المنظومة في مواقع نموذجية خلال الثلاثي الأول من سنة 2024.

وبخصوص صلاحيات مؤسسة الموفق الجبائي، أفادت أن هذه الخطة موجودة في الوزارة والموفق الجبائي يرأس لجان المصالحة التي تبدي رأيها في ملفات المراجعة الجبائية وأضافت أن هناك كذلك لجانا جهوية للمصالحة.

وبالنسبة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني بالقباضات، بيّنت أن عدد القباضات المجهزة بوسائل الدفع الالكتروني ((TPE بلغ 190 قباضة وسيتم تجهيز 30 قباضة جديدة سنة 2024. وتطرقت في هذا السياق الحلول الكفيلة بمجابهة الصعوبات التي تعترض عدد من القباضات في مختلف الجهات الداخلية.

وحول القروض الصغرى ونسبها المرتفعة، أوضحت أن مؤسسات التمويل الصغير والجمعيات التنموية وجمعيات القروض الصغرى التي يبلغ عددها 200 جمعية يتم تمويلها عن طريق خطوط تمويل من ميزانية الدولة وتوضع على ذمة البنك التونسي للتضامن وهي تسدي قروضا بنسب فائدة لا تتجاوز 5 % مع عمولة الدراسة ويصل مبلغ القرض إلى 10 آلاف دينار .أما فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الصغير فإنها تخضع لرقابة "سلطة رقابة التمويل الصغير" والتي تتولى رقابة الممارسات المعتمدة في إجراءات استخلاص الديون من الحرفاء ويمكن أن تتدخّل في حالة ثبوت تجاوزات لوضع حدّ للمخالفة.

أما فيما يتعلق بالإدارة العامة للديوانة، فقد بينت أنه يتم العمل على تبسيط إجراءات التوريد والتخفيض من مدة التسريح الديواني إلى 0.33 يوم مع تطور عدد المتعامل الاقتصادي إلى 124 متعاملا. وشددت على مجهودات الديوانة في استخلاص الديون المثقلة. وأضافت أن منظومة سند لم تعد قادرة على مواكبة المنظومة الديوانية وقد تم تخصيص اعتماد سنة 2024 لتأهيل هذه المنظومة في انتظار تركيز منظومة جديدة.

III قرار اللجنة :

قررت اللجنة إنهاء النظر في مشروع مهمة المالية لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بالتزامن مع سير أعمال هذه الجلسة هناك لجان مجتمعة ولذلك نلاحظ بعض المقاعد الشاغرة نظرا إلى التحاق الزملاء للقيام بمهامهم في هذه اللجان وأكيد أنه قبل نهاية الجلسة سوف يلتحقون بالجلسة العامة ويشاركون في بقية مجرياتها وفي التصويت ولذلك أتمنى لهم التوفيق في أعمالهم.

الآن قائمة أولية لتدخلات السادة النواب للنقاش العام: نزار الصديق، بدر الدين القمودي، ماجدة الورغي، محمد اليحياوي، جلال خدمي، هشام حسني، علي زغدود، حسن بن علي، مختار عيفاوي، محمد الهادي العلاني.

الكلمة الآن للنائب المحترم نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

السيد نزار الصديق

شكرا لك سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة وزير المالية مجددا وبالوفد المرافق لك،

سأكتفي بموضوع وحيد سيدتي الوزيرة فيما يخص القضية بين هيئة الصيادلة والصيدلية المركزية هذه القضية التي ربحتها هيئة الصيادلة أتمنى أن تحدثيننا عن حيثيات هذه القضية ليفهمها الشعب التونسي جيدا لماذا؟ لأن مقتضيات الفصل 2 من قرار وزراء الفلاحة والصحة العمومية والتجارة المؤرخ في 12 فيفري 2000 المتعلق بضبط شروط تزوّد البياطرة بالمواد الصيدلية والبيولوجية المعدّة للاستعمال البيطري الذي جاء فيه "يرخص للصيدلية المركزية للبلاد التونسية ولمعهد باستور وللمعهد القومي للبحوث البيطرية في بيع المواد الصيدلية والبيولوجية المعدة للاستعمال البيطري مثلما هي محددة بالمجموعة المذكورة أعلاه وذلك للبياطرة المشار إليهم بالفصل الأول من هذا القرار بسعر بيعها للعموم بعد أن يخصم منه نصف هامش الربح الجاري به العمل لفائدة صيادلة البيع بالتفصيل والمحدد بالقرار المؤرخ في 21 ماي 1982 كما تم تنقيحه بالقرار المؤرخ في 29 فيفري 1996 وتدفع المبالغ المخصومة طبقا للفقرة السابقة من هذا القرار لفائدة الصيدلية المركزية للبلاد التونسية التي تتولى تحويلها مع جملة المبالغ المخصومة من قبلها لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل".

السيدة الوزيرة، أريد أن أفهم هذه الأموال المتجهة للصندوق الوطني للتشغيل منذ سنة 2020 أين هي؟ هذا أولا السيدة الوزيرة.

مصانع الـ "vétérinaire" لا يقتنون من الصيدلية المركزية إلا بأكثر من 10% من سعر الصيدلية، 10% تودعها الصيدلية المركزية بالصندوق الوطني للتشغيل ما هي قيمة هذه الأموال وإلى أين متجهة بالتحديد؟

والأهم من ذلك لماذا استثنيتم اثنان من أهم الشركات التونسية في مجال الدواجن مع العلم أن هذه الشركات تقتني بالمليارات إذا كنا نبحث عن العدل علينا أن نطبق القانون على الجميع دون استثناء السيدة الوزيرة لا نريد أن يكون هناك من هو فرض ومن هو سنة وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد بدر الدين القمودي عن الخط الوطني السيادي وله تسعة عشر دقيقة.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وإطارات وزارة المالية،

مجددا أتفاعل معكم بأهم القضايا المتصلة بوزارة المالية لأهمية هذه الوزارة في الاقتصاد الوطني وفي التنمية بشكل عام.

باطلاعي على وثيقة مهمة المالية لفت انتباهي المحور الاستراتيجي عدد 4 مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي وأنا أدرك جيدا العلاقة المتينة بين السياسة الجبائية والسوق الموازية، فاللافت للانتباه اليوم أن الاقتصاد الموازي سجل نموا خلال السنوات الثلاث الأخيرة تزامنا مع ظهور جائحة كوفيد 19 حيث كان 50% من الأنشطة الاقتصادية ليرتفع في منتصف 2022 إلى أكثر من 56% وهناك تقديرات غير رسمية تؤكد ارتفاع نسبة الاقتصاد الموازي في البلاد إلى قرابة 60% وهي نسبة شديدة الخطورة على الاقتصاد الوطني الذي يشكو عجزا فادحا وبالتالي أصبح يؤثر على الدورة الاقتصادية للبلاد خصوصا وأنه أصبح ملاذ التونسيين في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار وكثير من التونسيين يقتنون جزء واسعا من حاجياتهم من السوق الموازية حيث أنها أصبحت الوجهة الأساسية للمواطن بسبب تدهور قدرته الشرائية.

وهناك تقديرات تصدرها الحكومة وأخرى تصدرها مراكز أبحاث ومنظمات محلية ودولية ورغم اختلافها إلا أنها تجمع على أن الاقتصاد الموازي يساهم على الأقل بأكثر من 50% من الناتج الداخلي الخام وحسب دراسات دولية فإن الاقتصاد الموازي يشغل قرابة 75% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة وتظل الدعوات الرامية إلى إلحاق الاقتصاد الموازي بالمنظم أحد أبرز النقاط التي يدعو إليها جميع خبراء الاقتصاد.

السادة الأفاضل، هل تعلمون أن حجم المبالغ التي تتواجد خارج القطاع البنكي المنظم بلغت اليوم قرابة 20 مليار دينار وهو مبلغ ليس بالهين وبإمكانه أن يدفع بالاستثمارات مستقبلا ويحقق الانتعاشة الاقتصادية المرجوة في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، وهل تعلمون أيضا أن حجم هذه الأموال التي تتوزع في الاقتصاد الموازي في حال استقطابها عبر تشريعات منظمة من شأنها أن تدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقق الانتعاشة المرجوة لجل القطاعات مع الإشارة إلى أن جل الدراسات والتقارير كشفت عن حجم الأموال التي تتوزع في القطاع الموازي حيث بلغت اليوم قرابة الـ 20 مليار دينار وكانت في حدود 5 مليار دينار في سنة 2010 واستقطابها وإعادة ضخها من جديد كفيل بالتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا في الآونة الأخيرة.

سيدتي، نحن على يقين أن من بين العراقيل التي تحول دون دمج الاقتصاد الموازي بالمنظم يتعلق بالجباية المجحفة والتشاريع البالية بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المعقدة والملتوية والتي هي نفسها عامل من عوامل تراجع الإنتاجية وعندما نعلم أن قرابة 1.5 مليون تونسي يشتغلون في القطاع غير المنظم يصبح من الضروري دعم هذه الفئة من الشعب عبر قوانين ميسّرة تضمن اندماجهم في الدورة الاقتصادية، كما أن عملية الادماج ستكون مربحة للدولة التونسية التي لن تلجأ إلى طباعة الأوراق النقدية خاصة وأن الموارد المالية القادمة من القطاع الغير منظم كافية لإخراج تونس من أزمتها الاقتصادية والمالية.

سيدتي، إن سبب إخفاق الحكومات المتعاقبة في دمج الاقتصاد الموازي بالمنظم يعود إلى الضغط الجبائي الحاد حيث أن حكومتكم للأسف الشديد لم تتخذ بعد الإجراءات المحفزة لدمج الاقتصاد الموازي بالمنظم ووجب الإشارة هنا إلى أن قانون المالية لسنتي 2023 و2024 تضمن عدة إجراءات مجحفة رفعت من الضغط الجبائي في بلادنا في السنة الفارطة ليصل إلى قرابة 25% وهو الأعلى على مستوى إفريقيا، إن هذا الترفيع في الضرائب والأداء يساعد على هروب التجار إلى السوق الموازية وهي القطاع غير المنظم وأعتقد أن الحكومة الحالية لم تنطلق بعد في الإصلاح الجبائي واحتواء هذه الفئة من التجار.

السيدة الوزيرة، ليس أمامنا إلا معرفة استقطاب هذه الفئة من التجار التي تنشط في الاقتصاد الموازي.

لا بد من إصلاح جبائي يقوم على تخفيف الضرائب والحكومة الحالية مطالبة بالمضي في الإصلاحات الجبائية وتخفيض نسب الضرائب مقابل توسيع القاعدة الضريبية ومراجعة الإطار التشريعي والحد من بعض النصوص الجبائية وهذا الأمر يتطلب دعم الإدارة الجبائية بالموارد المالية والبشرية.

لا بد من إصلاح جبائي يقوم على رقمنة المعاملات المالية فيما بينها بالإضافة إلى تطوير مناخ الأعمال حيث أن تدهور جاذبية الاقتصاد وتدهور مناخ الأعمال يشجع على الهروب إلى الاقتصاد الموازي ويتعين هنا تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير تمويل المؤسسات والحد من ظاهرة الفساد والرشوة.

أما النقطة المهمة للحد من ظاهرة تنامي السوق الموازية فهي تتعلق بضرورة دعم مراقبة مناطق العبور وتطوير الموارد اللوجستية في الموانئ والمطارات وتكثيف الرقابة للحد من التهريب والقضاء على السوق الموازية.

كما يتعين على الحكومة أيضا العمل على تطوير المناطق الحدودية والداخلية أيضا بصورة عامة وتزويدها بمرافق الحياة والارتقاء بالبنية التحتية بالإضافة إلى إحداث المناطق الحرة مثل بن قردان وغيرها من المناطق الحدودية قرب الجزائر وهذه الإصلاحات تساهم بشكل كبير في تقليص التجارة الموازية ودمجها بالاقتصاد المنظم.

على ذكر بن قردان والجم سوقان ينتصبان بشكل فوضوي جزء كبير منهم مهربون لا يملكون "matricule fiscale" فيصبح المواطن الذي ذهب للتزود بالبضائع وعند الخروج تعترضه الدوريات فإما أن يدفع أو يدفع يعني إما أن يدفع لهم أو يدفع للدولة.

الجانب الثاني في علاقة بالتهريب، المهربون ليسوا متهربون من دفع الجباية بل هم متهربون من ارتفاع منسوب الجباية لأنهم يدفعون في الطريق منذ انطلاقهم من بن قردان حتى وصولهم لتونس العاصمة أتصور لو طالبتهم الدولة بأداء معقول لذهب لتسوية وضعيته ويدخل للاقتصاد المنظم ولا يدفع رشاوي، أغلق القوس.

في علاقة بالأسواق لابد من لفت انتباه ودراسة هذه الحالة لأن هناك ضحايا على الأقل هناك مواطنين يذهبون لبن قردان ويقتنون حتى "climatiseur" بالضمان يقع الحجز عليه وكأنه مهرب والحال أنه اقتناه للاستعمال المنزلي.

كما يتعين على الحكومة أيضا العمل على تطوير المناطق الحدودية والداخلية بصورة عامة وتزويدها بمرافق الحياة ولمجابهة تطور هذه الأنشطة غير المهيكلة والمتهربة من وسائل الرقابة الاقتصادية والقانونية بات من الضروري تحديد جميع أشكال الأعمال غير المهيكلة وأهميتها وتوزيعها بين القطاعات والجهات وأنواع المشاريع والأشخاص الناشطين بها كذلك يجب القيام بالحملات التحسيسية لا ترتكز فقط على إبراز الأثار السلبية للأنشطة الموازية على الاقتصاد وعلى مناخ الأعمال وموارد البلاد بل يجب إبراز النتائج الإيجابية لأي نشاط يخضع للرقابة الاقتصادية والمالية والقانونية.

كما أنه بإمكان الحكومة أيضا إقرار حوافز مالية لمساعدة الناشطين بصفة غير مهيكلة على الاندماج في القطاعات المهيكلة واتخاذ إجراءات تندرج ضمن تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة ببعث المشاريع وجعلها أكثر مرونة. نحن اليوم أمام فرصة مهدورة تشكل متنفسا للاقتصاد الوطني ومن الضروري العمل على استغلالها خصوصا في هذا الظرف العصيب.

سيدتي الوزيرة، لا يخفى عليكم أن هناك أنشطة مهنية واقتصادية مشهورة بالتحيل الجبائي تكبد الخزينة العامة سنويا خسارة كبيرة مثلما هو الشأن على سبيل الذكر لا الحصر بالنسبة:

أولا، الباعثين العقاريين الذين هم بصدد قبض تسبيقات كبيرة من مبيضي الأموال والجرائم الجبائية مقابل وصولات ووعود بالبيع غير مسجلة وتحرير عقود البيع بعد سقوط حق الخزينة العامة وكذلك الذين يقومون بتقسيم أراضي فلاحية وغير فلاحية بالأخص في ولاية أريانة عندما أتحدث عن إقليم تونس ولكن هذا يحدث حتى في الأقاليم الأخرى والتفويت فيها بأسماء أفراد العائلة والأصهار دون دفع الأداءات المستوجبة عندما يبيعون عقار فلاحي ليس مثلما يبيعون عقار تابع لمنطقة بلدية أو للتهيئة العمرانية كان بالإمكان التعرف على هؤلاء من خلال القباضات المالية والبلديات والديوان الوطني للملكية العقارية.

ثانيا، أصحاب المقاهي والمطاعم 5 نجوم الذين استثمروا مليارات الدينارات بضفاف البحيرة والمنازه والمنارات وحي النصر ومركز العمران الشمالي والمرسى وسيدي بوسعيد وغيرها من المناطق السياحية الذين يحققون مداخيل كبيرة جدا يوميا دون التصريح بها يكفي القيام بزيارة ميدانية للوقوف على ذلك بالمركز العمراني الشمالي غير بعيد عن فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي وأنتم على دراية بهذا الموضوع فمن غير المعقول أن مقهى في "lac" تدفع مثل مقهى في حي شعبي أكثر قليلا ولكن بعيد كل البعد عن " chiffre d'affaire" الذي يحققه كل يوم.

ثالثا، المهن المشهورة بالتحيل الجبائي التي يرفض أصحابها إصدار مذكرات أتعاب ويصرحون بمبالغ زهيدة بعيدة كل البعد عن المداخيل الطائلة التي يحققونها فعليا.

رابعا، لأصحاب دور الضيافة "les maisons d'hôte" وما شابهها من الإقامات الصحية الأخرى من غير النزل الذين استثمروا مليارات الدينارات ويحققون مداخيل طائلة لا يصرحون بها.

خامسا، للمضاربين بالخضر والغلال والأسماك الذين ليست لهم معرفات جبائية ويحققون مداخيل تقدر سنويا بمليارات الدينارات.

سادسا، لسماسرة السيارات المستعملة الذين يحققون مداخيل تقدر بمليارات الدينارات دون التصريح بمداخيلهم.

سابعا، للموردين والمصدرين الذين بعثوا شركات بمالطا وعشرات المناطق الحرة بالإمارات وسويسرا والجنات الضريبية بغاية تهريب العملة ومداخيلهم وهذا كان موضوع سؤال كتابي توجهت به لوزارتكم في الفترة السابقة.

ثامنا، لشبكات السياحة الدولية وأصحاب النزل الذين بعثوا بوكالات أسفار بالخارج بغاية تهريب مداخيلهم وأرباحهم وهذا واضح من خلال المداخيل الزهيدة للقطاع السياحي المقرة من بعض السياح وهنا أفتح قوسين في علاقة بمداخيل السياحة محافظ البنك المركزي السابق صرّح في أحد الأيام وقال بأن مداخيل السياحة لا تدخل لتونس، فرجاء الأرقام الموجودة في وثيقة الميزانية دخلت لتونس أم لا فإن كانت مجرد أرقاما فهذا شيء وإن كانت دخلت نرجو منكم طمأنتنا لأني أشك وهذه الوكالات ما زالت تعمل بالخارج وجزء كبير من عائدات السياحة لم تدخل لتونس.

تاسعا، بالنسبة إلى المصحات الخاصة التي هي بصدد التغطية على الأطباء الذين يمارسون التحيل الجبائي بصفة مفضوحة ومكشوفة من خلال إجبار حرفائهم على منحهم أتعابهم نقدا وفي بعض الأحيان بالعملة الصعبة.

عاشرا، لبعض الوسطاء بالبورصة الذين يدوسون على القانون عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال من خلال القبض وإخفاء مبالغ نقدا تقدر في بعض العمليات بملايين الدينارات كما يتضح ذلك من خلال التقارير الصادرة عن هيئة السوق المالية والتي لا تتم إحالتها إلى النيابة العمومية في دوس على الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية.

11، للناشطين في مجال الخردة وقطاع الغيار ومحركات السيارات المستعملة الذين يمارسون التحيل الجبائي بصفة مفضوحة.

12، للأطباء والناشطين بالسوق الموازية الذين هم بصدد تبييض مداخيلهم عن طريق استثمارات فلاحية صورية خاصة بجهة سيدي بوزيد وغيرها من المناطق.

13، لأصحاب اليخوت الراسية بالموانئ الترفيهية من أصحاب المهن الحرة - منحوهم امتياز اليخوت وإعفاء جبائي في السنوات الأخيرة - الذين يمارسون التحيل الجبائي علما وأن مصاريف بعض اليخوت يتم تحملها من قبل شركات أما أصحاب بعض النزل فقد اقتنوا يخوتا باسم نزلهم ليتم فيما بعد استعمالها من قبل أفراد عائلاتهم وهذا تحيل جبائي.

14، للشركات المتفرعة عن مجامع أجنبية تقوم بتحويل أرباحها وتهريب العملة من خلال الترفيع في قيمة شراءاتها لدى أعضاء المجمع والتخفيض في قيمة صادراتها.

15، لمستغلي مقاطع الرخام والطين والرمل بطرق غير شرعية وبدون الحصول على التراخيص القانونية بالأخص في القصرين برج حفيظ، بوعرقوب، نابل، زغوان، القيروان إلى غير ذلك.

16، لأصحاب الشقق المفروشة خاصة في المناطق السياحية علما أن السوق الموازية في المجال السياحي يقدرها أهل القطاع بما يقارب 65%. .

17، للوكلاء العقاريين الذين يدوسون على القانون عدد 26 لسنة 2015 سالف الذكر المتعلق بمكافحة الإرهاب ولا يصرحون بكل العمليات التي يقومون بها.

18، للمتحيلين الأجانب وبالأخص الإيطاليين الذين يأتون بالخردة لتركيزها بمناطق التنمية الجهوية في إطار مشاريع صورية بغاية الحصول على المنح المالية مقابل رشاوي.

19، للمتحيلين التونسيين الذين ينتصبون بصفة صورية بمناطق التنمية الجهوية من خلال إحداث شركات على شاكلة صناديق بريد بغاية الانتقاع بالامتيازات الجبائية وغير الجبائية.

هذه عينة من أصناف المتحيلين الجبائيين الذين يكلفون الخزينة العامة سنويا خسارة تقدر بعشرات مليارات الدينارات كما ثبت ذلك من خلال دراسة أنجزها سنة 2022 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر إلى التبعات الكارثية لأعمال التحيل الجبائي المشار إليه أعلاه لماذا لم تبادري بتعهيد الشرطة الجبائية بهذه الملفات وغيرها وضبط قائمة في القطاعات التي بها مخاطر جبائية عالية بالنسبة للخزينة العامة؟

السيدة الوزيرة، إيمانا منا بضرورة مكافحة الفساد وبالأخص المستشري بصفة خطيرة داخل مصالح الجباية والاستخلاص وأنا ابن الجباية والاستخلاص أنا ابن وزارة المالية وأنزه أغلب العاملين في هذا القطاع لكن هذا لا يقلل من أهمية الإشارة للتجاوزات على غاية من الخطورة سأعددها وبالتالي هذا ليس فيه مساس من القطاع هؤلاء موظفون انحرفوا بشكل من الأشكال موجودون في كل القطاعات.

سنمدكم بعينة صغيرة من الفساد المستشري في المجال الجبائي والذي يكلف الخزينة العامة سنويا عشرات المليارات وهو مبلغ كفيل بالقضاء على الفقر والبطالة والمديونية الخارجية وهذا الملف له مساس بالأمن القومي وفي الدول المتقدمة تصنف موارد الدولة الجبائية وغير الجبائية ضمن خانة الأمن القومي.

أولا، الإبقاء على الثغرات القانونية التي تمكن من التحيل الجبائي والتهرب وبالأخص الموجود بالفصل 101 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية الذي لم يعدد كل الجرائم المتعلقة بالتحيل الجبائي كتحويل وجهة الامتيازات الجبائية والتصدي لأعمال المراقبة الجبائية وعدم مد أعوان المراقبة بما يحتاجونه من وثائق ومعلومات وهذا من شأنه المساعدة على تبييض الجرائم الجبائية.

ثانيا، ارتكاب أخطاء إجرائية بصفة متعمدة عند المراقبة أو الاستخلاص لإسقاط حق الخزينة العامة، قصة الألف و400 مليار تعلمون كيف أسقطت وذلك بإخلالات إجرائية في علاقة بمرفق الديوانة.

ثالثا، إسقاط حق الخزينة العامة في استخلاص ديونها من خلال تعمد عدم القيام ببعض الإجراءات في الآجال القانونية وبالأخص تلك المتعلقة بقطع آجال التدارك.

رابعا، القيام بمراجعات جبائية صورية لتمكين بعض المطالبين بالضريبة من التهرب من دفع المعاليم والأداءات أو إرجاع فوائض أداء غير مستحقة وهذه جريمة بحد ذاتها.

خامسا، حث المطالبين بالضريبة من قبل الفاسدين صلب الإدارة على غلق معرفاتهم الجبائية والنشاط في السوق السوداء.

سادسا، عدم تكوين خبراء في مجال مكافحة أسعار التحويل والفوترة الصورية التي تستعملها الشركات الأجنبية وبالأخص تلك الناشطة بمجال المحروقات والمناجم والبنية التحتية للتهرب من دفع الضرائب وتهريب العملة الصعبة والمداخيل والأرباح إلى الخارج.

سابعا، عدم التثبت في مكاسب أعوان مصالح الجباية والاستخلاص والديوانة ونمط عيشهم رغم أن البعض من الأعوان كدسوا ثروات طائلة لا يمكن أن تبررها مداخيلهم المصرح بها.

ثامنا، منح امتيازات مالية مقابل استثمارات صورية لا تنجز خاصة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة ماجدة الورغي غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد عدد 163، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

نحن نعلم بأن جميع التونسيين متفائلون لأن كل الناس سواسية أمام القانون وهناك استراتيجية جديدة تمنح الأمل والروح إن شاء الله للشعب الذي يسمعنا ولا للامتيازات غير القانونية وكل الناس سواسية أمام القانون.

هذا جعلني أعود لبعض المعاملات المالية التي حصلت خلال الثلاث أو الأربع سنوات والتي سأسألك عنها السيدة الوزيرة وأتمنى أن أجد لديك إجابة عن هذا.

هذا عقار (أظهرت وثيقة) على الشياع كل الأطراف الموجودة فيه اقترضت قروض من جميع البنوك التونسية وهو على الشياع ونحن نعلم أنه من شروط منح القروض هو إظهار ما يفيد الملكية بشهادة ملكية حديثة العهد وتكون شخصية.

سأعطيك معاملة مالية بين إحدى البنوك وأحد الأطراف:

يوم 3 سبتمبر 2015 يقترض هذا الطرف مليار و100،

يوم 31 ماي 2019 نفس الطرف يقترض مليار و700 وفي نفس اليوم في 31 ماي 2019 يقترض 500 مليون،

وبعد سبعة أشهر 24 جانفي 2020 يقترض 500 مليون نفس المعاملة،

24 جانفي 2020 في نفس اليوم يقترض مليار و700،

19 أفريل 2021 وبسبب جائحة الكورونا كل العالم توقف، إلا هذا السيد يستثمر تبارك الله ويقترض 4 مليارات من أحد البنوك الوطنية.

هذه المعاملة أنا في الحقيقة لا أتهم فيها أحد ولكنها جلبت انتباهي أنا أعلم أنه لكي يقترض شخص قرض يجب أن تتوفر فيه شروط ولكي يتحصل على قرض آخر يجب أن تتوفر فيه شروط، أنا سأمدكم بهذه الوثيقة في الحقيقة التي يمكن أن تمثل خطر على حياتي سأمدك بها السيدة الوزيرة ونريد معرفة كيف قام هذا الطرف بعملية الاستخلاص أو بإرجاع الدين خاصة وأن صبغة العقار غير واضحة؟ أولا لا هي فلاحية ولا صناعية ولا سكنية بالإضافة إلى أن موقع العقار في حدّ ذاته السيدة الوزيرة هل يسمح له بأن يقترض 8 مليارات؟

هذه الوثيقة حيّنت يوم 11 جويلية 2023، إذن هذا الطرف من 19 أفريل 2021 إلى حدّ هذا التاريخ، لم يقترض. ما معنى هذا؟ هل

توقف عن الاستثمار؟ ألم يعد يستثمر في تونس؟ أي أنه بعد ذلك الكمّ الهائل من المعاملات المالية فجأة يختفي، شأنه شأن بقية الأطراف الموجودة أسماءهم في هذا الملف.

نحن متفائلون بكم السيدة الوزيرة وبوزارتكم في الحقيقة وخاصة بعد أن استمعنا لاستراتيجية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثماني دقائق. المقعد عدد 9 تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبإطارات وزارة المالية،

باسمي وباسم كتلة الأمانة والعمل أثمّن الدور التي تقوم به وزارة المالية على مستوى إداراتها المركزية الجهوية والمحلية في تعبئة موارد الدولة في ظل أزمة إقليمية ودولية وفترة الجفاف في تونس ولكن هذا لا يجعلنا نتماهى مع كل تصورات وزارة المالية. فمن 2011 تقريبا نجد نفس التصور على مستوى الميزانية ولكن هناك رؤى أخرى سيدتي الوزيرة، فنحن نعتمد على سياسة التقشّف والتي أعتقد أنها تؤدي الى تفقير الفئات المهمشة وتساهم في تدنّي المقدرة الشرائية بالنسبة إلى الفئات الوسطى.

وعادة هناك آراء أخرى أو توجهات أخرى في معالجة هذه الأزمات المالية، فعندما تكون هناك أزمة حادة، الدولة هي التي تكون ماسكة بزمام المبادرة سواء على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص، فحتى القطاع الخاص أثناء الأزمات، يحتمي بالدولة لذلك لماذا نحن نفكر في اعتماد بعض المشاريع التي لها قدرة إنتاجية بهدف تحسين موارد الدولة؟ فالمواصلة في سياسة التقشف سيؤدي بنا حتما إلى خلق الفقر في البلاد التونسية ويجعلنا غير قادرين على معالجة المديونية المتفاقمة.

سيدتي الوزيرة، هناك جملة من الملاحظات حول قانون المالية أو حول مهمة وزارة المالية:

أولا، أتساءل عن الموارد البشرية داخل الوزارة، فهناك نقص كبير على مستوى الأعوان في وزارتكم وفي المكاتب الجهوية والمحلية وهناك أيضا نقص على مستوى السيارات لمتابعة التصرف المالي ومراقبة المتهربين جبائيا،

ثانيا، العمل بالفاتورة الموحدة السيدة الوزيرة، ما يسمى "registre commercial" والذي تمّ اعتماده تقريبا خلال فترة وحيدة بالنسبة إلى تونس ولكن هناك عادة ضغط من لوبيات الفساد ومن المتهربين من منع صدور هذه الفاتورة الموحدة والتي يمكن بيعها بالقباضات المالية واستعمالها بشكل موحد من قبل التجار.

ثالثا، المراقبة الإلكترونية والتي اعتمدت سابقا في ميزانية سنة 2016 ولكن لم يقع تطبيقها نتيجة الضغط من بعض اللوبيات والمتهربين لأنها ستعطينا:

أولا، على مستوى القيمة المضافة، القيمة الحقيقية،

وثانيا على مستوى الأداء على المداخيل لأن هناك قطاع كبير متهرب وعادة ما نثقل نحن المؤسسات المهيكلة بالجباية، فاليوم الضغط الجبائي تقريبا في حدود 25 % وهو مسلط على المؤسسات المهيكلة في حين أن هناك أشخاص وهناك قطاعات متهربة، أيضا الإثراء الفاحش وهناك مجموعات من "الكناطرية" والمهربين لديهم ثروات طائلة غير مدمجة في الاقتصاد الوطني أو في الأداء.

ثالثا، هناك مشكل بعض الامتيازات التي تمنح عادة في تونس، ففي الحقيقة اقتصادنا يبنى على جملة من الامتيازات سواء في الأجور أو سواء في مجالات التنمية الجهوية، في حين أن من يستفيد منها هم متهربون ينتصبون لفترة معينة للانتفاع بهذه الامتيازات ثم يقومون بالتهرب.

أتساءل سيدتي الوزيرة، عن الخصم من المورد بعنوان الأجور التكميلية في بعض القطاعات وخاصة القطاعات التي يوجد بها تحرير محاضر جبائية، فكيف يمكن تدوين هذه المكافآت وإظهارها في شهادات الخلاص وهي تقريبا لا تتمتع بإجراء الخصم من المورد؟

كما يمكننا أن نتساءل عن الاقتصاد الموازي:

سيدتي الوزيرة، بالنسبة إلى الاقتصاد الموازي هناك طلبات بإدماجه في الاقتصاد المهيكل وأعتقد أنّ المسألة تحتاج إلى تروّي وإلى دراسة عميقة لفهم ذلك، فإدماج هذه القطاعات يمكن أن يضر بالاقتصاد الوطني واليوم يتمّ هذا الاقتصاد تحت مراقبة الدولة لأن البضاعة تمر عبر الديوانة وعبر المسالك الحدودية وتنصب لها أسواق في كامل تراب الجمهورية تحت رقابة الدولة ولكنها تساهم في تخريب النسيج المؤسساتي في تونس وتساهم في تدمير بعض القطاعات منذ 2011، خاصة في قطاع النسيج والجلود فلابد من الحدّ:

أولا، من التوريد العشوائي واتخاذ إجراءات حمائية لهذه البضاعة التي دمرت الاقتصاد الوطني اليوم.

سيدتي الوزيرة، أتساءل أيضا عن بعض ما جاء في قانون المالية وأنا أسميه "تشريع التهرب الجبائي" فإصدار العفو الجبائي باستمرار لبعض المتهربين في الإعفاء من الأداء على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية، هذا يضر بموارد البلدية وهذا يظهر أن الدولة عاجزة عن محاربة هؤلاء. فكيف نسمح لمن تهرب بإعفاء جبائي يتمتع به كل فترة في حين أن القطاعات المهيكلة والأشخاص الملتزمون بدفع الأداء لا يتم تمتيعهم بأي إجراء تحفيزي أو بأي امتياز؟

بصفة عامة لابدّ من حلول ورؤية جديدة من أجل معالجة الأزمة الموجودة داخل المالية العمومية.

أيضا على المستوى الإداري اليوم أتساءل هل الإدارة العامة للأداءات قادرة على الولوج إلى قاعدة البيانات والمنصات في بعض القطاعات وفي بعض المؤسسات العمومية؟ لأن هنالك معضلة حقيقية وهي أنها غير قادرة على الولوج إلى قاعدة البيانات في بعض المؤسسات العمومية مثل "CNAM" مثلا لمراقبة الأطباء بحجة أنه ليس هناك اتفاقية إطارية بين الوزارة وبين هذه المؤسسة العمومية وهذا فيه مدخل للتهرب الجبائي حينما تصبح هذه الإدارة غير قادرة على المراقبة الجبائية لجميع القطاعات.

بصورة عامة سيدتي الوزيرة، نحن نتمنى أن تكون موجودة في إجراءات الميزانية القادمة رؤية جديدة، تحفز الاقتصاد الوطني والمراهنة على عودة التوازن بين العرض والطلب من خلال إرجاع محركات النمو الحقيقية، فنحن نتساءل اليوم كيف لا يمكن الاستثمار في قطاع الطاقة وفي وخاصة الطاقة البديلة؟ في حين نكتفي بالاقتراض وبتسليط الضغط الجبائي على المؤسسة المهيكلة التي تصبح عاجزة على إعادة توظيف المرابيح في الاستثمار.

من أجل خلق الثروة، علينا أن نفكر في كل هذا معا ونحن نعتبر أنفسنا شركاء في الحلول وفي التصورات من أجل تحفيز الاقتصاد الوطني والخروج من هذه الأزمة ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق. المقعد عدد 133، تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبجميع الإطارات،

لتحقيق تطلعات الشعب التونسي لابد أن تكون هناك إجراءات ثورية تساعد الاقتصاد التونسي على الانتعاش والنمو.

الترفيع في مشتقات الحليب باستثناء الياغورت قد جاء هذا الإجراء، ضمن إرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم وإيصاله إلى مستحقيه ولكن هذا يعني أن طاولة فطور التونسي انتهت وأصبح "الزوالي" غير قادر على شراء الأجبان وغيرها من المشتقات.

أعتبر أن هذا الإجراء، غير ذي جدوى لأنه لا يساهم في الحقيقة من حلّ المشكل من جذوره وكان بالإمكان دعم الفلاح وخاصة مربي الأبقار بما يساعد هذا القطاع على التطور وتوفير احتياجات التونسي من الحليب ومشتقاته.

يعاني مربي الأبقار اليوم من ارتفاع تكلفة الأعلاف ومن عدم قدرتهم على تغطية المصاريف وقد رأينا منذ سنوات أن هذا القطاع، أي قطاع تربية الأبقار يسير نحو الاندثار بعد أن قام العديد من الفلاحين بالتفويت في القطيع وبيعه للشقيقة الجزائر باعتبار أن أسعار الأبقار في تونس متدنية لأنه مشروع خاسر ولا يفكر أي شخص عاقل بأن يشتري بقرة لأنه عاجز عن تغطية المصاريف لذلك وجد الفلاح أمامه الجزائر الحلّ الوحيد للتفويت في الأبقار ولإيقاف نزيف الخسارة التي يتكبدها.

بهذا التمشي نحن نسير نحو عدم وجود الحليب ومشتقاته وهو ما يهدد المنظومة، منظومة الألبان التي ليس من السهل إعادتها لأننا نعتز أمام الكثير من البلدان بتطور هاته المنظومة.

أقول أنه من الأجدر رفع الدعم على الأعلاف ما من شأنه الضرب على أيدي العصابات المتلاعبة بالأعلاف المدعمة من جهة وتعويضها بمنحة دعم للفلاح حسب الإنتاج.

أما عن إحداث بناءات جديدة من مستشفيات ومن مقرات كما جاء في مشروع الميزانية، فأنا أعتبره قرارا غير ناجع باعتبار أن العنصر البشري مفقود وغير موجود وسأقدم لك مثل على ذلك، القباضة المالية بسيدي علي بن عون التي لم تفتح إلى حدّ الآن بالرغم من أن المقر جاهز منذ أكثر من سنتين والأهالي ينتظرون فتح هذا المقر الذي يساعدهم ويساعد كل المعتمديات المجاورة من التخلص من عناء التنقل إلى الولاية التي تبعد أكثر من 50 كلم، يبقى السؤال مطروح متى سيتم فتح القباضة المالية بسيدي علي بن عون؟

سيدتي الوزيرة، إن بلادنا تتميز بدرجة تعقيد اقتصادي مرتفع، أي توفير اليد العاملة المختصة وهذا دافع أساسي لتشجيع المستثمرين وهو مؤشر جيد على قدرة البلاد على النمو، إلا أن الإدارة تبقى دائما تمثل المعرقل الأساسي للاستثمار، اليوم سواء أحببنا أو كرهنا الإدارة هي التي تتحكم في الاقتصاد التونسي وتمثل عاملا من العوامل الأساسية لعدم توفر مناخ جيد في بلادنا للاستثمار. إذن لابد من رؤية شاملة لتعصير الإدارة وتطهيرها من كل الذين يحاولون تعطيل انتعاش الاقتصاد وتحقيق الرفاه للمواطن التونسي.

كما نطالب أيضا بمقاربة عامة تشمل كل التونسيين وكل الوزارات هدفه الحدّ من تغوّل الاقتصاد الموازي الذي أصبح يهدد تواجد المؤسسات التونسية ويضرب قيمة المنتوج التونسي وبالتالي يتسبب في الترفيع من نسبة البطالة.

أما عن الامتيازات الجبائية وإحداث خطوط تمويل جديدة، يجب أن تتبعه سياسة نقدية هادفة من البنك المركزي للحفاظ على نجاعة هذه الإجراءات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد هشام حسني غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد عدد216 تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سأبدأ مداخلتي بمحورين:

المحور الأول يهم وزارة المالية والمحور الثاني يتعلق بالبنوك.

في البداية أود أن أسأل السيدة الوزيرة، المساهمة الاستثنائية التضامنية متى سيقع التخلي عنها؟ لقد أصبحت " le provisoire qui dure" أصبحت مساهمة قارة وليست مساهمة استثنائية لذلك يجب على الأقل تغيير اسمها لتصبح المساهمة القارة التضامنية الناس تشتكي منها لأن دائما الموظف هو الذي يعاني ويقع تسليط كل شيء عليه هو بالذات.

ثانيا، العفو الجبائي يقع تسليط مساهمة استثنائية ثم نعطي عفوا جبائيا للمتهربين من الضرائب وأصبح كل الناس يتهربون من دفع الضرائب وأقول لك هذا بصريح العبارة لأنه أصبح كل الناس ينتظرون العفو الجبائي يبقى يتهرب من دفع الضرائب ونحن نعرف الأساليب والألاعيب التي يستعملونها لإخفاء الملفات إلى حين صدور عفو جبائي بعد ثلاث أو أربع سنوات فالعفو الجبائي أصبح دوري بتعلة أنه يدعم المالية العمومية ولكن الحقيقة غير ذلك لأنه حتى عندما نتحصل عليها بعد أربع سنوات فقد فقدت قيمتها ونجد أنفسنا خاسرين خاصة عند التخلي عن خطايا التأخير.

لذلك نحن نشجع على الاستثمار ونقوم بتعطيل الناس في استرجاع تسبقة موظفة على التوريد وعلى "TVA" أي أن هناك تعطيلات كبرى ليسترجعوا الأموال التي قاموا بتسبقتها التي هي حقهم وهناك تعقيدات إدارية تحصل على مستوى القباضات.

أعود للقطاع البنكي، اليوم القطاع البنكي يبتز حقيقة زبائنه وخاصة من الموظفين، المعاليم الموظفة أصبحت قائمة تطول وتطول لم يعد الناس يعرفونها، معاليم ليس لها أي معنى واليوم عندما تذهب للقباضة لتدفع 5 آلاف دينار يطلبون منك صكا معرفا وعندما تذهب إلى البنك لتتحصل على صك معرف فإنك تدفع على

هذا عمولة، لماذا هذه العمولة على الشيك المعرف؟ ولما هذه العمولة عندما يريد إنسان تسديد قرضه التام فيتم توظيف على هذا عمولة دراسة ملف؟ دراسة الملف تم أخذ عمولتها عند تسلم القرض هل تأخذ عليها عمولة أخرى وبالتالي تجبره على أن يتم ذلك القرض لتأخذ منه العمولة وبالتالي هناك عملية ابتزاز مقننة من قبل هذه البنوك.

السيدة الوزيرة، أطلب من وزارة المالية مراجعة العمولات المبالغ فيها والتي ليس لها أي مبررا وهي تستنزف خاصة الموظفين والأجراء ضعاف الحال بينما رجال الأعمال يأخذون كما ذكرت زميلي المليارات من البنوك العمومية ولا حسيب ولا رقيب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد على زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له سبع دقائق. المقعد عدد 13 تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بمعالي وزيرة المالية والوفد المرافق وكل إطارات وأعوان وزارة المالية،

إن كتلة لينتصر الشعب، أمام وطأة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تجد نفسها مجبرة على الحديث دائما عن الخيارات الاقتصادية التي تعتبر وزارة المالية المحدّدة فيها، فلا تنمية بدون مال ولا رعاية اجتماعية بدون مال والمال لن يأتي إلا باقتصاد منتج للثروة وبتعبئة الموارد الداخلية قبل التداين حيث يعتبر شح الموارد المالية قيدا خانقا على التنمية في تونس والنجاح في تطوير الموارد هو الأساس لتحقيق التنمية، لا سيما أن تونس قادرة على تجاوز هذه المعضلة من خلال إجراءات متعددة ومتزامنة توفر الإعتمادات المالية وتسد الفجوة في عجز الميزانية وفي عجز الميزان التجاري وتحدّ من المديونية ولكن معالي الوزيرة، نعتمد في تونس دائما على إجراءات محدودة وقوانين مالية محاسبتية للبحث عن التوازن المالي أكثر من البحث عن التنمية ولذلك تتوجه كتلة لينتصر الشعب، إلى معاليكم بالأسئلة التالية:

أولا، ألم يحن الوقت لإصلاح القطاع المالي والبنكي ومراجعة قانون البنك المركزي بما يتيح للدولة توجيه الاستثمارات، حسب أولويات مخططات التنمية وإجبار كل بنك على تخصيص نسبة مرتفعة من جملة القروض المسندة توجه لإقراض الاستثمار وتمويله وخاصة الوحدات الإنتاجية الصغيرة والشركات الأهلية والقطاعات ذات الأولوية كالفلاحة؟

ثانيا، ردّ الاعتبار لقيمة الدينار من خلال ترشيد التوريد وإيجاد إجراءات حمائية بفرض قيود كمية أو معاليم ديوانية مرتفعة بما يقلص من عجز الميزان التجاري وبما ينعكس إيجابيا على المديونية، فارتفاع الدينار يعني حتما تقليص نسبة قيمة الدين العمومي الخارجي وتقليص الديون الخارجية للمؤسسات العمومية.

ثالثا، معالجة مشكلة المديونية من خلال النقاط التالية:

التدقيق في الديون الداخلية والخارجية،

طلب شطب الديون الكريهة التي ذهبت في الفساد،

طلب تحويل جزء من الديون إلى استثمارات،

مراجعة نسب الفائدة المشطة لبعض القروض وتعليق سداد بعض القروض باتفاق مع الدائنين دون زيادة في الفوائض وفي خدمة الدين.

رابعا، تقليص حجم النفقات العمومية من خلال دمج عدد من الوزارات والتوجه نحو إحداث أقطاب وزارية وإعادة توزيع أعوان الدولة على المصالح الإدارية.

المقترح الخامس تجسيم مشروع الجمهورية الرقمية.

سادسا، إطلاق مشروع الذكاء الاقتصادي.

سابعا، إجراءات حاسمة لمقاومة ولإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم من خلال النقاط التالية:

إحداث لجنة متكونة من مختلف الوزارات تتولى النظر في مدى مساهمة القوانين الحالية في تفاقم الاقتصاد الموازي عبر معاليم ديوانية وجبائية مشطة،

تفشي ظاهرة الرشاوي،

إجراءات إدارية مجحفة وكذلك نظام الرخص إلى آخره.

كذلك دراسة كل قطاع على حدة مثلا الملابس، التجهيزات المنزلية، المصوغ، المواد المكتبية إلى غير ذلك.

أيضا إصدار عفو قضائي بعنوان الممارسات غير القانونية المتعلقة بممارسة نشاطات في القطاع الموازي باستثناء المتعلقة بالإرهاب وغسيل الأموال.

أيضا إصدار نصوص تلزم العاملين بالقطاع الموازي والانخراط في النظام الجبائي العام دون مطالبتهم بأي متخلدات سابقة.

أيضا إجراء استثنائي في قانون الصرف يمكنهم من إيداع مدخراتهم بالعملة الصعبة ومعاملتهم استثنائيا كأصحاب مكاتب صرف.

ثامنا، إصلاح جبائي عميق يكرس العدالة الجبائية ويمنع التهرب الجبائي ويوفر الموارد المالية الضرورية لميزانية الدولة وهو ما يتطلب توفير الموارد البشرية لإدارة الجباية خلال المرحلة القادمة لمقاومة التهرب الضريبي.

تاسعا، وضع برنامج عاجل لإعادة تأهيل المنشآت العمومية خاصة العاملة في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والنقل والاتصالات والبنوك وتمكين هذه المنشآت بالتمويل من البنوك المحلية وليست الأجنبية.

عاشرا، إيقاف العمل بالحوافز المالية والجبائية ومنح الاستثمار المسندة للشركات الأجنبية والتي تستنزف دافعي الضرائب كل سنة دون نتائج تذكر.

الحدّ من عجز الميزان التجاري من خلال إجراءات حمائية منها:

العمل بالتراخيص المسبقة قبل عمليات التوريد والترفيع في المعاليم الديوانية وفرض قيود كمية على بعض السلع ومراعاة المواصفات البيئية والصحية والاجتماعية.

أيضا مراجعة المعايير الديوانية الموظفة على المواد الفلاحية حيث تسمح القوانين التونسية بتوظيف نسب عالية تصل إلى 200 % في حين تتراوح الآن بين 30 و50 % فقط.

أيضا ترغيب الشركات الأجنبية غير المقيمة بعدم تحويل أرباحها لبلدان المنشأ وحثها على استثمارها في تونس.

إنجاز دراسة تطوير إنتاج الفسفاط في أفق سنة 2040 ورفع الإنتاج إلى 10 مليون طن خلال سنة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن بن علي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق. المقعد عدد 58 تفضل.

السيد حسن بن علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق،

في البداية لابدّ من الترحم على أرواح شهداء فلسطين،

المجد للمقاومة والعزة لغزة،

تونس لن ولم تكون مطبعة مع الكيان الغاصب.

في مهمة وزارة المالية وتحديد ميزانية التنمية يبدو أن الوزارة لا نية لها في إحداث بناءات جديدة والابتعاد عن جلّ الأكرية المشطة التي تكلف الوزارة أموال طائلة وفي هذا السياق الجدير بالذكر أن الدائرة التي أنتمي إليها وهي معتمديتي الناظور وصواف من ولاية زغوان، بها فقط قباضة مالية على وجه الكراء ولا يوجد بها مكتب لمراقبة الأداءات ما يضطر المواطنين التنقل أكثر من 40 كلم لقضاء شؤونهم المرتبطة أساسا بالأنشطة وبالمهن. لذا رجائي كل الرجاء التفكير في إحداث قصر للمالية بالدائرة من أجل تقريب الخدمة من المواطن وتسهيل بعث المشاريع.

الجدير بالذكر أيضا أن وزارة المالية كانت من أول الوزارات التي مضت في الرقمنة منذ سنوات عبر التطبيقات الحديثة والخدمات عن خط من خلال مركز الإعلامية المالية إلا أنه لوحظ في العديد من الجهات عدم تفعيل منظومة التصرف في الموارد المالية ما يسمى بـ "GRB" والاقتصار فقط على جداول تحصيل يدوية ما يجعل عملية الاستخلاص عسيرة وعليه وجب تعميم هذه الخدمة بغاية تعزيز الموارد الجبائية للبلديات.

وفي الختام، لابد من الإثناء على دور الديوانة التونسية في تعبئة موارد الدولة وفي تنشيط الاقتصاد الوطني وفي هذا الإطار وجب إدخال العديد من الإصلاحات صلب الديوانة لتضطلع بمهامها على أكمل وجه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد عدد 213 تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، إن النوايا الحسنة والتفاؤل لا يبني الدول، الوطن في حاجة إلى حكومة تخطّ السياسات العامة للدولة، سياسات ذات أفق اجتماعي وتسهر السلطة التنفيذية على إنفاذها.

السيدة الوزيرة، التونسيات والتونسيين في حاجة إلى عدالة اجتماعية، تقسيم عادل للثروة وعدالة جبائية تحفظ للفرد كرامته وتكرس في وجدانه ووعيه فخر الانتماء، لكن سياستكم المالية مبينة على الحيف الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية، سقف إجراءاتكم البورجوازية الصغيرة، توجهوا إلى كبار المهربين المستكرشين لملأ الخزينة العامة للدولة.

السيدة الوزيرة، إن التوازنات العامة للمالية العمومية تتوجه للحدّ من التداين وخاصة الخارجي منه لكنها جنحت إلى فرض المزيد من الضرائب على الأفراد المواطنين من الدرجة الثانية، خفّفوا العبء على هذه الفئات.

أما في علاقة بالحيتان الكبيرة ومبيّضي الأموال ما زالت يشوبها شيء من الارتباك خاصة في علاقة بالتهرب الضريبي، تصوروا مواطن بسيط يأتي ببعض السلع يدفع عليهم في المعبر الحدودي ويدفع عليهم في الطريق وفي النهاية يتم إلقاء القبض عليه ويتم مصادرة سيارته ولدي وضعيات كثيرة في هذا الموضوع، في حين أن كبار المهربين يشترون الطريق بلغتنا نحن ويحميهم بعض الأعوان داخل أجهزة وزارتكم وإن خفي عليكم هذا، عليكم أن تخرجوا إلى الشارع وعاينوا الطريق من بن قردان إلى تونس أو من القصرين إلى تونس فستعرفون هذه الوضعية.

السيدة الوزيرة، ما يدخل لميزانية الدولة هي نسبة ضعيفة مقارنة بما يجنيه بعض أعوان وزارة المالية والداخلية وأنتم تعرفون هذا.

أخيرا السيدة الوزيرة، هناك نقص كبير في أعوان الجباية والاستخلاص وهو ما يؤثر في نسق الاستخلاص والمراقبة وتنمية صندوق الميزانية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السادة والسيدات النواب الآتي ذكرهم يستعدون للمداخلات: المعز بنيوسف، ثابت العابد، سيرين المرابط، محمد الهادي العلاني، مليك كمون، أيمن البوغديري، فتحي رجب، الطيب الطالبي، أحمد بنور ومريم الشريف.

والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد عدد 160 تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

سأبدأ بـ 10 آلاف مليار التي هي دون مصدر أو مصدر مجهول في تمويل الميزانية التي أعددتموها.

10 آلاف مليار مجهولة المصدر، لا ندري كيف سنتحصل عليها وهذا بالنسبة لي نقطة استفهام وخطيرة وعوض أن نأخذ 10 آلاف قروضا أجنبية مجهولة المصدر لما لا يتم الإصلاح داخل وزارتكم من أجل الاستخلاص والحصول على أموال لننقص من هذه القروض الخارجية.

مثلا عندما تطورت الاستخلاصات للدولة، كان هناك جزء من المسؤولية لعدول الخزينة وبالرغم من النظام الأساسي لعدول الخزينة يمكنهم من تبليغ قرارات التوظيف الإجباري وهو من مشمولات هذه العدول إلا أن الواقع غير ذلك، فلم يقع تفعيل النظام الأساسي الخاص بعدول الخزينة لدى إدارة الأداءات، بل أكثر من ذلك فهذه الإدارة المسؤولة على القضاء على القطاع الموازي، لا يمكّنون عدول الخزينة من التبليغ بل ويستعينون بعدول تنفيذ من الخواص، تمّ التخلي عن العمومي وتمسكوا بالخواص للقيام بهذه المهام وهذا يسمى إهدار للمال العام. فلماذا يتم الاستغناء عن عدول الخزينة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص من منحة الإخلالات الجبائية؟

بالنسبة إلى ملف التبغ في تونس هو أيضا ملف لا يقترب منه أحد لا أدري هل هو خارج على السلطة وعلى القانون؟ فكيف لدولة تحتكر بيع التبغ نجد فيها 1378 مليار قيمة السجائر والمعسل المهرب.

ماذا فعلت وزارتكم لإصلاح وكالة الكحول؟ هي مؤسسة عمومية وتحتكر توريد الكحول ولكنها متروكة تئن وتحتضر.

أما بالنسبة إلى الديوانة كان هناك مشروع كبير قدمه سليم شاكر من أجل تعصير الديوانة ولكن إلى حدّ الآن هذا المشروع متروك في الأدراج لماذا؟ لأن العصابات لا ترغب في تعصير الديوانة.

آخر شيء أريد أن أقوله، الهبات التي تبخرت في عهد النهضة لدينا أكثر 270 اتفاقية وهبات وقروض تبخرت زمن حكم النهضة واختفت فماذا تنتظرون لمصادرة أموال الغنوشي؟

سيدتي الوزيرة، إن عدم احترام إجراءات التعيين في سلك المديرين العامين والمديرين في وزارتكم يطرح العديد من الأسئلة لأننا نرفض أن نعود إلى سياسة تعيين الأقارب والأصدقاء وعدم احترام المنشور المنصوص عليه عدد 18 في 8 ديسمبر 2021 وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلتي المحترمة، الكلمة للسيد الزميل المحترم المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق فليتفضل.

السيد المعز بنيوسف

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك مرحبا بكم في البرلمان من جديد.

السيدة الوزيرة، سأحاول أن أكون إيجابيا في ظروف صعبة يعيشها الناس ولن أتحدث عن الطبقية الظاهرة اليوم في المجتمع التونسي البرجوازية والنبلاء والعمال ولا شيء من ذلك فنحن كشعب نريد السلم الاجتماعي قبل كل شيء وإن سيتحقق السلم الاجتماعي اليوم السيدة الوزيرة فإنه يتحقق بإرادة كبيرة لأن من المظاهر والصعوبات الاقتصادية اليوم التي يعيشها التونسي وتعيشها العائلة التونسية حركة التهجير السيدة الوزيرة التي نعيشها اليوم فهناك أكثر من 170 ألف تونسي خرجوا اليوم عبر البحار وأكثر منهم غادروا للعمل في الخارج.

فحين نرى الوضع الاقتصادي الذي نعيشه اليوم السيدة الوزيرة لدينا نسبة كبيرة من التونسيين يعيشون براتب 600 أو 500 دينار ولا يمكن أن يكونوا مواطنين يعيشون في وضع عادي في بلاد الأسعار فيها اليوم باهضة وكذلك ضعف الطاقة الشرائية للمواطنين.

وأمام كل هذا نقدم لهم اليوم ميزانية تقريبا ليس فيها أمل ونعرف الصعوبات ونعرف أن الظروف صعبة ولكن لدينا العديد من الأشياء التي كان يمكن أن نقدمها وكان يمكن على الأقل أن نضيف موارد أخرى ولا نحمل من يعمل اليوم في الحركة الاقتصادية مع الموظفين والعمال فلماذا السيدة الوزيرة نختار دائما الحلول السهلة ولا نختار الحلول الصعبة التي من شأنها أن تدر الأموال للبلاد؟ لماذا لم نختر المشاريع الكبرى وأكرر السؤال رغم أنك لم تجيبيني تقريبا ثلاث مرات حول مشروع ميناء النفيضة أين وصلنا؟

لدينا مشروع في سوسة ومشروع ينتظره الجميع اليوم وهو معمل الحليب بتونس المغلق منذ سبع سنوات نفس الشيء لا يوجد فيه حل.

اليوم السيدة الوزيرة، حين أسمع عن شاب تونسي يشتغل بقطاع الاتصالات وتوقفه الديوانة التونسية وتجد لديه عشر و12 ألف دينار وتفتك له سيارته وبعد أربعة أشهر واليوم تعرضها الديوانة التونسية للبيع في حين أنه لا دخل لها فالرجاء السيدة الوزيرة التدخل في هذا الموضوع فما دخل الديوانة التونسية في العملة التونسية وفي تاجر تونسي يعمل في الطريق؟ هذا لا يعقل.

فاليوم هذا السيد ومثله العديد من التونسيين أين سيذهبون؟ هل سيغادرون البلاد؟ السيدة المديرة العامة أنتم تعرفون هذا الموضوع ويتطلب حلا والديوانة التونسية يمكن أن تمسك من يحمل العملة وتجد معه الحل خلال أربعة أيام ولكن حين تمسك تونسيا وهذا ليس من شأنها حسب القانون يعرض على القضاء أو الأمن أو أي مكان آخر ما دخل الديوانة التونسية في تونسي يملك عملة تونسية ويعمل على سيارة تونسية؟ ليس لها أي دخل.

ثم السيدة الوزيرة بالنسبة إلى الميزان التجاري للبلاد المنخرم مع تركيا ومع الصين اليوم 5 آلاف مليار إلى متى سيلاحقنا في حكومة ثورية في العادة؟ لم نقم بشيء مع الصين نفس الأمر كل السلع موجودة في الأسواق التونسية واليوم أبسط المعدات موجودة في مطبخ المرأة التونسية من تركيا وتم غلق عدة معامل جراء ذلك وفي خضم كل هذا ماذا ستحل هذه الجباية بخمسة آلاف موظف مطالبون بتغطية 600 ألف منخرط تقريبا في منظومتنا الاقتصادية كاملة؟

فبقدر ما نثمن مجهوداتكم والأتعاب التي نراها اليوم أمام وضع اقتصادي صعب لكن نفس الشيء لا توجد حلولا، اليوم الكناطرية لديهم المال وليس الموظفين ولا العمال ولا أصحاب الشركات وحتى أصحاب الشركات يعانون اليوم ويمكن أن نرجع إلى عامين خلت خلال الكورونا لنواكب وضع الشركات الصغيرة وما فعلت فيها البنوك فهناك عائلات تضررت وشركات أيضا ولا يوجد أي حل والحل الوحيد هو دفع الجباية عن طريق هرسلة أعوان الجباية للناس وافتكاك المال بأية طريقة قانونية أو غير قانونية.

ما الحل الذي أوجدناه لـ 10 آلاف مليار لهم تقريبا سبع أو أكثر من عشر سنوات لم نتمكن من استرجاع أي مليم منها فنحن نريد السيدة الوزيرة ميزانية بقدر ما تنفع كل التونسيين وتفيدهم تكون أيضا ميزانية اجتماعية والفئات الاجتماعية الهشة التي تعاني اليوم من كل صعوبات الحياة ولا يهتم بها أحد وشكرا لكم ووفقكم الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة له عشر دقائق فليتفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدتي الرئيسة،

حتى تكون نقاشاتنا معمقة وحتى لا نكتفي بطرح تساؤلات بل إيجاد الحلول للقضايا المطروحة علينا أن نكون واعين بإشكاليات التنمية المعقدة وبالتحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد التونسي والمالية العمومية.

سيدتي الوزيرة، كانت سنة 2023 سنة التعويل على الذات في ظل لنقل حصار مالي فرض على تونس من قبل المانحين الكبار وفي ظل مناخ جيوسياسي متوتر اختلطت فيه كل المفاهيم والقيم ووجدنا مواطنينا بالخارج والسياحة والفلاحة والقليل من الموارد الأخرى التي لم تتجاوز نسبة 30% من طاقة إنتاجها في أقصى الحالات كالفسفاط إلى جانب الاقتراض الداخلي وما يشكله من تبعات سلبية على الاستثمار إذا ما بلغ حدا وبلغه.

أما بالنسبة إلى سنة 2024 فهي ستكون مواصلة بل إرادة التعويل على الذات وأعتقد السيدة الوزيرة أنه لا أحد يهتم بمداخلاتي إذ لا أحد يصغي فلمن نبلغه؟ نحن نبلغ هذا الكلام للوزارة ولا أحد في الإنصات سنلصقه على الفايسبوك وعلى اليوتيوب ونغادر جميعا وتمررون الميزانية كما تشاؤون وتنتهي العلاقة بيننا.

أواصل أما بالنسبة إلى سنة 2024 فهي ستكون مواصلة بل إرادة التعويل على الذات وبالتالي سيكون خيارا لا اضطرارا ولكن هذا الخيار الارادي الجريء لا بد له من إجراءات في مستوى التحديات المطروحة وغالبا ما تكون إجراءات مؤلمة وربما تتحملها فئة دون أخرى.

مع العلم أن المناخ الجيوسياسي للعالم ازداد تعقيدا بفعل ما يتعرض له شعبنا في فلسطين من جرائم إبادة وجرائم بشعة لم تعرفها الإنسانية من قبل على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي كشف عن وجهه الحقيقي وفي ظل ذلك كان الموقف التونسي مشرفا وشجاعا عبر بوضوح أنه لنا إرادة سياسية ترفض الاملاءات والشروط والهيمنة والابتزاز، مواقف قيمية.

وحتى لا تكون مواقفنا مجرد شعارات وحتى يتناسب السياسي مع المالي والاقتصادي والاجتماعي كان من الحتمي أن ينخرط الجميع في تحمل المسؤولية وإيجاد الحلول الممكنة ومن حسن الحظ أننا نناقش ميزانية وقانون المالية 2024 وفقا للقانون الأساسي الجديد للميزانية "loi organique du budget 2019" والذي يطرح فكرة مقاربة جديدة باعتماد منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وبفضلها انتقلنا من فرضية مناقشة ميزانية وزارات إلى مناقشة ميزانية برامج حيث أن منظومة "GPO" تعطي سلاسة داخل البرنامج في تحويل الاعتمادات من أجل ضمان تحقيق أهدافا واضحة ومحددة مع ضرورة اعتماد الشفافية المطلقة ومع المتابعة باعتماد "les indicateurs de suivi et d'évaluation".

هذه المنظومة والتعويل على الذات والمواقف السياسية المشرفة هل ستكون ناجحة وصامدة من دون تشريك عموم الشعب التونسي في تحديد الأهداف من خلال مجلس نواب الشعب والمنظمات والهيئات؟ كان من المفروض أن يفتح النقاش على معنى قانون المالية لسنة 2019 وعلى فلسفة "GPO" كان من المفروض أن يفتح النقاش في موفى شهر جويلية أمام نواب الشعب.

سيدتي الوزيرة التي لا تسمعني دائما حتى لا تتحول مناقشة ميزانية الدولة وقانون المالية إلى ضرورة دستورية مملة ورتيبة وحتى نهيئ المناخ العام لفكرة التعويل على الذات لا بد من توسيع النقاش مع كافة مكونات المجتمع والأخذ بملاحظاتهم.

44 ألف مليون دينار جباية مباشرة وغير مباشرة كيف سنحصل عليها؟ والسؤال الأهم كيف سنحافظ عليها وننميها؟ إذا ما ضرب النسيج الاقتصادي والبيئة الاستثمارية وقبل الحديث عن الاستثمار لنحافظ على ما هو موجود.

من يعمل في إطار القانون نقدم له الدعم ومن يخالف هناك الصلح الجزائي ولا يعني القضاء أو إنهاء مؤسسات إنما هو إعادة إدماج المؤسسات والمستثمرين ورجال الأعمال في النسيج الاقتصادي.

السجون لن تحل المشكل الاقتصادي أبدا والمناخ المتوتر لن يوفر الحلول أبدا.

سيداتي وسادتي، مثلما أفرغت الديمقراطية في العشرية السابقة من قيمها ومعاييرها السياسية وتحولت إلى شعار خطابي أجوف أخشى ما أخشاه هو أن يكون مآل خطابنا اليوم حول التشجيع على الاستثمار ومحاربة الفساد والشفافية ومحاربة الاقتصاد الريعي وإدماج الشباب إلى مجرد لغة لا أثر لها في الممارسة على أرض الواقع وأتساءل هنا هل تم رصد القوانين التي تعيق النمو الاقتصادي؟ هل هناك نصوص ترتيبية مستعجلة تمكن بصورة أولية من فتح المجال المغلق من فئة معينة لخلق حركية اقتصادية مبنية على مبدأ المواطنة وتكافؤ الفرص؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية نرحب بك السيدة الوزيرة ونرحب بكل حفاوة بالطاقم الوزاري المرافق لك،

وأريد أن أقول لك هنيئا لك بهذا الوفد الذي حقق رقما قياسيا في نسبة التمثيلية النسوية وبالنسبة لي وللعديد من مناصري ومناصرات الحركة النسوية يعتبر فخرا ومكسبا ورد اعتبار للكفاءات التونسية.

وفي سياق الشكر أريد أن أحيي أيضا لجنة المالية والميزانية برئاسة الصديق والزميل وابن كتلة الأحرار عصام شوشان وكل أعضاء اللجنة ومكتبها ومستشاريها فردا فردا، هذا العمل الجبار الذي قابلته في حيز زمني قياسي ووزارتكم خير شاهد على ذلك.

وسأفشي سرا حين أقول بأن أحد المستشارات الاداريات التابعة لهذه اللجنة تشتغل صباحا ومساء على الرغم من وضعها الصحي الحرج وأتمنى لها الشفاء العاجل من هذا المرض الذي تقاسمته معها يوما وأطلب بكل لطف توفير كل الظروف الملائمة لهذا العمل للسيدة لطيفة بن عمارة العياري مديرة لجنة المالية والميزانية ومستشارة درجة أولى والرجاء أخذ ذلك بالاعتبار السيدة الرئيسة والسيد عادل والسيد محسن توفير الظروف الملائمة للعمل نظرا إلى ما تتحمله من أعباء رغم وضعها الصحي.

نواصل في ما يتعلق بميزانية المالية أريد أن أقول أن شأنها شأن ميزانية الدولة ككل يعني أنها ميزانية الأمر الواقع وأغلبها نفقات التأجير وقد أعلمتنا بذلك السيدة الوزيرة صلب اللجنة في الجلسات العامة التي صادقت خلالها على القروض ولو أننا تمنينا أن نناقش ميزانية فيها حيز من المرونة ويمكن أن نزيد فيها وننقص إلا أن واقعنا ووضعية المالية العمومية لا يعطينا الفرصة للتدخل ويترك " la

"marge de manœuvre très réduite لكن أضعف الايمان أن نصارح شعبنا بحقيقة الأرقام ونحدثه بخطاب مسؤول يجعل منه فاعلا في معادلة التعويل على الذات وتغيير السلوكيات الاستهلاكية حتى يمكن أن نتخطى هذه المرحلة الصعبة.

في إطار الصراحة أريد أن أؤكد أن ما تم إفساده على امتداد عقود من الزمن لا يمكن إصلاحه في سنة واحدة ولكن في المقابل يمكن أن نبدأ بالإصلاحات المستعجلة وأهمها الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن خاصة في ما يتعلق بالمواد الأساسية التي مازالت مفقودة لحد هذه الآونة في أكثر الأحيان الحليب والسميد والزيت وغيرها من المواد الأساسية وهي المؤشر الأساسي للمواطن وهي الحد الأدنى لنفاذ صبره.

لن أدخل في التفاصيل لأنه ليست لي القدرة لتغيير أرقام الواقع ولكن لدي مواضيع أساسية أريد أن أثيرها معك السيدة الوزيرة وأول هذه المواضيع هي الميناء التجاري برادس، هذا الشريان الأساسي للاقتصاد التونسي وعلى الرغم من المجهودات الأخيرة الملحوظة من قبل سلك الديوانة إلا أنه يستحق إصلاحا هيكليا يقفز به إلى سلم الموانئ العصرية لا سيما من خلال رقمنته وتجهيزه بالآليات اللوجستية والترفيع في نسق العمل به لأن الوقت سيدتي الوزيرة هو المال.

الموضوع الثاني هو مشكل الجباية حيث أن المواطن يحس بالظلم كلما أراد تسوية وضعيته الجبائية فيقول كيف أن الذين يجنون المليارات والتي تحدث عنهم السيد رئيس الجمهورية لا تدفع شيئا أو تدفع الملاليم في حين يدفع الموظف 38% من راتبه للدولة وحين يريد استخراج "quittance" يجد أن لديه دفوعات أخرى وحين يريد الفهم يحتار من التفاصيل التقنية ولا يفهمها إلا الشخص الذي درس محاسبة طيلة خمس سنوات بعد البكالوريا.

أدعوك بكل لطف إلى أمرين إثنين:

أولا، العمل على خطة اتصالية بيداغوجية تبسط للمواطن طريقة احتساب الجباية ومآل صرفها ودورها في التنمية وفي تعبئة موارد الدولة.

ثانيا، العمل على تبسيط الإجراءات للمواطن من خلال تكوين وتأطير أعوان استخلاص بالتواصل للمواطن، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل كل شيء نتمنى الشفاء العاجل والصحة والسلامة للسيدة المديرة بلجنة المالية لطيفة العياري كذلك بدوري أشكر كل السادة النواب على هذا المجهود الكبير الذين يقومون به من أجل إنجاح العمل البرلماني ومن أجل مناقشة جدية وفاعلة لميزانية الدولة وشكرا للزملاء (تصفيق).

الكلمة الآن للسيد رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا رئيسة،

بدوري أرحب بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

السيدة الوزيرة، علينا الإقرار اليوم بأن أزمة الاقتصاد التونسي باتت هيكلية ولن تنفع فيها الإجراءات الجزئية التي تعتمدها الحكومة في قانون المالية ومن الأزمات الكبيرة للاقتصاد التونسي هو انعدام التوازن الجهوي وهو أحد أهم نقاط الضعف حيث يرتكز النشاط الاقتصادي والصناعية على مناطق بعينها بينما يبلغ على المناطق الداخلية الطابع الفلاحي.

ويعتبر ضعف البنية التحتية بمناطق الشمال الغربي والجنوب مؤشرا على حجم التفاوت الجهوي فضلا عن الفارق في المرافق العمومية ولتقليص الفارق في التنمية يتطلب دعم وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية والتعاونيات والتعاضديات.

فهذا النمط يعالج عدم المساواة وسوء توزيع الثروة بين الفئات والجهات ومن هذا المنطلق نقترح عليكم في كتلة لينتصر الشعب بعض المقترحات:

-إحداث وزارة تعنى بالتنمية الجهوية والإقليمية.

-إحداث بنك الجهات للتمويل والاستثمار.

-إعادة إحياء الخطوط الحديدية التي تم إهمالها مثل خط ماطر- طبرقة وسوسة - القصرين وغار الدماء - الجزائر وإحداث خط لربط سليانة بالخط الحديدي.

-تحيين الأطر القانونية المتعلقة بالحوافز المالية والجبائية.

-إحداث لجنة من شأنها معالجة المشاكل العقارية.

-التعجيل بمراجعة مجلة الاستثمار ومجلة الصرف.

-تخفيف العبء على الإدارة المركزية وتقريب الإدارة من المواطن واستغلال الجهات لمؤهلاتها وتثمين مواردها الطبيعية وتشريك مختلف المتدخلين في الجهات لصنع القرار.

-تحفيز صغار المنتجين.

السيدة وزيرة المالية، باعتبارك عضوا في الحكومة عليكم أن تدركوا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي سيكون محددا وإن كان الشعب يدرك ويتفهم الصعوبات الناتجة عن مخلفات عقود الفشل والفساد وعن الوضع الدولي المتأزم فإنه لم يعد يثق بالإجراءات الجزئية لتحسين الأوضاع المعيشية التي تعلنها الحكومة من وقت لآخر هذا يعني أن تونس تحتاج إلى رؤية استراتيجية تفتح أفقا للشعب ونتمنى هنا أن تستوعب ونستوعب الدرس قبل فوات الأوان.

في الختام، بعض الأسئلة المتعلقة بموضوع الامتياز الجبائي للسيارات المعدة لاستعمال المعوقين رجاء سيدتي إجابة شافية وضافية لأن الأعداد والأرقام التي تدلين بها في كل مرة هي نفسها منذ أول يوم جئت إلى هنا ونفس الأشخاص لم تحل مشكلتهم رجاء أرقاما محينة.

ثانيا، منحة الاشراف والتنسيق الخاصة بأعوان محكمة المحاسبات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم مليك كمون عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق فليتفضل.

السيد مليك كمون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

نحن اليوم في إطار مناقشة ميزانية مهمة المالية لن أخوض فيه كثيرا لأن المهمة كالميزانية ستمر بثغراتها ونواقصها وتوازناتها غير المتوازنة.

السيدة الوزيرة، هذا الكلام الذي سأقوله لا تعتبريه في شخصك لأنني لا أخاطب الشخص إنما أخاطب المؤسسة، أخاطب تراكمات سنوات بدأت من 2010 و2011 وتواصلت مع المحسوبية وكل يؤثر نفسه ثم يتحدثون عن حوار وطني تجده في المخرجات رزنامة انتخابية والهاجس الوحيد حسابات سياسية ضيقة

سيدتي الوزيرة، هل هذه ميزانية مسار التصحيح؟ سنتين دون مؤسسة تشريعية وكنا ننتظر ثورة ونصوصا تصلح الوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي وتأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب التونسي التي انتظرها أكثر من عشر سنوات.

لن أتحدث اليوم فقط بصفتي نائبا إنما سأتحدث كشاب تونسي.

سيدتي الوزيرة، هذا صوت الشباب التونسي اليوم في هذا الوضع الراهن والخطير الذي تعيشه البلاد. بغض النظر عن وضعية المالية العمومية والجميع مشكور وشهادة تقدير لكل من يتحمل المسؤولية في هذا الظرف لكن هذا لا يغيب ولا يخفي حقيقة الواقع المزري الذي يعيشه الشباب اليوم في تونس.

من هذه القبة أريد حركة معنوية حتى نخرج من عنق الزجاجة بل ونكسر الزجاجة حتى نرفرف فالشباب اليوم يريد أن يحلم وينتج ويرغب في فرصة.

سيدتي الوزيرة الشباب اليوم يصرخ من منوال التنمية ومن المخططات الاستراتيجية ومن الخطابات السياسية ومن الميزانية ومن سياسات الدولة في ظل غياب الرؤية.

انتظرنا حين جئنا لهذا المجلس المنبثق عن مسار تصحيح رؤية إصلاحية جديدة إلى حد هذه اللحظة غائبة تماما.

انتظرنا ميزانية 2024 قيل عنها الكثير، ميزانية الانطلاق والمستقبل والبناء ورأينا نفس الشيء يتكرر لسنوات.

مكتوب على المسؤول أن يتحمل الواقع الذي وجد فيه ويتحمل أخطاء الماضي ويمكن أن نفهم كل هذا لكن ما لا يمكن تفهمه هو غياب الرؤية المتواصل.

أين الرؤية؟ بكل صراحة حتى حين أتى رئيس الحكومة لم نجد أية رؤية فقد تحدث كثيرا ولم نستفد شيئا لا نحن ولا الرأي العام.

اليوم الرهان حين انطلق مجلس الشعب عن الأفراد هو الثقة وقلت هذا الكلام من منطلق الثقة رغم تفهمي لوضع المالية العمومية ورغم يقيني بالمجهود الذي يقوم به كفاءاتنا إلا أن الشباب التونسي اليوم يطالب هذه الدولة برؤية وأمل قبل الحلول.

كذلك في نقطة أخيرة لنتكاتف جميعا من أجل مصلحة الوطن وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق فليتفضل.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق،

باسمي أيمن البوغديري من كتلة لينتصر الشعب وباسم الشعب من رواد إلى برج الخضراء أخاطب مؤسسة وزارة المالية حول معضلة الاقتصاد التونسي إذ أنه اقتصاد غير منتج للثروة وطالما لا يوجد إنتاج ثروة فالحديث عن التوزيع يصبح بلا معنى والحديث عن العدالة يصبح شعارا فاقدا لكل مضمون فلا عدالة في الفقر والبؤس.

العدالة هي في تقاسم الرفاه وليس في تقاسم الخصاصة وفقدان مواطن الشغل وحتى المواد الأساسية حيث نعلمكم سيدتي أن الحليب إلى حد البارحة مفقود بالكامل وبكل أنواعه وهو ما يتطلب مصارحة الشعب بحقيقة الوضع هل هي أزمة احتكار أم أزمة تزويد؟ فقانون المالية التكميلي يقول حسب الاعتمادات التي طلبتموها للدعم أن الأزمة هي أزمة تزويد وإذ هناك ندرة ينتعش الاحتكار وندخل في دائرة مغلقة.

لذلك نسأل متى ستنتهي أزمة تزويد السوق ونخرج نهائيا من الفقدان الدوري للمواد الأساسية للمواطن؟ لأنه لا معنى لحديثنا عن التوازن المالي والاستثمار ودعم الاستثمار والمواطن لا يجد الحليب والسكر.

السيدة وزيرة المالية، لا يمكن إنتاج الثروة وخلق مواطن الشغل دون إحياء الصناعات الوطنية القادرة على استيعاب اليد العاملة وتحقيق تراكم الثروة وهذا يتطلب خفض أسعار الفائدة وتقديم الحوافز لبعث المشاريع الصناعية وادماج الصناعيين التونسيين في مجمعات متكاملة تستطيع المنافسة والقدرة على التطور أكثر من توفير الحماية الجمركية والدعم في النقل وتطوير التكنولوجيا وفي مجال التأهيل والتدريب إلى جانب إعداد الدراسات للمشروعات الصناعية الكبرى التي يمكن أن تنجز بالشراكة بين القطاع العام والخاص والاستثمار الأجنبي.

وكذلك حوكمة الإجراءات الديوانية والعمل على تنقية الجهاز من الأعوان الذين لهم ارتباطات مع اللوبيات المتحكمة في مفاصل الاقتصاد.

كذلك سيدتي، إن الأولى بسياسات التقشف هي الإدارة وليس الشعب فهل من رؤية لحوكمة ملف السيارات الوظيفية مثلا؟ أليس من حق ذوي الاحتياجات الخصوصية في قانون يراعي خصوصيتهم في علاقة بتوريد سيارات ذوي الإعاقة؟ وإن كان إلغاء التنقيح الجديد الوارد بقانون المالية لسنة 2023 يساهم في حقهم في العيش بكرامة على هذه الأرض فلا بأس بإعادة النظر في هذا القانون.

سيدتي، هل من رؤية وإجراءات للعمل على تحسين استخلاص الديون الجبائية المثقلة لدى قباض المالية؟ أليس الأجدى من التقشف والضغط على الفئات الشعبية حكومة في إطار تدخلات مصالح المراقبة الجبائية عن طريق تنشيط المصالح المختصة بالاستقصاءات لتوفير قاعدة بيانات حول كل المطالبين بالضريبة التي تساعد في توجيه تدخلات هذه المصالح نحو المتهربين الحقيقيين وبالتالي تحسين مردودية هذه التدخلات وضمان استخلاص الديون المترتبة عن ذلك.

وإذ ندعو سيدتي الوزيرة خلال الفترة الأخيرة إلى إلزام المؤسسات والمنشآت العمومية بتخصيص فوائض خزانتها قسرا لتمويل ميزانية الدولة ولكن هناك بعض المؤسسات العمومية لا تزال تقوم بتوظيف جزء من فائض الخزينة المتوفر لديها بالبنوك فهل من إجراءات للحد من هذا الأمر؟

كذلك الدولة التونسية تقترض من المؤسسات العمومية مقابل نسبة فائدة تبلغ قرابة 10% وأستسمحكم بالتذكير أن المؤسسات والمنشآت العمومية تمثل جهازا من أجهزة الدولة وامتدادا لهياكلها تم منحها الاستقلال المالي والإداري فقط لإضفاء المرونة لممارسة نشاطها لذا فإنه من غير المعقول أن توظف هذه الأخيرة فوائد على الدولة وأن ترهق ميزانيتها بكلفة إضافية وغير مبررة لاقتراضها الدولة لا تداين الدولة بالمال.

وقصد إضفاء صيغة إلزامية على هذه الإجراءات فإنه يقترح تجسيمه بقانون ينص على أن فوائد السيولة متوفرة في المنشآت العمومية ومنشآت ذات المساهمة العمومية ويوظف قسرا لتمويل خزينة الدولة وذلك دون أي مقابل.

ودائما في إطار تعبئة الموارد الذاتية لا بد سيدتي من تشريعات جديدة لإدارة العمليات المالية مع الخارج وتسهيلات فتح الحسابات بالعملة وتنظيم نشاط مكاتب الصرف وتطوير وتنويع الخدمات المالية خاصة منها الرقمية ذات الكلفة المحدودة والمجانية.

تسهيل نفاذ التمويل وتطوير منظومة الضمان ودفع نشاط صناديق الاستثمار وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني وتحسين الاندماج المالي.

تنمية رأس المال البشري بضمان تعليمي جيد ومنصف ومنظومة تكوين مهني في خدمة سوق الشغل وإرساء منظومة صحية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، بالأمس في الثمانينات والتسعينات في مجال الاستثمار كنا من الأوائل في مجال قطاع النسيج، الملابس الجاهزة والملابس الجلدية وصناعة الأحذية وصناعة قطع غيار السيارات وقطع الغيار الكهربائية ووقع السطو بعد الثورة والاستيلاء والنهب وتدخلت النقابات وتم تهديد المستثمر فترك ما له وهرب حيث وقع استقطابه من دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتركيا وبقي المستثمر التونسي أين هم؟ البعض منهم أفلس ومن تبقى جعلناه تحت سيطرتنا ونتقاسم معهم مناصفة، فرفقا بهم فنحن في حاجة لهم في هذا الوقت لم يتبق منهم الكثير ومن خلالهم تتوفر موارد الرزق لعدة عائلات فلا يزال لدينا الوقت الكثير للمحاسبة ولا يسمح الوضع بذلك الآن.

باسم الكتلة الوطنية المستقلة نرى أن تونس جميلة ويوجد عدة مستثمرين جدد قادمون وحين يأتون نفعل بهم ما لا يطاق الديوانة تبعث للحماية المدنية التي تبعثهم بدورها للاستثمار الذي يبعث للبيئة التي بدورها تبعث للفلاحة التي تبعثهم للتجارة وصندوق الضمان الاجتماعي ولا أحد يقدم لهم الحل فيضطرون للمغادرة.

كل ما أقترحه السيدة الوزيرة هو مراجعة مجلة الاستثمارات حسب آليات وفصول تكون مبسطة ولا نصعب عليهم الأمور، لهذا أقترح إنشاء دار المستثمر مثل الشباك الموحد نفرح بقدومه ونأخذ منه كل المعطيات ونبسط له الإجراءات خلال أسبوع للعودة إلى استلام ملفه إما بالقبول أو بالرفض فالوقت لا يرحم والناس في حالة مضنية.

مسألة أخرى صحيح السيدة الوزيرة نعطي فرصة للتونسيين صراحة هناك من لديه المال وركزنا الصلح فلما لا نقوم بما تم فعله في مصر عبر تصريح من لديه المال يصرح ويقوم باستثمار وكل استثمار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم الطيب الطالبي غير منتمي وله ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سأستهل مداخلتي بتثمين مجهودات وزارتكم ونعرف أنها تسعى إلى استدامة المالية العمومية واستعادة توازنات المالية ومقاومة التهريب والتهرب الجبائي وغسل الأموال ولا ننكر هذا لكن في المقابل ما نلاحظه استمرار الوزارة في نهج سياسة المجبى لتعبئة موارد الميزانية وهي ما ترهق كاهل المواطن الذي يعاني من تدهور المقدرة الشرائية وعجزه عن تلبية حاجياته الأساسية الضرورية خاصة المواد الغذائية المفقودة.

وفي ظل مواصلة منظومة دعم ترهق كاهل الميزانية ويتمعش منها المحتكرون والمضاربون والمستكرشون لأنهم المستفادون من ندرة المواد الغذائية المفقودة من حليب وسكر وزيت فلا بد من مراجعة منظومة الدعم وتوجيهها لمستحقيها.

السيدة الوزيرة، هذه الميزانية لا يوجد فيها ما يوحي بالتشجيع على الاستثمار وخلق الثروة وإيجاد مواطن الشغل وهنا نطالب بضرورة تحرير العمل وإلغاء التراخيص لخلق فرص العمل.

السيدة الوزيرة، قانون منع حمل أكثر من 3000 دينار إجراء هام لضرب الاقتصاد الموازي والمهربين لكن الحلول الظرفية ونصف الحلول لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف فلا بد من تعميم التحويل الالكتروني لأننا هنا نطالب الفلاحين أو التجار الصغار بأن يودع ويسحب من البنك وهذا إهدار للوقت ونعرف التجارة مشكلتها الوقت ولا بد من التسهيل الالكتروني والحال أن بعض البلدان التي كانت متخلفة عن ركب التنمية وكانت تونس متقدمة عليها تستعمل هذه التطبيقة يعني يمكن تحويل الأموال من خلال الهاتف الجوال.

ثم من جهة أخرى السيدة الوزيرة، جميع الأسر التونسية ترغب في اقتناء سيارة والسيارة الآن مرتفعة ومكلفة كثيرا في الأسواق التونسية والحال أن أسعارها في الأسواق العالمية معقولة جدا فلم لا يتم توحيد المعاليم الديوانية ويتم توظيف معلوم معقول عليها وتتمتع كل الأسر التونسية بسيارة وهي حلم جميع التونسيين وخاصة منهم الفئات الفقيرة والمتوسطة وشكرا على الإصغاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار وله سبع دقائق، فليتفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالحضور الكريم،

أولا أريد أن أتقدم بالشكر للتلفزة التونسية على التوثيق وعلى التصوير حتى لا نعيد تكرار ما نذكره في مداخلاتنا كل سنة. سوف

نتقدم بالمقترحات للسادة النواب وفي السنة المقبلة سنذكّر السيدة الوزيرة بما تقدمنا به اليوم إما أن يكون حبرا على ورق أو أن يقع التنفيذ فيه.

هناك ملاحظة خارج السياق وهي المطالبة بتوحيد الأجور بين أعوان الوظيفة العمومية، نحن أمام وزارة نعتبرها غنية ومن نراه يعمل بوزارة المالية مثل القباضة والديوانة نقول عنه أنه بمثابة "دولة"، يعني هناك "maîtrise" يتوجّه إلى وزارة الصحة و"maîtrise" آخر يتوجّه إلى وزارة المالية حيث نجد المنح والامتيازات وغيرها وعلى الدولة أن تفكر في توحيد هاته الأجور باعتماد الشهادة العلمية وليس بالحراك الوظيفي والعمل الاجتماعي ممّا يتأتّى عنه بون كبير بين موظف وآخر وظهور غبن اجتماعي.

ندخل في صميم الموضوع بجملة من المقترحات لكي نجعل المواطن معفى من الضرائب لأن الضرائب سياسة سهلة وسياسة القروض مسألة سهلة أيضا، فهناك الكثير من المليارات السائبة بتونس ولو نقوم بجمعها فسوف نستغني عن القروض.

ماذا لو قمنا بتقنين عملية البيع والشراء على الخط التي نراها على القنوات التلفزية؟ هي سوق موازية للسوق الحالية لا يدفعون ضرائب وليست لديهم رخصة للمعرف الجبائي "باتيندا" والدولة لا تنتفع بشيء منها وعندما تفتح شاشة التلفاز تجد عمليات البيع والومضات الإشهارية لمعدّات الطبخ وغيرها. وهذا المجال لا بدّ له من سنّ قانون يُلزم منتفعيه بدفع الضرائب والحصول على المعرف الجبائي "باتيندا" حتى ولو يقع عرض البرامج الإشهارية للبيوعات على شاشة التلفاز التي تضرّ بالمسالك التجارية الصحيحة.

تفعيل قانون "من أين لك هذا" ولا نقتصر فقط على السياسيين بل على الجميع وبين قوسين سياسة المالية في تونس ومكافحة الفساد إلى حد الآن حسب ما لاحظته ومن منظاري البسيط هي سياسة فاشلة.

الإرادة والعزيمة لكل وزارة في مكافحة الفساد أسوة بتوجهات سيادة الرئيس موجودة كما أنّ الرجال موجودون لكن كل يغنّي على لَيْلاَه، كل فرد يكافح الفساد بمفرده في حين أنه من المفروض أن تكون هناك لجان مشتركة بين المالية والعدل والداخلية والتجارة للقضاء على الفساد أما أن تقوم بذلك بمفردك فمن المستحيل أن تتمكن من مقاومة الفساد.

إلغاء التراخيص لبيع الخمور وتعويضه بكراس الشروط وهنا نلاحظ أنّ ظاهرة بيع الخمور خلسة استفحلت والدولة لا تنتفع ولو بمليم واحد، فلنترك الناس تعمل ونمكّن المطاعم في المناطق السياحية تتمتع بالرخص "automatiquement" كفانا من الرخص أما أن يقوم الطرف الآخر بالبيع خلسة فلن تنتفع منه بشيء في حين أنك لو متعته برخصة البيع فسوف يدفع الضريبة.

الترفيع في الضرائب على شركات توريد السيارات وعلى بيع المياه المعدنية، إيجاد صيغة لضمان حصول كل مواطن على فاتورة حول بضاعة أو مواد يقوم باقتنائها.

لدي اقتراح السيدة الوزيرة وهو أنّ كل مواطن ولو يشتري حتى قارورة مياه معدنية مثلا لا بد أن يتحصل على فاتورة وهذه عملية سهلة ولو نقترح جائزة تتمثل في وضع سيارة للربح كل آخر سنة للمواطن التونسي عن طريق "tirage au sort" وبكون الشرط الوحيد أن يضع تلك الفاتورة التي تحمل رقم شراء قارورة الماء المعدنية رقم 1 أو اقتنى وجبة خفيفة تحت رقم 1000 ثم يقع السحب بوزارة التجارة أو وزارة المالية ويكون الربح من نصيب مواطن أو اثنين أو ثلاثة لسيارة تكون حتى على سبيل الإشهار.

وفي تقديري أن المواطن التونسي لن يفلت هذه الفرصة بين يديه للحصول على التذكرة عند اقتناء أي شيء من المستلزمات الضرورية التي ستجعله يشارك في السحب عندئذ ستضطرّ الدولة لتجمع أموالها السائبة وتكون ضريبة المتابعة "L 'autocontrôle" فالمواطن هو من يكون المراقب على التاجر أو على مُسْدي الخدمة.

دعوة المؤسسات العمومية إلى تخصيص فائض الخزينة حصريا لتمويل ميزانية الدولة وبدون أي نسبة فائدة، العمل بمنوال على غرار الأداء على القيمة المضافة لتعميم جميع العقود خاصة منها المتعلقة بشراء وسائل النقل المستعملة واليوم عن طريق البلدية يمكن للشخص أن يتسلم عقدا بمائة مليم ويقوم بتسجيله والدولة لا تنتفع بشيء، نريد تعميم ظاهرة العقود على السيارات والدراجات المستعملة ولا دخل للبلدية عند القيام بعمليات البيع. يتصل المعني بالأمر بالوكالة الفنية للنقل البري "Service des Mines" ويقوم بدفع المعاليم لدى القباضة ويشتري من هناك.

إقرار عفو جبائي للعاملين في القطاع الموازي وعدم مطالبتهم بأيّ متخلدات جبائية والتخلي عن مطالبتهم أيضا بمصادر ثرواتهم باستثناء المتعلقة منها بالإرهاب وبتبييض الأموال وذلك لإدماجهم بالدورة الاقتصادية الرسمية للدولة.

هذا ما يفسر أنّك ستقوم بإدماج السوق الموازي الذي سيمدّ لك العون وتقوم بمساءلته من أين لك هذا وتطالبه بدفع المليارات المتخلدة بذمته وهكذا لا يستوي الأمر. وهنا لا بد من تمكينهم من العفو الجبائي ونبادر بصفحة جديدة ونقضي على التجارة الموازية.

تخصيص القطاعات الاستراتيجية ذات الربحية العالية للتونسيين فقط ولحاملي الجنسية التونسية واستثناء الأجانب منها تماما أو بتحديد مساهمتهم في رأس المال بنسبة لا تتجاوز 30 %.

القطاعات المهمة يتمتع باستثمارها الأجانب في تونس مثال ذلك المقاطع، مناشر الصيد البحري والموانئ وجميعها يتحصل عليها حاملي الجنسية التي ذكرها زميلي النائب منذ حين ونحن التونسيون نتمتع فقط "بالشباتي واللبلابي" لا بل نحن نريد أن يتمتع التونسي بخيرات بلاده ويستغلّ "الهبرة" وليس " العظام".

سنّ قانون يجبر استعمال الطاقات البديلة من ذلك الطاقة الشمسية وذلك في القطاعات التي تعتبر مستهلكة للكثير من الطاقة من مخابز وبناءات عمودية وإدارات وملاعب رياضية وقاعات أفراح ومساجد وذلك للتقليص من عجز الشركة التونسية للكهرباء والغاز في حين أن الدولة هي المتسببة في عجز "STEG" لأنها لم تتعهّد بخلاص الديون المتخلدة بذمتها تجاهها وليس لسبب آخر.

لتمويل صندوق قطاع الصحة المقترح هو توظيف 1 % كأداء لفائدته من رقم المعاملات لقطاع تصنيع الأدوية وعلى الصيدليات الخاصة ومحلات بيع المواد شبه الطبية لتمويل صندوق قطاع الصحة.

وضع نسبة قصوى وسقف لنسبة التداين مثال 70 % من الناتج الداخلي الخام لا يمكن تجاوزها والعمل على التخفيض فيها سنويا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق، فلتتفضل.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيدة الرئيسة،

مساء الفل للجميع،

أرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أنا أثمن عمل كل إطارات وأعوان وزارة المالية على المجهود الكبير لإعداد ميزانية وقانون المالية لسنة 2024.

مداخلتي فيها ثلاث مطالب لفائدة أعوان الديوانة وستعود بالفائدة على هذا السلك الهام:

المطلب الأول تفعيل خطة تمثيلية أعوان الديوانة بالقنصليات بالخارج، هذا الطلب تمت دراسته من كافة النواحي المالية والقانونية والإدارية. هذا الإجراء سيساهم في دعم الاستثمار في بلادنا من خلال التواجد الدائم والمستمر للتوجيه والإرشاد ولتبسيط الإجراءات سواء للتونسيين بالخارج أو الأجانب.

ثاني مطلب إعادة هيكلة الإدارة العامة للديوانة يعني إحداث هيئة عامة للديوانة تحتوي على إدارة عامة وهو مشروع بقي متراوحا بين أروقة وزارة المالية ورئاسة الحكومة رغم استكمال إعداد نصوصه القانونية وهو من شأنه أن يقرب الخدمات ويحسن المعاملات وتدعيم اللامركزية.

وختاما، لا بد من إيلاء الأهمية القصوى لمنتسبي هذا السلك الذي رغم ما طالهم من اعتداءات بشتّى التهم إلا أنهم يواصلون دعم خزينة الدولة بكل حرفية ومهنية عالية تنمّ عن حبهم لوطنهم.

السيدة الوزيرة، أنا سأصوت بنعم لميزانية مهمة المالية هذا أبسط شيء أقدمه ونقدمه لحضرتكم على مجهوداتكم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا.

السيدة الوزيرة، أرجو منك التفضل بالإصغاء إليّ لأن هناك موضوعا مهمّا أطلقت عليه شخصيا مسلسل تونسي يحمل تقريبا 244 حلقة وعنوانه لا يمكنني هذه المرة صياغته بلغة مهذبة تحت اسم "ذوي الاحتياجات الخصوصية" ولكني سأسمّيه بعنوان "المعاقين وزدناهم إعاقة على إعاقة".

استمعي لي السيدة الوزيرة بكل أريحيّة لأن مقصدي شريف ولا أريد الظلم ومتأكد أنك أيضا لا تريدين ذلك لكني لم أفهم المسألة حول 316 سيارة؟ هناك 100 شخص قاموا بإرجاع سياراتهم وتأثروا إلى حدّ البكاء، و160 شخص الآخرون قاموا بالدفع 100%، إذن أين الإعفاء الجبائي؟

تقريبا 160 مثلما ذكرت دفعوا وبقيت تقريبا 56 سيارة، 30 منها ينطبق عليها القانون والقانون بأكمله يكتنفه الظلم، و26 سيارة وافق أصحابها أن يدفعوا 100% لكنهم أعلنوا أنّ لا قدرة لهم على دفع المبلغ بالكامل وطالبوا الدفع بالتقسيط كمساعدة لوجه الله.

ليكن في علمك السيدة الوزيرة أنّ 316 سيارة هذه دخلت إلى تونس قبل غرة جانفي 2023 وملفاتها موجودة لديكم ومن المفروض أنْ لا ينطبق عليهم القانون الجديد الذي لا أعرف من أقرّه والله أعلم لصالح من هذا القانون؟ من المستحيل أن يكون هذا القانون لصالح الشعب التونسي؟

ولديّ علم من المسؤول عن هذه الإشكالية ولست مستعدّا للكشف عنه على شاشات التلفزة لأني لا أحبّذ القيام بـ "le Buzz" وهنا أشير أنّه لصالح الشركات مثلما ذكر زميلي سابقا، ونرى أنّ ثمن السيارة في الخارج يكون أقلّ بكثير يعني سعرها بخس في حين أنه يشهد ارتفاعا في تونس وذلك لما تدخل السيارة إلى بلادنا يصبح سعرها ضارب ثلاثة ممّا يجعل الشعب التونسي محروما من التمتع بالسيارات سواء كان وزيرا أو إطارا محروما من أن يمتلك سيارة صالحة للتجوّل في طرقات تونس بطريقة قانونية.

لو قمنا بعملية إحصاء لوجدنا أنّ 30 أو 40 أو 50 % من السيارات في تونس يتجولون بالرشوة ومن المفروض أن السيارة التي مرّ عليها 30 أو 40 سنة وتحصل مالكها على وثيقة المعاينة بالفحص الفني عن طريق الرشوة أن يقع التحقيق حول جولان هذه السيارات بالشوارع.

لدينا خسارة على جميع المستويات إذ نستورد قطع الغيار بالعملة الصعبة ويعيش المواطن التونسي أزمة على مستوى تكاليف العيش مما يزيد من حجم الضغوط على جيبه المنخرم كما أنّ البيئة تلوثت وهنا نتساءل متى ستلتفت الدولة للمواطن وتفكر لصالحه؟

من المفروض أن القانون الذي يتعلق بالسيارات المعدّة خصيصا للمعوقين الموردة قبل 1 جانفي 2023 لا ينطبق على هاته الفئة، وبأي حقّ يدفع هذا المواطن 100 % وأين الإعفاء الجبائي الذي أردتم تمتيعه به؟

وبما أنّنا أطلقنا على هذا المواطن اسم "معاق"، فإني أحمّل المسؤولية للشعب التونسي ولك السيدة الوزيرة وأحمّل المسؤولية للبرلمان بأنّ هذه الفئة من الناس تستحقّ أن نقدّم لهم يد المساعدة والمفروض أننا كتونسيين إذا كنا نحترم أنفسنا ومنحناهم هذا القانون الذي لا بد أن يتمتعوا به، فالعيب كل العيب وعار علينا أن نطلب من هذه الفئة من ذوي الإعاقة وأقولها علنا "المعاقين" أن يدفعوا المعاليم الديوانية والجبائية مائة بالمائة لسعر السيارات المعدة لهم وسعرها يُضبط حسب سعرها في تونس وليس حتى بسعرها في الخارج.

بكل صدق، هذا نعتبره ظلما كبيرا. "اللهم إنّي قد بلّغت اللهم فاشهد"وأوجّه ندائي للسيد الرئيس وللجميع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق، فليتفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، اليوم خيّرت عدم الحديث عن التجارة الموازية وعلى ضرورة هيكلتها، لن أتحدث عن نظام التراخيص الذي ذكرناه عدة مرات وقلنا أنّ التخلي عن هذا النظام التعيس هو ضرورة ملحة.

لن أتحدث عن مشكلة التهريب وعن إمكانية تنمية مواردنا من العملة الصعبة عن طريق التونسيين المقيمين بالخارج والسماح لهم بإدخال سيارات يدفعون سعرها بالعملة الصعبة، بل سأتحدث اليوم السيدة الوزيرة عن محورين أعتقد أنهما في غاية الأهمية.

المحور الأول متعلق بالسياسة الجبائية، السيدة الوزيرة للأسف الشديد لا زلنا نتبع سياسات السنوات السابقة ولا زلنا لم نجد الحلول الكفيلة لتحقيق موارد في الحقيقة مستحقّة لأننا نجد اليوم الموظف والشّغيل والمؤسسة المهيكلة هم من يدفعون الجباية بمفردهم التي تؤثث وتؤسس للنصيب الأكبر في ميزانية الدولة.

إلا أن اليوم هناك العديد من الأنشطة لا تقوم بدفع الجباية التي يجب أن تدفعها للدولة ولا يمكنني أن أقول أنّها تهرّب بل هي مغالطات وتصريحات خاطئة التي من المفروض أن تدرّ على ميزانيتنا أموالا أكثر مما ننتظره.

وهذا ما يجرّني إلى ضرورة إيجاد الحلول والآليات الكفيلة بالتصدي لهذه الممارسة ولما لا المتابعة الإلكترونية التي باتت اليوم أمرا ضروريا وأمرا لا بد من تطبيقه مع المراقبة المشددة، والذي يخلّ في هذا الشأن ومن يتقدّم بتصريح خاطئ لا بد من معاقبته وتطبيق أقصى عقوبة ماليه عليه.

ثم السيدة الوزيرة أريد أن أمرّ إلى موضوع آخر متعلق بالسياسة الجمركية، للأسف الشديد السيدة الوزيرة السياسة الجمركية التي نعيشها والذي جانب كبير منها وضعته جهات سياسية بعينها وفي مقدمتهم الحزب التعيس حزب النهضة الذي سمح للبضائع التركية أن تغزو أسواقنا الوطنية وتدمّرها.

استمعي لي مليا السيدة الوزيرة مع شيء من التركيز، للأسف فالبضائع التركية ألحقت اليوم أضرارا كبيرة باقتصادنا الوطني وتسعى إلى تدميره، فالملابس الجاهزة والأقمشة وغيرها من البضائع التي تدخل بأمور منظمة ولكن غير مهرّبة ولكن بإجراءات جمركية تسمح بالإعفاء من المراسيم الجمركية والاقتصار على الأداء على القيمة المضافة فقط، وهذه المصانع التي تَردُ منها الأقمشة والملابس الجاهزة منتصبة في الجزائر ومصر لأن هذين القطرين تكون فيهما الطاقة أقل تكلفة منا. ولم تكلف الجهة التركية نفسها على الأقل لكي تؤسس مصالحها في تونس وتشغّل اليد العاملة هنا في بلادنا ونرى أنّ المنتجات التركية تدخل إلى تونس وتنهك الاقتصاد الوطني وتدمر صناعة النسيج والملابس الجاهزة التي تمثل أعمدة اقتصادنا الوطني.

السيدة الوزيرة، هذا موضوع ساخن وموضوع لا بد من معالجته ولا بد من معالجة هذه الإجراءات الجمركية التي تدمر ما بقي لنا من اقتصادنا الوطني.

وبإمكانك السيدة الوزيرة أن تطلعي على مسألة الحاويات التي تدخل يوميا عبر الحدود البرية التونسية وهي محّملة بكميات هائلة وهائلة من البضائع ولا بد أن تعلمي السيدة الوزيرة أن القطاع والمنتوج الذي كنت أتحدث عنه لا يوفر إلاّ 15% من مجموع 100% من الموارد التي يمكن أن يدفع معاليمها إذا طبقنا قوانين جريئة.

وإنّ مهمة التصدي لهذه الظاهرة السيدة الوزيرة لا ترجع بالنظر إلى مجلس النواب الذي سيقوم بالتشريع بل سيادتكم وزارة المالية التي تعجّ بالكفاءات والخبرات والوجوه النيّرة التي نراها.

لا بد للخبراء أن يضعوا هذا الموضوع على الطاولة بكل جدّ ويقومون بمراجعة الإجراءات الديوانية، هاته الإجراءات التي تُلحق أضرارا بالاقتصاد الوطني ولا بد للسياسة الجمركية أن تحميَ اقتصادنا وهذا هو المفروض، لكن للأسف ليست مصالح الديوانة التونسية المسؤولة عن ذلك بل القوانين التي وضعت ممنهجة من جهات معينة والتي أشرتُ إليها أنّها أضرّتْ بالاقتصاد ودمّرت الصناعة التونسية خاصة في مجال النسيج والملابس الجاهزة. وأريد أن أذكركم أنّ عدة مؤسسات أغلقت وعدة مؤسسات أخرى في طريق الغلق وعندما نجد غدا اليد العاملة بالشارع لا يمكننا إيجاد الحلول لهذه الأزمة.

وبالتالي المرجو منكم السيدة الوزيرة النظر في هذا الموضوع بصفة جدية أنت والإطار المرافق لك من الخبراء وشكرا لكم جميعا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتمي وله ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيدة الرئيس،

تحية طيبة للسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

على صعوبة الظرفية الاقتصادية ووضعية المالية العمومية السيدة الوزيرة وتفهّمنا لبعض الخيارات والإكراهات فانتظاراتنا كانت أكبر.

كنا نأمل في أن يكون القانون لتصحيح النموذج التنموي للبلاد نحو منوال أكثر عدالة بين الجهات والفئات وخاصة الضعيفة والمفقّرة منها.

تخصيص ميزانية للتنمية لا تتجاوز 5،7 مليار هو مواصلة لنفس مقاربة الحكومات السابقة تجاه الجهات وتقصير غير مسبوق لحقها في استثمار الدولة في مشاريع عمومية وتنموية تستجيب لحاجيات متأكدة للجهات المحرومة.

ميزانية الدولة لسنة 2024 بنيت على نفس أسس سابقاتها المتمثلة في التقشف في المصاريف والتداين والضغط على الانتدابات والترقيات والتحكم في كتلة الأجور والدعم.

هذه السياسة لا بد أن تقابلها آلية حكومية للتحفيز على خلق الثروة وإطلاق مشاريع عمومية خاصة على مستوى البنية التحتية والرقمية تحفّز على الاستثمار الخارجي مباشرة وحلحلة المشاريع المعطلة منذ سنوات على غرار ميناء المياه العميقة بالنفيضة لربط تونس بشبكة الخطوط البحرية للتجارة الدولية وخلق مواطن شغل والتعويل على القطاع الخاص في دفع الاستثمار والنمو.

وضع المؤسسات العمومية وما تعانيه من ديون وخسائر سنوية متراكمة بالمليارات استنزفت المالية العمومية في ظل غياب تصوّر عملي إلى حد الآن.

إعادة هيكلتها وإرجاعها إلى دورها الرّيادي سابقا في خلق الثروة وتوفير إيرادات مالية هامة للدولة.

لا بد من فتح هذا الملف وإعادة هيكلتها وإصلاحها والدفاع عنها وعن قدراتها التنافسية وتطوير أدائها وعائداتها المالية.

لا يمكن للوضع أن يستمر السيدة الوزيرة على ما هو عليه، ولا يمكن أن نواصل في التداين من أجل الإيفاء بتعهداتنا المالية الخارجية وإعادة جدولة ديوننا الداخلية.

اليوم لا بد من التركيز على خلق الثروة من خلال دفع وجلب الاستثمارات الخارجية.

تطور مداخيلنا السياحية وتطوير مداخيل البلاد من العملة الصعبة.

تطوير صادرات الفسفاط والمواد الفلاحية من زيت وتمور وقوارص وتحفيز التونسيين بالخارج على الادخار.

السياسة الجبائية للدولة لا بد أن تستهدف القطاع الغير منظم والموازي لا أن تواصل في إثقال كاهل المؤسسات والقطاعات والمواطنين بالضرائب والزيادة في الأداءات.

السيدة الوزيرة، ملف الأملاك المصادرة الذي طال التعاطي معه مما أدى إلى فقدان قيمة وعدد من الشركات والعقارات لا بد أن يغلق بتسريع نسق التفويت أو الإحالة والتصرف لفائدة الدولة.

وهذا الملف...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حمادي غيلاني وله ثلاث دقائق. غير موجود.

إذن الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي غير منتمية ولها ثلاث دقائق، فلتتفضل.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدتي الرئيسة،

شكرا للجميع،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وكل الإطارات المرافقة،

لي ثلاث نقاط أرجو منكم إجابتي عنها.

النقطة الأولى حول الترخيص للوزيرة المكلفة بالمالية بإصدار ضمان سيادي في حدود 8 مليارات دينار. المطلوب من السيدة وزيرة المالية توضيح استعمالات هذا الترخيص ومن هي المؤسسات التي انتفعت به في السنوات الفارطة؟

السؤال ما مدى تبعات الضمان السيادي على المالية العمومية وحجم الاقتراض ولماذا تتكتم الحكومة على هذه المعطيات؟

النقطة الثانية حول تفريط وزارة المالية في موارد جبائية ضخمة قد تغنينا عن الاقتراض، تقدّر بعض الجهات الدولية المختصة وبعض الخبراء في مجال الجباية مدى عدم تناظر في الفوترة على مستوى الديوانة بمئات مليارات الدولارات خلال العشرية الأخيرة وذلك بالتضخم في الفوترة عند التوريد والتقليص عند التصدير وهو ما يمكن مجابهته والتصدي له بتبادل البيانات مع دول أخرى حسب الاتفاقية الدولية التي أمضتها تونس سنة 2012.

السؤال هل سعت مصالح وزارة المالية إلى التحصل على بيانات المواطنين التونسيين في المناطق الحرة والإماراتية وهل عملت على مجابهة التهرب الضريبي عبر الإمارات؟

السؤال هو لماذا لا تسعى الوزارة إلى استرداد مواردها الجبائية المهربة بدل إثقال كاهل الشعب التونسي بالضرائب؟

النقطة الثالثة: خلال سنة 2021 أعلنت ألمانيا عن تحصّلها على ملايين البيانات المالية حول أفراد وشركات بالمناطق الحرة الإماراتية وهو ما مكنها من محاسبة المتهرّبين الجبائيين وتوفير موارد ضخمة وقد أعلن المستشار الألماني على استعداد دولة حكومته للتعاون مع كل الدول التي تريد الحصول على بيانات مواطنيها وهو ما مكّن بالفعل الكثير من الدول منها فرنسا وبلجيكا ومالطة وغيرهم من استرداد أموالهم التي تم تهريبها بهاته المناطق الحرة.

السؤال هل سعت مصالح وزارة المالية إلى الحصول على بيانات التونسيين بالمناطق الحرة الإماراتية؟ وهل عملت على مجابهة التهرب الضريبي عبر الإمارات؟

مع عدم توفر المعطيات نرجو من الوزارة الإجابة على هاته الأسئلة وتوضيح الأسباب التي منعت الوزارة من استرداد هذا الحجم الضخم من الأموال المهرّبة.

نرجو منك سيدتي إجابتنا فقد حمّلونا أسئلة ونريد إجابات لشعبنا الذي ينتظرنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أكرر الترحيب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق وأتمنى لكم حظا موفّقا "bon courage" أنتم في حاجة لذلك وشكرا من أعماق القلب لأعضاء لجنة المالية وكل من ساهم في هذه المحادثات والمفاوضات المارطونية.

والكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

مرحبا بكامل الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة، كنا نظن أن سنة 2024 سنة صعبة، سنة تقشف، سنة "كبس السنتورة" بلغتنا العامية ولكن وجدنا بها 12 مليار كراء.

كنت أتمنى عدم رؤية هذه الأرقام في دراستي لهذه المهمة على عكس وجدت بها 1،7 مليار بناء وقيمة الكراءات أكثر من قيمة البناءات مثل قباضات جديدة أو غيرها.

الكهرباء 5،2 مليار كنت أعلّق على المجلس لاستهلاكه 700 مليون كهرباء فوجدت أنّ الوزارة تستهلك 5،2 مليار كهرباء مقابل استثمارات في "la photovoltaïque" 3،5 يعني أننا لم نصل إلى وضع استثمارات كبرى في الطاقة الشمسية الكهروضوئية "photovoltaïque".

انتقلت إلى الوقود السيدة الوزيرة فوجدته 11 مليار مع 4 مليارات نقل وانتقلت إلى الجمعيات والمنظمات دعم بما قيمته 11 مليار آخرهم "le cerise sur le gâteau" كما يقال وهي المطبوعات 5،7 مليار كنا نظن أننا في عهد رقمنة حان الوقت للقيام بـ " des déclarations à distance" وحان الوقت لرقمنة "le système" لكننا ما زلنا نستعمل الأوراق بالقباضة لتعمير "notre déclaration" فقد حان الوقت للدخول في الرقمنة السيدة الوزيرة بعد أن نقوم بتغيير "notre système".

هناك مسألة ذكرتها وأعيد تكرارها اليوم السيدة الوزيرة، الدولة التونسية كانت تشغّل 435 موظف في سنة 2010 واليوم تشغل 656 موظف، إذن لدينا تقريبا 220 موظف يزيدون عن الحاجة.

ميناء رادس تحدثت عنه سابقا وأعيد الحديث عنه اليوم فهو مرتع للفساد ونرى هروب المستثمرين منه واليوم تحكمه أطراف فاسدة تقرر توقيت دخول الحاويات والمجرورات في أوقات مختلفة وإذا لم تخرج حاوية المستثمر في الوقت المناسب فسوف يتعرض إلى الخسارة.

سأتحدث قليلا عن "micro finance" تقريبا تونس تحقق 1756 مليار في "micro finance" و"BTS" تمثل 300 فقط من جملة 1750 والشركات الخاصة تمثل البقية. حان الوقت لكي تكون "BTS" موجودة السيدة الوزيرة في كل المعتمديات لدعم الشباب ودعم الدراسة ودعم المرأة.

اليوم شركات "micro finance" هذه تمتص دماء المواطنين وتتسبب في ارتهانهم، اليوم هناك ظلم كبير مسلط عليهم و"taux d'intérêt" يتجاوز 21 % السيدة الوزيرة لذلك المرجو عودة "BTS" من جديد وأدعو أيضا عودة الجمعيات التنموية فسابقا كان لدينا 256 جمعية تنموية واليوم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة المالية،

سأتحدث عن موضوع أزعجنا نحن النواب وأزعجكم أنتم كوزارة صراحة، هذا الموضوع لم يتم ولم ينتهي وأزعج كثيرا الديوانة وهو موضوع السيارات بين ظفرين "سيارات المعوقين"

في كل مرة تكون إجابتك السيدة الوزيرة أنّ موضوع السيارات قد وقعت حلحلته وجل الملفات تمّ حلّها وعندما نكون خارجا نجدهم بانتظارنا ويعلموننا أنّ سياراتهم محجوزة لدى مصالح الديوانة والمشكل لم يقع حلّه ومعلوم الإيواء باهظ الثمن وإلى غير ذلك.

في الحقيقة لم نفهم القصة وما هو "le blocage" في هذا الملف؟

سيارات جاءت قبل إصدار المرسوم 47 وأنتم كوزارة لم تقوموا بأحكام انتقالية لحل مشاكلهم وسيارات أخرى وقع توريدها توفرت فيها الشروط ليست 2 لتر وسعة المحرك 1،6 ل ومع ذلك ما زالت محجوزة ولم يقع حلّ الإشكال. الديوانة تطالب بإرجاع السيارات والسيد الذي جلب السيارة هبة حذفها من جواز سفره ويقول لا يمكن إرجاعها وبقيت السيارة محجوزة في تونس، أضف إلى ذلك العداد يسجل في المستودعات الشهر بـ 300 دينار ووصل ثمن قيمة الإيواء بالمستودع تفوق قيمة السيارة. فمتى سينتهي هذا الملف الذي أصبح صراحة مزعجا لكم ولنا؟ نتمنى إيجاد حلّ نهائي في هذا اللف ولا نبقى مثل كرة التنس بين الإدارة وبين المواطن ولكم جزيل الشكر.

النقطة الثانية هو موضوع الإذاعات الجمعياتية اسمها على جسمها، إذاعات جمعياتية ممنوعة من الإشهار مدخولها شبه محدود لكيْ لا أقول صفر ولديها أتاوات كبيرة ومديونين ومتورطين في الديون مع الدولة ويهددون بغلقها.

منطقة مثل القصرين لا يوجد بها إذاعة جهوية حكومية وبالتالي ارتأت الدولة في منحهم راديو يعني إذاعة جمعياتية بسيطة وتسمى "CILLIUM FM" نجدها اليوم متورطة في الديون يطالبونها بالدفع أو إغلاق الإذاعة ومن جهة أخرى يغلق عليه أبواب الإشهار وغير ذلك أضف إلى ذلك أنّنا في المناطق الداخلية ما هو الإشهار الذي سنقوم به؟ هذه نقطة مهمة.

أنهي سيدتي الوزيرة موضوع الأساتذة النواب وهو موضوع لدى وزارة التربية لكن الموضوع مالي بحت، فالمربي يعمل ويتقاضى أجرا ويعلم الله بحاله ولا يسعه أن يوفر الانتاج، فما بالك بأساتذة تعمل في الأرياف ولا تتقاضى أجرا، متى ستلتفت وزارة المالية وتحل مشكل النواب وتوفر لهم على الأقلّ أجورهم يعني حقهم في أجرهم حتى يتمكنوا من إنجاح السنة الدراسية والتعليم في تونس؟ ولكم جزيل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم صالح الصيادي غير منتمي وله دقيقتان، فليتفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

إن الدور الذي تقوم به وزارة المالية هو تنفيذ وتطبيق سياسة الدولة في المالية العمومية والجباية والديوانة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بضمان التوازنات المالية للمحافظة على ديمومة المالية العمومية.

السيدة الوزيرة، في مجال الديوانة لا بد من تبسيط إجراءات التوريد والتصدير باستعمال عملية رقمنة الإجراءات الإدارية وتخفيف وتبسيط الإجراءات الديوانية بتوريد البضائع للاستعمال الشخصي والإسراع في تسوية موضوع توريد السيارات لذوي الاحتياجات الخصوصية مع التفكير في استعمال الأزياء المجهزة بالكاميرا.

السيدة الوزيرة، لا بد أن تكون خياراتكم الوطنية تستجيب لتطلّعات كافة فئات الشعب التونسي بعدالة جبائية متوازنة على مبدأ المساواة والتصدي للتهرّب الضريبي وتعيد الثقة للمستثمرين مع ضرورة القيام بإصلاح القطاع البنكي خدمة للاستثمار والمؤسسات الصغرى وتطوير وتعصير قطاع التأمين لتحسين خدماته.

الحط من خطايا التأخير والخطايا القارة وتوحيد النسب.

استيعاب قطاع الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية العادية وتقديم الضمانات الكافية لتيسير الإدماج وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق المقعد 15 فليتفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة المحترمة والفريق المرافق لها في ظرف يتسم باحتدام الضغوطات في الوضع المالي العمومي هذا نتيجة الصدمات المتتالية الناجمة عن الوضع العالمي المتقلب بما فيها الأزمة الصحية والحروب في الدول ذات الاقتصاد المحصن وذات القدرة التصديرية الكبرى وفي ظل الوضع الخطير في العالم وصل إلى درجة احتلال دولة لدولة أخرى من أجل الغذاء ومن أجل الوجود فوق هذا الكون.

نحن لم نضع حتى استراتيجية واضحة رغم الإمكانيات الذاتية ورغم الموارد الطاقية ورغم الموارد المائية والبشرية والإرادة الحقيقية والقوية من قبل القيادة العليا للدولة.

تعتبر هذه السنة سنة 2023 سنة مفصلية في البرنامج الوطني الاصلاحي والانطلاق الفعلي في تفعيل الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والخروج من الأزمة والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير وتكريس مقومات الإقلاع الاقتصادي وضمان الاستدامة المالية العمومية على المدى المتوسط.

السيدة الوزيرة، يجب تحديد أهداف واضحة واستراتيجية على المدى المتوسط وأولها بعث رسائل إيجابية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في الداخل وإعادة ثقة شركاء تونس في الخارج والأطراف المانحة بدون إملاءات والبحث بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين ويحافظ على موقع تونس كجهة جاذبة للاستثمار و لذلك يجب على الدولة المحافظة على الدور الاجتماعي لها ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة وتكريس البعد التضامني ومواصلة الاصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية ودعم الامتثال الضريبي وادماج الاقتصاد الموازي للدولة ومن خلال تهيئة المعابر الحدودية وإنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري ورفع رصيد تونس من العملة الصعبة والانفتاح للسوق الإفريقية كما يجب إنشاء مناطق تبادل تجاري حرة في المناطق الحدودية القريبة مع إفريقيا حتى تكون فرص الاستثمار أكثر وأنجح.

السيدة الوزيرة، يجب تشجيع وتمويل مصاريف البحث والتطوير المبذولة في مجال الاقتصاد الأخضر والدائري والتنمية المستدامة باعتبار أهميتها في رفع التحديات التي يفرضها التحول المناخي والانتقال الطاقي الذي يشهده العالم من خلال الترفيع في الحد الأقصى لطرح المصاريف في إطار الاتفاقيات المبرمة.

نظرا إلى الأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشروع مطار رمادة المدني لما له من أهمية وخاصة موقعه المطل على إفريقيا يجب الدفع إلى التسريع في الانطلاق في الأشغال حتى يكون محركا رئيسيا للاقتصاد في البلاد علما وأن المنطقة ستشهد تحولا اقتصاديا في السنوات القادمة في الطاقة البديلة والفلاحة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم رشدي الرويسي غير منتمي له دقيقتان المقعد 76. غير موجود.

الكلمة للنائب المحترم عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق والمقعد رقم 178، غير موجود.

الكلمة للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق والمقعد رقم 12 فليتفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لكم،

الحقيقة نثمن مجهود وزارة المالية خاصة في التمكن من الإيفاء بالتزامات الدولة وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية في الآجال وتأمين نفقاتها من خلال تطوير الإجراءات والسبل التي مكنت من تحسين قدرتها على تعبئة الموارد وترشيد النفقات العمومية وتوفير السيولة الضرورية بتأدية النفقات حسب آجال صرفها رغم التحديات الكبيرة والكثيرة لضمان التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية.

لكن السيدة الوزيرة، أردت الإشارة أنكم تعرفون أن هناك موارد إضافية وفي إطار التعويل على الذات طبعا وهنا أتحدث عن "les hors budget" وهي الأموال الموجودة خارج الميزان هناك الكثير من الأموال الموجودة خارج الميزان نجدها في العديد من القباضات المالية ولسنوات ولم يقع تطبيقها السيدة الوزيرة ويمكنكم التثبت من ذلك عن طريق مستوى التفقد الراجع إليكم هناك أموالا كثيرة hors budgetيمكنكم التثبت منها ولم لا تدخل ضمن الموارد؟ هذه أول نقطة وهي مهمة ومهمة جدا السيدة الوزيرة.

بالنسبة إلى تعميم نظام "GRB" الذي يخص البلديات نظام "GRB" ليس معمم على كل القباضات البلدية وهناك بلديات على سبيل الذكر بلدية زاوية سوسة التي أعدت كل الوسائل اللوجستية ومرت إلى "CNI" لكن لم يتم توفير" système GRB" وهذا غير معقول سيدتي الوزير، مواطن في سنة 2023 يتجه إلى البلدية يتحصل على حسابه ثم يذهب إلى القباضة ويدفع مستحقاته فيها ثم يعود إلى البلدية لتحيين دينه، نتمنى السيدة الوزيرة تفعيل "système GRB" حتى يساهم في تطوير نسق استخلاص الديون البلدية خاصة في مجال العقارات المبنية والعقارات غير المبنية.

نفس الشيء السيدة الوزيرة، وفي إطار التعويل على الذات وفي التوجه الموجود في إطار العفو الجبائي لسنة 2024 والذي على غراره العفو الجبائي الذي سيكون موجودا في البلديات، هذا العفو الجبائي الذي سيساهم بطريقة كبيرة في تنمية موارد البلديات ونتمنى السيدة الوزيرة أن يقع الترفيع في تقديرات اعتمادات العنوان الأول وهو المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية ونأمل السيدة الوزيرة أن لا يقع نفس الخطأ الواقع كل مرة في العفو الجبائي وهو عدم إعلام المدينين بالعفو الجبائي، أحيانا هناك أطراف لا علم لها بالعفو الجبائي واليوم في إطار الرقمنة نتمنى أن يقع إعلام الأغلبية من المدينين .

أردت الحديث عن سلك هام وهام جدا في وزارة المالية وهو سلك عدول الخزينة السيدة الوزيرة، لدي مقترح، لما لا يقع توسيع نشاط عدول الخزينة فإلى يومنا هذا نشاطهم يقتصر على عقلة المنقولات، نتمنى أن يتوسع نشاطهم ليمتد الى عقلة الأصول التجارية وعقلة العقارات وعقلة الحصص والأسهم وإجراء دورات تكوينية لفائدتهم.

السيدة الوزيرة، تعلمون أن هذا السلك بصدد القيام بدور هام لم لم يقع الترفيع في المنحة منذ سنة 2013 وكذلك منحة الإخلالات تمتع بها كل الموظفين باستثنائهم؟

وأخيرا سيدتي الوزيرة، أردت الحديث عن المعلوم في المؤسسات، السيدة الوزيرة أردت إعلامكم أن المعلوم على المؤسسات مثلا على

غرار بلدية قصيبة سوسة من ولاية سوسة، بلدية في حدودها الترابية معاليمها تستخلصها بلدية أخرى مجاورة فمن غير المعقول السيدة الوزير أن يتم التفويت في مداخيلها وتوجهت بسؤال كتابي ونتمنى أن يحل الإشكال وبأثر رجعي إن لزم الأمر وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم فوزي الدعاس غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد 162، غير موجود.

الكلمة للنائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق والمقعد رقم 197، فلتتفضل.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيدتي الوزيرة إن الاقتصاد التونسي تعرض لعملية تدمير ممنهجة طيلة سنوات فقد أصبح اقتصاد تقوده حفنة من العائلات التي زادت في استغلالها في السنوات الأخيرة مستغلة بذلك ضعف الدولة فصيغت كل القوانين والإجراءات على مقاسها وارتفعت الأسعار ونسب التضخم وازدادت نسبة البطالة وانهارت منظومة الصحة العمومية والتعليم العمومي وكل الخدمات والمرافق وانهارت القطاعات الاستراتيجية من فلاحة وصناعة وخدمات ومناجم.

إن الوضع لا يمكن معالجته بمجرد حلول ترقيعية وجزئيه هنا وهناك وإنما يتطلب رؤية متكاملة وقرارات شجاعة ومنها سيدتي عودة البنك المركزي للقيام بدوره في الحد من العجز النقدي والمالي وفي حماية قيمة الدينار، إعادة هيكلة المنظوم البنكية وإدماج البنوك العمومية في بنك وطني وجعلها في خدمة تمويل الاستثمارات والتنمية من خلال إعطاء الأولوية لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والترفيع في نسبة القروض التي تمنح للقطاع الفلاحي.

كذلك لا مجال لتحقيق عدالة ضريبية والقضاء على التهرب الضريبي دون رقمنة الإدارة.

كذلك سيدتي لا يمكن الحديث عن تعبئة موارد ذاتية ونصف الاقتصاد موازي لذا لابد من مقاربة شاملة لمقاومة الاقتصاد الموازي وفرض ضرائب على كل النشاطات الاقتصادية الموازية والتهريب وضرورة رفع السرية عن المعاملات البنكية والتجارية.

سيدتي الوزيرة، لقد ساهم التوريد العشوائي في تدمير النسيج الصناعي التونسي وقضى على ما بقي منه وهو ما يتطلب إجراءات حمائية وتشجيع التصدير وحماية القطاعات الإنتاجية الوطنية للحد من عجز الميزان التجاري واستبدال العملة مما يمكّن الدولة من تعبئة موارد هامة وتوفير السيولة للجهاز المصرفي حتى يتمكن من تمويل الاقتصاد المنظم.

سيدتي الوزيرة، إن الشعب التونسي لم يعد يتحمل سياسات التقشف التي فُرضت عليه منذ سنوات، لا يمكن اليوم إقناع مئات الآلاف من أصحاب الشهائد العليا بأن منع الانتداب في الوظيفة العمومية شيء جيد في الوقت الذي انهارت فيه بقية القطاعات وأغلقت الفرص أمام المبادرة الخاصة سواء من خلال احتكار أربع عائلات لكل القطاعات أو بسبب فقدان التمويل والتأهيل زد على ذلك الإجراءات الإدارية التي لا تنتهي فكيف سننافس دول تبعث فيها المؤسسات في أقل من ساعتين؟

سيدتي الوزيرة، أنا من منطقة شعبية، منطقة المنهلة أقول لك بكل صراحة ووضوح إن الشعب يختنق بالأزمة التي طالت أكثر من اللازم في ظل غياب رؤية واضحة للخروج من هذا النفق.

إن الشعب التونسي يستحق الأفضل، سيدتي شباب تونس الذين أنفقت عليهم عائلاتهم كل ما تملك ونجحوا وتفوقوا وتخرجوا لا يستحقون من مسؤولي بلادهم هذا المآل فتُغلق في وجوههم كل الأبواب إلا باب البطالة أو الهجرة غير الشرعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري غير منتمي له دقيقتان والمقعد رقم 211 فليتفضل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وكافة إطارات الوزارة،

يمر الاقتصاد التونسي اليوم بأزمات متعددة البعض منها نتيجة سياسات اقتصادية سابقة فاشلة والبعض الآخر بسبب الأزمة المالية الخانقة. اليوم التصدي للاقتصاد الموازي أصبح واجبا وطنيا ورهانا استراتيجيا هاما هنالك مشكل حقيقي السيدة الوزير في الإحصاء وضبط الحجم الحقيقي للاقتصاد الموازي بالنسبة للاقتصاد ككل.

السيدة الوزيرة، نؤكد على ضرورة رقمنة الخدمات المقدمة من كافة هياكل وزارة المالية على سبيل الذكر لا الحصر قطاع الديوانة التونسية هذا القطاع شأنه شأن جميع الإدارات فهو يحتاج إلى تطوير ودعم، تحسين الشفافية والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، لابد من حوكمة الخدمات ورقمنتها نهائيا فيما يخص مراقبة المسافرين أو المتعاملين الاقتصاديين والتعامل الديواني معهم، اليوم نؤكد على ضرورة تعميم الرقمنة في كافة الخدمات الديوانية لتحقيق الشفافية التامة.

السيدة الوزيرة، أذكر مرة أخرى بأهم النقاط التي تخص المشاغل والمشاكل على المستوى المحلي، معتمدية سيدي الهاني من ولاية وسوسة تغيب فيها جميع المؤسسات المالية العمومية والبنكية ونؤكد هنا على ضرورة فتح مقر قباضة مالية لإنهاء المعضلة اليومية لتنقل المواطنين لكيلومترات عديدة لقضاء شؤونهم ونذكر السيدة الوزيرة أن بلدية سيدي الهاني قد وفرت مقر لفتح قباضة مالية، معتمدية القلعة الصغرى أصبحت تحتاج اليوم إلى تركيز قباضة بلدية نظرا لارتفاع حجم الديون وخصوصا المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية.

نشير أيضا السيدة الوزيرة، أن هنالك صعوبة في متابعة ومراقبة مردود المعلوم على المؤسسات المنتصبة في الجهة وهذا ما أدى إلى تدني الموارد البلدية، نعلمكم السبدة الوزيرة أن بلدية القلعة الصغرى قد وفرت مقرا في الغرض وشكرا على الانتباه.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق والمقعد رقم 182 فليتفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

زملائي أعضاء مجلس النواب،

إن عدم إقبال المستثمرين على بعث مشاريع بجهة الكاف له أسبابه كعدم جاهزية المحلات المعدة للاستثمار بفعل وجود تعطيلات جمركية أو بنكية إضافة إلى طبيعة التدقيق الجبائي المفرط والذي ينفر بعض المستثمرين على مواصلة أنشطتهم الصناعية وإني مع المراقبة الجبائية ولكن باعتدال باعتبار وأن الكاف مصنفة ضمن مناطق التنمية الجهوية ونطالب هنا بمزيد من الحوافز الجبائية وتيسير شروط الانتفاع بها ولتطوير عملية التشغيل في علاقة بتحفيز المستثمرين على بعث مشاريع صناعية وتطوير الأداء الجبائي بإدماجه للقطاع غير المنظم وللمنظومة الجبائية فإني أتقدم لجنابكم ببعض المقترحات وهي كالآتي:

أولا، مزيد دعم بعض المنظومات الاقتصادية على غرار قطاع الجلود والأحذية والحليب.

ثانيا، إقرار عفو جبائي في ظل الوضع الاقتصادي الذي تعرفه البلاد خاصة لفائدة الشركات التي لديها ديون مثقلة لدى مصالح وزارة المالية.

ثالثا، توفير مداخيل جبائية إضافية لتمويل ميزانية الدولة من أجل تجنب اللجوء للاقتراض الخارجي قدر الإمكان من ذلك فرض ضرائب على مداخيل صناع المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي.

رابعا، ضرورة محاربة الاقتصاد الموازي وسن إجراءات هامة لإدماجه في دورة الاقتصاد الحقيقي إضافة إلى مكافحة التهرب الضريبي ومزيد تصويب الامتيازات الجبائية لشركات وتقييم هذه الامتيازات تجنبا لإهدار المال العام.

خامسا، وضع آليات تتضمن تحفيزات مالية وجبائية لاعتماد الطاقات المتجددة من قبل المستهلكين.

سادسا، تقديم تقييم لكافة الإجراءات التي تضمنتها قوانين المالية السابقة والتدقيق في جدواها الاقتصادية.

السيدة الوزير، إن خطايا التأخير المثقلة بعنوان سنة 2023 والسنوات التي سبقتها ارتفعت كثيرا وأصبحت عائقا أمام المطلوبين الجبائيين، فإني أقترح عليكم سيدتي العفو الشامل على كل الخطايا حتى لا يرهق كاهل المطلوبين مع تعهدهم بأصل الضريبة راحة للمواطن وربحا للدولة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق المقعد عدد 63، تفضل.

السيد ياسين مامي

السيدة وزيرة المالية،

10 آلاف مليار عجز بميزانية الدولة لسنة 2024، هل بإمكانك توضيح من أين سنأتي بها؟ وهل أن فرضية "FMI" لا زالت قائمة أم لا؟

اليوم تحتكر الدولة بيع التبغ والوقيد وفي المقابل لدينا قرابة 1400 مليارا تهريبا "للمعسل والدخان" وتحرص وزارة المالية على منع المؤسسات المالية من ممارسة نسب الفائدة المشطة ولكن أكثر النسب المشطة هي غرامات التأخير التي تفرضها القباضات على المتأخرين في دفع الضرائب وهي مجحفة تجعل الفاعلين الاقتصاديين غير قادرين على تسوية وضعياتهم لذلك تضطر الوزارة إلى الإعلان عن العفو الجبائي كل سنة أو سنتين.

لقد حان الوقت السيدة وزيرة المالية للتفكير في تعديل نسب الغرامة "Les pénalités de retard" وتقدر النسب بـ 4.5 ولكنهم لا يتمكنون من تسديدها، فبعد القيام بضغوطات للدفع تأتي التسهيلات والعفو الجبائي فالمطلوب مراجعة نسب الغرامات التي يتم خلاصها.

السيدة وزيرة المالية، أنت ابنة وزارة المالية وكنت لسنوات على رأس إدارة الأبحاث الجبائية التي كانت تصدر لنا كل سنة دراسة حول التكاليف الجبائية للدولة ومجموع الامتيازات الجبائية التي تخلّت عنها الدولة لدعم الاقتصاد تجاوزت 7 مليارات دينار سنويا واليوم لديك حقيبة وزارة الاقتصاد بالنيابة، نطلب منكم دراسة حول نجاعة كل هذه الامتيازات من حيث خلق النمو وخلق الثروة وخلق مواطن الشغل إذا لم تحقق المصاريف الجبائية نجاعة كافية فلماذا تسامح الدولة في حقها؟

السيدة وزيرة المالية، في الحقيقة هناك الكثير من الإشاعات التي تتناهى إلى مسامعنا مثل كل التونسيين أنّ العديد من التعيينات في الوزارة تقوم على عدم الكفاءة والمحسوبية ولماذا ذكرت بأنها إشاعة؟ وتعمدت قول ذلك لأني أنزهك من كل ذلك ولكن المهم أن تكون هذه فرصة لتبيين وتوضيح صحة ذلك من عدمه لأن ذلك أصبح مصدرا لضرب الوزارة والوزيرة والتشكيك في العديد من الأرقام والمعطيات فمن المهمّ اليوم في مجلس نواب الشعب أن تتضح هذه الصورة حتى يتم وضع حد لهذا الجدل.

السيدة وزيرة المالية، إن أول ممول لميزانية الدولة هي الإدارة العامة للجباية والديوانة وقد تبيينا أن هناك ضغطا جبائيا وهذا صحيح ولكن يجب أن لا يكون ذلك المصدر الوحيد لتعبئة موارد الدولة لذلك يجب علينا أن نفكر في حلول بديلة.

أعتقد أنك من أكثر الوزراء الذين حضروا بهذا المجلس منذ تنصيبه حتى أننا أصبحنا محلّ انتقادات من الجميع وبأننا أصبحنا نصادق على القروض فحسب وقدحان الوقت الآن وبعد المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2024 وميزانية الدولة والمنوال الاقتصادي تكون هناك فرصة للقيام بأيام دراسية لتحديد الأولويات سويا في إطار الشراكة بيننا للتوصل إلى حلول بديلة في إطار التعويل على الذات في كل القطاعات القادرة على خلق النمو وإدخال الموارد للدولة.

السيدة الوزيرة، كنا تحدثنا حول نسبة النمو لسنة 2023 ستكون في حدود 1.8% وقد حققنا 0.9% وأعتقد أننا لن نتوصل إلى ذلك في نهاية سنة 2023، وقد كنا أكثر تفاؤلا في سنة 2024 وقلتم في حصّة قانون المالية أننا سنحقق 2.1% وقال السيد رئيس الحكومة أننا سنصل إلى تحقيق 3% ونحن نأمل ذلك ولكن يجب علينا أن نضع أشياء واقعية فعندما تحقق وزارة المالية بعد ذلك نسبة محترمة تذكر بأنها حققت نسبة أفضل من التي وضعتها في مشروع المالية وبذلك نتبين عند التقييم أن هناك نجاح يحسب لصالحنا.

فهذه السنة لم نصل إلى نصف "l'estimation" وتوقعاتنا فوجدنا أنفسنا متفائلين أكثر في السنة المقبلة خاصة أن لدينا صعوبات كبيرة في الموسم الفلاحي وقد نزل الغيث النافع ولدينا العديد من الصعوبات على جميع المستويات وفي الحقيقة خلال العشر سنوات الأخيرة كانت دائما تقديرات وفرضيات الدولة غير دقيقة وغير واضحة والتي تضطرنا في كل مرة إلى القيام بقانون المالية التعديلي ونأمل في المستقبل تجاوز القيام بهاته الحلول الترقيعية وعدم الترفيع في النسب التي لا نتمكن من تحقيقها خاصة أننا نريد أن نقطع مع السياسات القديمة ومع الفرضيات القديمة والحديث السابق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بلال ابن المشري غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد عدد 45، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

أدعم مقولة "Albert Einstein" يقول أن الغباء هو إعادة نفس التجربة وانتظار نتائج مختلفة عنها ونحن في هذه الميزانية نعيد نفس الخيارات السابقة وننتظر نتائج مختلفة لن تكون النتائج مختلفة عن الخيارات السابقة التي اتخذتها سواء هذه الوزارة أو هذه الحكومة أو الحكومات المتعاقبة وهذه الحكومة لا تختلف عنها في شيء نفس الخيارات التي ثار ضدها الشعب التونسي يوم 17 ديسمبر 2010 وأعاد الروح للمسار الثوري يوم 25 جويلية أملا في تغيير خيارات التبعية والاستعمار الاقتصادي وبالتالي فإن إعادة نفس الخيارات هو إعادة إنتاج الفشل بوجوه أخرى.

عنوان هذه الميزانية ربما الأفضل أن يكون إهدار المال العام وتصدير العملة الصعبة وتصدير الغلال الجيدة ولا شيء للشعب التونسي.

في خصوص هذه الميزانية فإنه لا علاقة لها لا بالمهمشين ولا بالعاطلين ولا بأي شيء ولا علاقة لها بالمجتمع التونسي. 20 مليون دينارا للشركات الأهلية في حين أننا ندفع مئات المليارات لما يسمى بدعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستعمار، لم يتشجع هذا الاستثمار ولن يتشجع هذا الاستثمار ومواردنا وحدها في الداخل والمسألة بتشجيع الشباب على إنتاج وخلق الثروة وبتشجيع الشركات الأهلية وبتثمين مواردنا الحقيقية المتمثلة في الأراضي الدولية.

بما أن السيدة الوزيرة تتساءل عن إمكانية الحصول على حلول أخرى فها هي الحلول والتي تتمثل في خلق الثروة وتشجيع الشباب، لدينا شباب مبدع في تونس لا أحد يقوم بدعمه أو بتمويله فإذا كان يريد اقتراض 100 ألف دينارا من البنك فيجب أن تكون لديه 150 ألف دينارا ليتمكن من الحصول على ذلك، إذا كان لديه هذا المبلغ فلماذا يقدم على الاقتراض لذلك يجب مراجعة قانون البنك المركزي وقانون البنوك المتغولة في تونس.

السيدة الوزيرة، في علاقة بميزانيتكم ربما الوقت لا يكفي هناك 4412 موظف جباية في وزارة المالية ويبدو أنه حسب التقديرات من خلال البرنامج الذي قدمتموه إلينا لن ينتدب غيرهم لا سنة 2025 ولا سنة 2026 وهؤلاء يقابلوا 0.00001 عون لكل مؤسسة يعني نحن نقول للمؤسسات تهربوا جبائيا ونحن ندعمكم ولا أحد يراقبكم وكونوا مطمئنين لن نفكر في إضافة أعوان الجباية فتهربوا جبائيا ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له خمس دقائق. المقعد عدد 146، تفضل.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق،

بحكم عقد اجتماعات في لجنة المالية أصبحنا نلتقي كل يوم تقريبا.

أعتقد أن الجميع منزعج نظرا لعدم وجود استثمارات في قانون المالية وخاصة وجود الاستثمار في الجهات الداخلية إلى جانب تشغيل حاملي الشهائد العليا ولكن كل ذلك غير ممكن في وقت واحد كما أن هناك العديد من الإكراهات في ميزانيتنا البعض منها موروثا ولكن يجب علينا أن نتحمل مسؤوليتنا في البعض منها نظرا لقيامنا بعديد الأخطاء ولكن سيكون لدينا أمل لسنتي 2024 و2025 وللسنوات المقبلة.

القطاع الفلاحي مهم جدا ونحمد الله على نزول الغيث النافع ونأمل أن يكون الموسم الفلاحي المقبل أفضل من السابق كما أريد أن أذكر أننا نمر بالسنة الثالثة من الجفاف وأنه من الصعب جدا أن تصمد بلادنا أمام ذلك وإن شاء الله تولي الحكومة أهمية قصوى للفلاحة في السنة المقبلة فإذا تقدمت الفلاحة بإمكانها أن تضمن لنا نموا يصل إلى نسبة 1%.

كما أن هناك مسألة أخرى وهي تتمثل في الفسفاط الذي خلف لي عقدة لماذا لا نحقق نسبة 8 ملايين طن في السنة؟ أعتقد أن سبب ذلك هي الخيارات السياسية ولكن بما أنها أتيحت لي هذه الفرصة وأعتقد أن رئيس الجمهورية يستمع إلينا الآن يجب علينا أن نفصل السياسة عن الفسفاط وأن نفكر في ذلك كمشروع اقتصادي لأنه بإمكانه أن يخفّف العبء عن التوازنات بالبلاد "8 millions de tonnes métriques" من الفسفاط بإمكانه أن يحسن من أوضاع البلاد لذلك يجب علينا أن نغض النظر عن كل الخيارات السياسية التي تعطل الفسفاط لأنه إذا عادت العجلة الاقتصادية للفسفاط عندها بإمكاننا مساعدة تلك المناطق أما إذا بقي الحال على ما عليه الآن فلن يتغير أي شيء، هذه وجهة نظري بإمكانها أن تكون صحيحة أو خاطئة.

بالنسبة إلى الميزان التجاري فإن العجز الطاقي يمثل الحيز الأكبر في الميزان ومشاريع "photo voltaïque et l'Energie à l' hydrogène" لا تتقدم بنسق مرتفع بل بنسق بطيء للغاية، يجب أن تكون للقطاع الطاقي أولوية مطلقة إذا أردنا الاطمئنان على المدى المتوسط والمدى البعيد وأعتقد أن هذه المسألة مهمة جدا.

إذا أردنا أن نخرج من الوضع الراهن على المدى المتوسط والمدى البعيد يجب القيام بـ "des reformes" هذا ما ذكره كل الزملاء الرقمنة ومحاربة التهريب و"Decaching" والصرف كما أنه يجب القيام بالعديد من المسائل بعجالة كما يجب علينا النظر في الفصل

989 "qui doit être révisé" كذلك الفصل 96 وهو أمر مهمّ علينا التسريع بمراجعته.

أما بالنسبة إلى الاقتصاد فإن المناخ ضروري جدا ولكن المناخ السائد بالبلاد الآن "c'est pas un climat propice à l'investissement" فيجب أن يكون "message" أهدأ ومطمئن ويعطي الأمل أن البلاد سائرة في الطريق الصحيح، أعتقد أن الوقت قد انتهى. شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق. المقعد عدد 190، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

السيدة الوزيرة،

أتوجه إليكم بكل احترام وتقدير،

إن تحقيق تنوع أكبر في الاقتصاد يتطلب خطوات جريئة وثورة تشريعية تؤسس لأسس تحقيق هذا الهدف النبيل ولذلك أود أن أعبر عن تطلعاتي وتطلعات شعبنا العظيمة في إقرار تشريعات وسياسات جديدة تدعم هذا المسار الحيوي. إن تحقيق هذه الثورة التشريعية يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الحكومة والبرلمان والقطاعات المعنية لذا أتمنى منكم دعم هذه الرؤية والسعي لإقرار التشريعات اللازمة.

تعتبر وزارة المالية الركيزة الأساسية في بناء أسس اقتصادنا ومن خلال توجيه السياسات المالية والاقتصادية يمكن للوزارة أن تكون الدافع الرئيسي لتحفيز الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية يجب أن يتخذ القطاع المالي إجراءات تشجيعية وحوافز لجذب رؤساء الأموال والاستثمارات، سيتم تنظيم النظام الضريبي بمرونة لدعم الشركات وتشجيعها على التوسع والابتكار.

يجب أن يعمل قطاع المالية على تيسير وتسريع الإجراءات المالية والمصرفية لتحفيز المشاريع الاقتصادية ونركز على تحسين بيئة الأعمال وتقديم دعما ماليا للمشاريع الواعدة.

يجب أن تقوم وزارة المالية بتوجيه الاستثمار والمجالات ذات الأهمية والاستراتيجية مثل التكنولوجيا والابتكار وتحفيز المشاريع التي تعزز التنمية المستدامة، في هذا السياق نتطلع إلى دوركم الحيوي في تشجيع الاستثمار وخلق الثروة لتحقيق نموّ اقتصادي قويّ ومستدام.

وفي إطار حوارنا حول الاستثمار وخلق الثروة يأتي دور وزارة المالية كشريك حيوي في تسيير هذا المسار التنموي وهذا ما سمعناه منك سيدتي الوزيرة ومن توجهاتكم وتوجهات الوزارة، لذلك أردت اليوم أن أبين للشعب التونسي الحقيقة في هذه التوجهات هل هي شعارات أم مبادئ؟

ولدينا اليوم مثال حيّ في بن عروس مستثمر لشركة رائدة في مجالها منتصبة في منطقة صناعية لديها استثمار توسعة لطاقة تشغيلية مباشرة لأكثر من 2000 موطن شغل "immédiatement" ملف استثمار هذه الشركة متوقّف وملقى على الرفوف لولا تدخل عديد المسؤولين ولا نعلم سبب تعطله إلى حدّ هذه الساعة وهو يتوقف على تفعيل قرار حكومي، لهذا هناك فرضيتين بالنسبة إلى قراءة هذا الملف. تتمثل الفرضية الأولى في أن يمثل هذا الملف ملف فساد وبالتالي أين المحاسبة لأن نفس هذا المستثمر مرّ بنفس هذه الإجراءات وتحصل على هذا الامتياز من الدولة؟ أما الفرضية الثانية هل هذا التعطيل ممنهج للإدارة التونسية التي ينادي السيد الرئيس بتطهيرها؟ وبالتالي فإن هذا يعتبر فسادا ويجب على كل من يقوم بتعطيل الملف أن يتحمل المسؤولية.

السيدة الوزيرة، إن هذا الملف حقّ لولاية بن عروس ولتونس ولن يضيع حقها كقاطرة اقتصادية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للسيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق. المقعد عدد 6، تفضل.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة تحت قبة البرلمان، في الحقيقة لقد أصبحت الوزارة منا وإلينا لذلك نحييكم تحية كبيرة،

السيدة الوزيرة، في الحقيقة عندما نتحدث عن ميزانية الدولة وبأن لديها صبغة محاسبية نعلم أن ذلك يكون استنادا للقانون الأساسي للميزانية والعمل على التوازن بين الموارد والنفقات وما إلى ذلك ولكن ما نريد تبليغه هو أن هذه الأرقام تعكس سياسة اقتصادية واجتماعية واضحة تبين لنا كل توجهاتنا والآليات والأدوات التي نعتمدها.

أعلم أهمية العمل على استدامة المالية العمومية وتعبئة كل مواردنا المتاحة للإيفاء بتعهدات الدولة والتزاماتها نعلم أن هناك صعوبات في 2024 وفي انتظارنا تحديات كبيرة وعملا ومجهودا للوزارة وجب تثمينه وتحية كل الناس التي تعمل عليه، ولكننا نريد أن نستفسر عن بعض النقاط لأن هناك بعض الأشياء التي لم نفهمها هل أننا نقوم بالاستغلال الأمثل لثرواتنا ومواردنا؟ هل نقوم بتحسين مناخ الأعمال؟ هل أننا نقوم بتطوير مؤشرات التنمية الجهوية ونثمن ثرواتنا على مستوى الجهات ونقوم باستغلالها؟ هل نقوم بتوجيه مواردنا وأموال المجموعة الوطنية نحو الوجهة الصحيحة التي تنشط الاقتصاد وتخلق الثروة؟

في الحقيقة هناك بعض الملاحظات التي سنشير إليها برقيا مثل الصناديق الخاصة والعديدة مثل القطاع السياحي والصناعي وما إلى ذلك ولكن نتبين أن هاته القطاعات تستنفع منه بنسبة قليلة ويتحول الباقي إلى تسيير الدولة أو مصالح التسيير أو قسم التسيير كذلك هل قمنا بتحضير استراتيجيات فعالة وواضحة لضمان الاستفادة اللازمة من الفسفاط والغاز والبترول خاصة أننا نريد أن ننتقل من 2 فاصل إلى 6 مثلما وردت هذه الأرقام؟

كذلك بالنسبة إلى مؤسساتنا العمومية هل نقوم باستغلالها ونحاول هيكلتها وحوكمتها لكي تلعب الدور القديم مجددا؟ هل أننا نقوم بإحياء الاستثمار ونشجع التصدير؟ لذلك أؤكد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد المحترم عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق. المقعد عدد 178، تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تعدّ ولاية القصرين قرابة نصف مليون ساكن هذه الولاية التي قدمت الكثير ومازالت على استعداد أن تكون في الصفوف الأمامية

للتضحية من أجل الوطن لكن هذه الجهة سيدتي الوزيرة عوقبت ولم تبارح حالة التهميش إلى حدّ هذه اللحظة بل إن الوضع الإنساني والاجتماعي والتنموي يزداد سوء.

أعلمك السيدة الوزيرة أن أرياف معتمدية العيون وماجل بن عباس وحيدرة والقصرين الجنوبية وجدليان وغيرها من المعتمديات يغيّب عنهم أبسط الحقوق المضمنة بالدستور، أما عن معتمدية حاسي الفريد لك أن تتصوري أننا نعيش بلا نقل ولا ماء ولا طرقات ولا تعليم هذا ليس كلاما إنشائيا بل للأسف إنه واقع مرير.

سيدتي الوزيرة، نحن في هذه المعتمدية نعيش خارج التغطية خارج تغطية كل الأرقام التي تتحدثون عنها والتي تقدمونها.

سيدتي الوزيرة، كل المشاريع المبرمجة في ولاية القصرين تحولت فقط إلى أرقام في دفاتر المسؤولين لا أثر لها على أرض الواقع عوض أن نطالب بحقوقنا وبحقنا في ثرواتنا الطبيعية المهدورة والحديث عن المشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاستراتيجي لأجيالنا القادمة يراد منا أن نتحدث فقط عن التهميش.

سيدتي الوزيرة، تراجع نفقات التنمية بالقصرين من سنة إلى أخرى من حوالي 189 ألف دينار سنة 2016 إلى حوالي 45 ألف دينار سنة 2023 وعوض الانتباه إلى هاته الأرقام والذهاب إلى حلول جذرية نجازى بمسؤولين لا علاقة لهم بالدولة ولا علاقة لهم بتسيير دواليب الدولة لم يساهموا سوى في مزيد من التعطيل ومزيد من التغطية على سوء التصرف والفساد الذي ينخر الجهة وعليه سيدتي الوزيرة وجب أن تستردّ الجهة حقوقها ورفع كل المظالم التي سلطت عليها خاصة أنها جهة ثرية بمواردها وثرواتها الطبيعية غير المستغلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا سنرفع الجلسة مؤقتا لمدة 15 دقيقة إثرها سنحيل الكلمة إلى السيدة الوزيرة لتتولى تقديم الردود على كل المداخلات.

(كانت الساعة السادسة وثماني وخمسون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية

(كانت الساعة السابعة وعشرين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية فلتتفضل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيدات والسادة النواب على كل الأسئلة والاقتراحات التي تقدمتم بها، هناك أسئلة ومقترحات عديدة سأحاول من خلال هذا التدخل الإجابة عنها لكن ليس بصيغة سؤال جواب لأن هذا يتطلب وقتا طويلا.

طرحت عدة أسئلة في علاقة بقانون المالية، أنتم تعلمون أننا بداية من 6 ديسمبر القادم إلى غاية 10 ديسمبر القادم إن شاء الله ستكون لدينا جلسات يومية مخصصة لقانون المالية سنتداول فيها فصلا فصلا وسنقدم لكم أكثر توضيحات مفصلة في هذا الخصوص.

رجاء السادة النواب، إذا لم أجب عن سؤال معين بذاته فإننا سنلتقي كثيرا وقي المرة القادمة سأجهز الجواب بدقة.

تمحورت الأسئلة والملاحظات التي تقدم بها السيدات والسادة النواب حول الجباية والديوانة والضمان والأجور والحوكمة والتبغ والكحول وهي عدة محاور.

سأبدأ بموضوع الجباية وهنا عدة نواب محترمون تحدثوا عن مسألة التهرب الجبائي والامتثال الجبائي والاقتصاد الموازي.

يمكنني القول أن ما قاله السادة النواب صحيح بالنسبة إلى أعوان المراقبة الجبائية على مستوى العدد نريد أن نعمل على أكثر عدد ممكن. تعرفون أن النظام الجبائي التونسي هو نظام جبائي يعتمد على التصريح التلقائي "c'est un système déclaratif" وبما أنه تصريح تلقائي فكل ما هو تلقائي يجب أن تتبعه المراقبة والمراقبة هنا وأشاطركم الرأي أنه بالإمكانيات المادية والبشرية لدى إدارة المراقبة الجبائية اليوم لا يمكنها أن تشمل الجميع لكن تحاول بالمعطيات وبتشابك المعطيات وبتطور وسائل الرقمنة في الإدارة كل ذلك ساعدنا على أن نشمل أكثر عدد ممكن من المؤسسات والأشخاص في ميدان المراقبة الجبائية.

تعمل الوزارة على مسألة الامتثال الجبائي ومقاومة التهرب الجبائي فمنذ انطلاق العمل معي في هذه الفترة عملنا على الأشخاص مثلما قال السادة النواب في الاقتصاد الموازي وهذا عبر عملية مسح.

هذا المسح شمل 181 ألف و588 مطالبا بالأداء، مثلا هذا المسح يمكنه أن يتعلق بأشخاص كانوا في النظام التقديري حولناهم للنظام الحقيقي أو مثلا أشخاص لا يتمتعون "بباتيندا" وجدنا 2862 مطالب بالأداء على امتداد سنة 2023 حتى موفى شهر سبتمبر 2023 لا يملكون تصريحا بالوجود، تمت التسوية وتم إدماجهم في منظومة المطالبين بالأداء.

كذلك عملت الإدارة على التخفيض في عدد الخاضعين للنظام التقديري كان لدينا في موفى سنة 2021 حوالي 411 ألف و503 مطالب بالأداء يدفعون حسب النظام التقديري، اليوم قلصنا من هذا العدد وأصبح 321 ألف و457 مطالب بالأداء حتى موفى شهر أكتوبر 2023.

هناك تكثيف لعمليات المراقبة الجبائية وخاصة اعتماد المراقبة المحدودة التي كانت في إطار قانون المالية لسنة 2022 والمراقبة المحدودة أدرجناها في قانون المالية لسنة 2022 لكي نكثف من عمليات المراقبة لأنكم تعلمون أن المراقبة المعمقة تتطلب من ناحية الآجال وقتا مطولا لذا لا نشمل عدة مطالبين بالأداء لديهم حالات إخفاء أو تهرب أو ما إلى ذلك.

إذن كثفنا المراقبة المحدودة وهناك 1124 مراجعة وعمليات المراقبة بالطريق العام وصلنا إلى 21 ألف و278 مراقبة لوسائل النقل.

تكثيف المحاضر الجبائية الجزائية، ما يقارب 30 ألف مخالفة جزائية تم رصدها.

تحدثتم عن التجارة الإلكترونية وأصحاب المحتوى وعملنا على هذا الجانب وركزنا خلية مختصة في هذا المجال بالإدارة العامة للأداءات وتمت مراقبة ما يقارب 20 ألف ملفا.

كذلك في إطار مقاومة التهرب الجبائي أعوان المراقبة الجبائية قاموا بـ 132 ألف و183 عملية تدخل.

وكذلك قامت الإدارة مثلما قلنا بالنسبة إلى الاقتصاد الموازي بإرساء خلية للعمل على التهرب الجبائي على مستوى التجارة الإلكترونية والمهن غير التجارية من خلال الولوج إلى المنظومات الإعلامية وأحد النواب سأل عن المنظومات الإعلامية.

وفريق العمل تم إحداثه منذ أوائل شهر أكتوبر 2023 وفيه عدة موظفين من مختلف الوزارات من ديوانة وأداءات والداخلية والتجارة والفلاحة والشؤون الاجتماعية، كل ذلك لكي نعمل على هؤلاء الذين كانوا غير معنيين بالجباية. يعني هناك خطة عمل عملت عليها الإدارة لإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد المنظم.

مسألة أخرى، السيد النائب المحترم تحدث عن نسب تتعلق بالاقتصاد الموازي فالنسب مختلفة وكل جهة تقدم ما يمثله الاقتصاد الموازي هناك من تحدث عن 40 و50 و70 ولكن حسب الدراسة التي قام بها معهد الدراسات الاستراتيجية لا بد من مزيد التدقيق في الأرقام وثبت أن أكثر أشخاص اليوم موجودين في القطاع الموازي لأنهم لا يملكون واجب التصريح بالوجود والباتيندا أغلبهم من القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري.

كذلك وبما أننا ما زلنا نتحدث عن القطاع الموازي أريد أن أذكر أن قانون تنظيم التجارة في تونس ينص على وجوب إصدار الفواتير بعنوان كل عملية منجزة وينص القانون على وجوب المطالبة بفاتورة الشراء عنوان كل عملية اقتناء والفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة كذلك يحدد واجب الفوترة ويحدد التنصيصات الوجوبية التي يجب أن تدرج بالفاتورة.

السؤال كذلك ما دمنا في القطاع الموازي لما لم نقم بتشاريع من خلالها نستقطب القطاع الموازي لكي يتم إدماجه في القطاع المنظم؟

أريد أن أعلمكم أن هناك تشاريع ونصوص وفصول أنجزت في هذا الخصوص، في سنة 2014 هناك إجراء جاء في قانون المالية يتعلق بإدماج القطاع الموازي، من يحترفون المهن الحرة والقطاع الموازي في التجارة والصناعة وتم التنصيص على مبالغ رجعنا بها إلى مدة عشر سنوات، لكن بكل صراحة كان الإجراء غير مثمر لم يأت أحد للمصالحة. هناك من يريد أن يكون مخفيا ويقول حتى لو صرحت بمبالغ زهيدة سأدخل في "fichier" وعندما أكون مخالفا أو غير مسوي لوضعيتي سيرجع لي أوتوماتيكيا.

في قانون المالية لسنة 2022 هناك إجراء بالنسبة إلى الأشخاص الذين يملكون مبالغ نقدا داخل الأطر المصرفية والبنكية أعلمناهم بأن البنك المودع لديه يقوم بخصم من المورد على المبالغ المودعة بنسبة 10 بالمائة مقابل الإعفاء من كل الضرائب والأداءات المستوجبة على المبالغ التي لم يتم دفع الضريبة بعنوانها، لكن نفس الشيء هذا الإجراء لم يحظ بإقبال ولم يقوموا بإيداع أموالهم بالبنوك.

في كل مرة يطرح موضوع القطاع الموازي أقول أن معالجة القطاع الموازي لا يكون فقط بالجباية، فالمعالجة تكون عامة وعلى كل مؤسسات الدولة وكل الفاعلين بما فيهم مجلس النواب أن يعملوا مع بعضهم لحثهم على الاندماج بالقطاع المنّظم.

من السهل انجاز نص والقيام بحل على المستوى التشريعي لكن هناك عقلية وهناك انخراط هذا ما يجب أن نتأكد منه، يعني هناك إجراءات صارت على مستوى قوانين المالية لحثهم على الاندماج في القطاع المنظم ولكن لا يوجد إقبال للمنخرطين في الإجراءات التي ذكرتها.

قمنا اليوم بمسألة الإجراءات المتعلقة بالنظام الجبائي المتعلق بالمبادر الذاتي، صحيح في قانون المالية لسنة 2018 قمنا بإجراء في هذا الخصوص ثم في سنة 2020 هناك إجراء قامت به وزارة التكوين وهذا الإجراء في الحقيقة لا يمكن لوزارة المالية تطبيقه لأن هذا الإجراء يقطع كليا مع إدارة الجباية وهذا غير معقول.

إذن حاولنا السنة الفارطة في إطار قانون المالية لسنة 2023 أن نلائم فيما بين القانون المنجز في سنة 2018 والمرسوم الذي صدر في سنة 2020 وعملنا على تدارك النقائص والإجراء اليوم موجود ووزارة التكوين تعمل الآن على منصة بالنسبة إلى المبادر الذاتي وهم أشخاص خارج القطاع المنظم سنستقطبهم، هناك مسألة بسيطة للأداء المستوجب دفعه مع حثهم على الانخراط في الأنظمة الاجتماعية لكي ينتفعوا بكل خدمات الأنظمة الاجتماعية.

ما دمنا نتحدث عن التهرب السيد النائب المحترم هشام حسني تحدث عن التسبقة على الواردات وقال كيف ينتفعون بها على مستوى الديوانة ثم لا يتم طرحها وهذا غير معقول. التسبقة على الواردات صحيح ننتفع بها في التوريد وهي بنسبة 10 بالمائة لكن هذه التسبقة في القانون تطرح من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات المستوجبة لاحقا.

أكثر الأشخاص الذين يجلبون منتوجات الاستهلاك الخاضعين لهذه التسبقة يدفعون 10 بالمائة ثم لا يوجد أي امتثال جبائي لا يوجد تصاريح ولا امتثال جبائي. بطبيعة الحال لا يمكنهم طرح 10 بالمائة بما أنهم لا يدفعون ضريبة على الدخل وضريبة على الشركات. هناك إجراء قمنا به في قانون المالية لسنة 2023 وفي إطار دعم الامتثال الضريبي 10 بالمائة بقيت قائمة للممتثلين جبائيا ويقومون بطرحها على الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات لاحقا لكن رفعنا بها بالنسبة إلى الأشخاص الذين يقومون بجلب منتوجات استهلاك ثم لا يمتثلون للضريبة ولا يدفعون الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ويدفعون 15 بالمائة عوضا عن 10 بالمائة على القيمة الديوانية للمنتوج الذي تم توريده.

هناك قرار بصدد الإصدار يعطي معايير تطبيق 15 بالمائة وستدخل حيز النفاذ ابتداء من غرة جانفي 2024.

عندما نتحدث عن القطاع الموازي نتحدث عن تداول الأموال نقدا، في الحقيقة هناك فرق هناك إجراء في سنة 2014 يتعلق بحجز الأموال نقدا وهو ما لا علاقة له بتداول الأموال نقدا بين المهنيين.

حجز الأموال نقدا هو إجراء ضد التهريب أنجز في سنة 2014 لكن ترشيد تداول الأموال نقدا بين المهنيين اليوم لدينا إجراءات في هذا الخصوص وهناك إجراءات ردعية من خلال توظيف خطية على كل من المقتني والبائع في إطار العمليات التجارية إذا تعاملا بمعاملات يكون فيها المبلغ أكثر من 5 آلاف دينار تطبق خطية على المشتري والبائع.

تحدث أحد النواب المحترمين عن البيع عبر القنوات التلفزية وأنهم يدخلون في القطاع الموازي وأنهم لا يدفعون الضرائب المستوجبة. تتساءلون عن عدم إصدار قانون في هذا الخصوص، لا

يستحقون قانونا لأنهم بالتشريع الجاري به العمل هم خاضعون، فكل من يحقق ربحا أو دخلا هو خاضع للضريبة بصرف النظر عن مصدره في إطار محل معروف أو عبر الوسائل الجديدة للتجارة الإلكترونية وصنّاع المحتوى جميعهم خاضعون ونعتبرهم مطالبين بالأداء.

المسألة مسألة مراقبة بامتياز وإدارة الأداءات تشتغل على هذا الموضوع ومثلما ذكرت أذنت بتكوين فريق للعمل على مجابهة هذه الظاهرة وهناك توظيف إجباري قامت به الإدارة العامة للأداءات ضد المتهربين في هذه الأنشطة في هذا المجال وسنواصل العمل لنشمل أكثر عدد ممكن من الأشخاص المطالبين بالأداء ويدخلون في إطار نطاق توظيف الأداء أي أنهم في " champ d'application de l'impôt" لكنهم متهربون وإدارة الجباية تعمل عليهم اليوم وهناك أرقام في هذا الخصوص ولدينا قرارات توظيف إجباري صدرت في حقهم ولنا الأرقام ولنا حتى القائمات.

تحدثتم عن موضوع يدخل في إطار القطاع الموازي، سماسرة السيارات، هذا الموضوع يعرفه جميع التونسيون لكن هناك إجراء قمنا به في قانون المالية لسنة 2022 خضعنا التواكيل للتسجيل والغاية من هذا الإجراء هو تجميع المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين يمتهنون السمسرة في بيع السيارات عبر التواكيل. قمنا بهذا الإجراء لن نأخذ منه مداخيل جبائية أكثر منه استقصاء لتوظيف الضريبة على هؤلاء الأشخاص.

تحدثتم عن تبسيط الإجراءات الإدارية بالنسبة إلى وزارة المالية، تم جرد وتقييم 647 إجراء وتم تبسيط 441 إجراء، حذفنا 19 إجراء وما زلنا نعمل على 187 إجراء وستتم المصادقة على النتائج النهائية بعد عرضها على مجلس وزاري في هذا الخصوص.

تحدثنا عن الامتيازات العينية، هناك نائب تحدث عن المنح التكميلية والمبالغ التكميلية التي بإمكان أي موظف أو خبير التمتع بها علاوة عن الأجر الأصلي. في مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات لا يوجد منحة غير خاضعة للضريبة فكل المنح خاضعة للضريبة.

الفصل 38 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات فيه قائمة مفصلة على سبيل الحصر "exhaustive" فيها الاستثناءات التي نعفي فيها هذه المنح التكميلية بخلاف ذلك كل المنح هي خاضعة للأداء ومن يقوم بدفع هذه المنح هو المدين الفعلي وهو مطالب بالقيام بالخصم من المورد وإذا لم يتم الخصم من المورد تعرفون أن هناك عقوبة يدفعها المدين تساوي المبلغ غير المخصوم.

قلتم أن قانون المالية لا يحوي عفوا جبائيا لكن بعض النواب انتقدوا مسألة العفو الجبائي وأنه ضد الامتثال الضريبي ونحن نظلم الأشخاص الممتثلين ويبقى المتهربون في انتظار قدوم العفو ثم نتخلى عن الخطايا يعني كل كيف ينظر من منظوره.

نحن في قانون المالية لهذه السنة كسلطة تنفيذية قدمنا عفوا ليس في الجباية، ليس في الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات بل في المعاليم البلدية التي هي على العقارات المبنية وعلى العقارات غير المبنية وفي مفهومنا للأشياء هي معاليم وهي معاليم مقابل خدمة وليست ضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات هذا من ناحية، من ناحية أخرى لمن ترجع هذه المعاليم؟ ترجع للبلديات.

أنتم تعلمون اليوم الوضعية المالية المتردية للبلديات وجاء الطلب من هذا المصدر ومن الوزارة المعنية لتنمية الموارد الذاتية لهذه المؤسسات.

بعض النواب المحترمون تحدثوا عن موضوع تهريب الأموال وذكروا بالأخص دبي، في هذا الأساس أود القول أن الدولة التونسية عملت على هذا المجال والإدارة العامة للأداءات تعرفون اليوم يوجد فيها وحدة التبادل الدولي للمعلومات التي قامت بتوجيه طلبات دولية للمعلومات إلى دولة الإمارات حول معطيات بشأن الأصول والأملاك والمنقولات والسندات التي يملكها أشخاص تونسيون.

بلغ عدد الطلبات 99 طلب لكن في الحقيقة أريد الإشارة إلى ضعف منسوب الردود على هذه الطلبات حيث توصلت الإدارة بإجابات جزئية من مجموع 14 طلب تم توجيهه في سنة 2022 توصلنا إلى إجابتين فقط من أصل 5 طلبات تم توجيهها في حين أننا لم نتوصل في سنة 2023 بالطلبات التي أرسلناها إلا بثلاث إجابات ولو أنها مؤطرة بالقانون، تعلمون أن تونس منذ سنة 2014 منخرطة في الاتفاقية الدولية لتبادل المعلومات وكل البلدان المنخرطة في هذه الاتفاقية العالمية التي تنص على تبادل المعلومات في هذا الخصوص وهنا أتحدث عن تبادل المعلومات في الميدان الجبائي.

بالنسبة إلى الأسئلة التي طرحها عدة نواب بخصوص تهريب الأموال لهذه المنطقة، الإدارة الموجودة بالإدارة العامة للأداءات والمكلفة بتبادل المعلومات عملت على الأشخاص المعنيين بهذه الطلبات لكن في الحقيقة التجاوب لم يكن في مستوى المأمول بالنسبة إلى الإدارة. فعندما تطلب الإدارة تعيد التذكير مرة ومرتين للحصول على المعلومات اللازمة.

السيدة النائبة المحترمة ذكرت السلطات الألمانية وقلت أن دورها في هذا الأساس. الجانب التونسي قام بمراسلة السلطات الألمانية قصد مدها بالمعلومات الخاصة بالتونسيين الذين يملكون عقارات بالإمارات لأن ألمانيا صرحت أنها مستعدة لإعطاء المعلومات لكل دولة تطلب منها لكن كذلك الطلب ورد على الجانب الألماني ولا أريد أن أسبق الأحداث لأنه إلى حد الآن لم يرد علينا الجواب.

ما دمنا نتحدث عن المراقبة وجميعكم تحدثتم عن الانتدابات ولكي نصل إلى النتائج المأمولة لا بد من ضخ الإمكانيات اللازمة في مصالح المراقبة الجبائية.

تم تخصيص 365 خطة انتداب جديدة بعنوان سنة 2024/2023/2022 وذلك قصد تعزيز مصالح المراقبة الجبائية بموارد بشرية إضافية وتقليص عدد الملفات الجبائية التي يتم معالجتها من قبل كل عون. كما تم تدعيم عدد المراقبين على مستوى الإدارة العامة للأداءات بموظفين من إدارات أخرى عبر آلية التنقل الوظيفي.

وردت علينا عدة أسئلة بالنسبة إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية خاصة على مستوى إحداث القباضات، تسعى وزارة المالية قدر الإمكان خاصة في ظل ندرة الموارد البشرية إلى دعم شبكة القباضات المالية وتقريب الخدمات من المواطن في مختلف جهات الجمهورية خاصة بالمناطق الداخلية، لكن يبقى هذا الموضوع يخضع إلى عدة اعتبارات تتعلق بمرجع النظر الترابي للقباضة المزمع إحداثها على غرار عدد السكان وعدد القباضات بالجهة والنسيج الاقتصادي والجبائي بالمنطقة والمسافة الفاصلة مع أقرب قباضة

ومنها ما يتعلق بعدد الجماعات المحلية والبلديات وحجم ميزانيتها وعدد الفصول المثقلة بما يراعي نسبيا المردودية المنتظرة وخاصة أن كلفة تسيير قباضة مالية يبلغ تقريبا 60 ألف دينار يضاف إليها 100 ألف دينار كلفة التركيز الأولي وكلفة أجور لا تقل عن 250 ألف دينار.

وبالتالي تسعى الوزارة إلى ترشيد هذه الإحداثات خاصة أنه في السنوات الأخيرة تم التعهد بإحداثات لكن نظرا إلى الصعوبات العملية لم يقع ترسيم هذه الإحداثات وفتح القباضات رغم المجهودات المبذولة علما أنه منذ سنة 2020 تم إحداث 9 قباضات جديدة وستشهد الأيام القادمة فتح القباضات المالية بكل من بورويس من ولاية سليانة وسكرة من ولاية أريانة والقباضة البلدية بالزهراء من ولاية بن عروس واستكمال إجراءات فتح القباضة المالية بالسبالة من ولاية سيدي بوزيد. إعادة فتح القباضة البلدية بمنزل بورقيبة وسيتم العمل على ترسيم بقية الإحداثات بكل من سيدي علي بن عون وسيدي ثابت وقباضة بلدية قربة من ولاية نابل.

بعض النواب المحترمين تحدثوا عن تعميم منظومة "GNB" للتصرف في موارد ميزانية البلديات، يجري التنسيق مع وزارة الداخلية والمركز الوطني للإعلامية لتعميم هذه المنظومة على كل البلديات وتطوير جيل جديد من هذه المنظومة بهدف دعم استخلاص الموارد الذاتية للبلديات.

عدد البلديات المجهزة 188 بلدية من جملة 350، عدد القباضات المجهزة 121 قباضة إضافة إلى 17 وكالة مقابيض.

هناك مجهود لرقمنة عمل البلديات يتم في هذا الخصوص.

في خصوص مسألة زملائنا عدول الخزينة، الوزارة والإدارة تثمن دور عدول الخزينة في مجال استخلاص الديون العمومية وقد تم دعم هذا السلك الذي تمتع بنظام أساسي خاص مكنهم من عديد الامتيازات بعد أن كانوا في وضعية هشة.

العدد الحالي 506 عدلا ويتم تدعيم هذا العدد بـ 200 انتداب جديد تم ترسيمه في ميزانية 2023 وتم الإعلان عن فتح المناظرة منذ شهر أكتوبر 2023 لانتداب 200 عدل خزينة.

في بعض الأحيان يتم اللجوء إلى عدول التنفيذ لتبليغ بعض الأعمال وهي حالات استثنائية في بعض البيوعات العقارية التي تستوجب تكليف محامي أو بعض الأعمال الخاصة مثل عقل على الأسهم أو حالات أخرى.

بالنسبة إلى المنح والامتيازات، الوزارة بصدد النظر في إطار ما هو ممكن لمراجعة بعض عناصر هذه المنح وتحسينها.

هناك بعض الأسئلة تقدمت بهم السيدة النائبة فاطمة المسدي بخصوص التبغ والكحول.

قلت السيدة المسدي أن هذا القطاع تشوبه عدة تجاوزات ألم يقدر عليه أحد؟ هذا ما قلته سيدتي، هذه الوزيرة التي تمثل أمامك استطاعت التحكم فيه ومنذ مدة هو محل تدقيق من "CGF"، مهمة أذنت بها منذ أشهر للقيام بعملية تدقيق جد دقيقة وهناك نتائج.

هيئة الرقابة بوزارة المالية تقدمت بتقرير لبعض النتائج لكن هناك أوجه أخرى، مهمة الرقابة جارية وتم اتخاذ قرارات لتحسين حوكمة الوكالة والرفع من قدرتها الإنتاجية.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى مصنع التبغ بالقيروان "MTK" والهدف هو مزيد تسويق المنتوج المنظم للاستجابة لحاجيات السوق.

هناك حملة وطنية من طرف مصالح الديوانة يقومون كذلك بمجهود جبار للتصدي لتجارة التبغ المهرب وتم حجز ما يقارب 30 مليون علبة مهربة. في الأشهر الأولى من سنة 2023 ما دمنا نتحدث عن السجائر تم حجز مبلغ 5،9 م د، هذه مبالغ في إطار العمليات النوعية التي تقوم بها الإدارة العامة للديوانة في هذا الصدد.

مثلما رأيتم هناك نتائج على مستوى حجز علب السجائر وعلى مستوى المبالغ التي حجزتها الإدارة العامة للديوانة في العشرة أشهر الأخيرة بالنسبة إلى التبغ.

السيدة النائبة المحترمة قالت الدولة تحتكر إنتاج التبغ، أولا لا بد أن نتفق بأن اليوم لا يوجد اقتصاد أو قطاع في العالم غير معني بظاهرة الاقتصاد الموازي وهدف الدولة هو الحد من هذه الظاهرة بقدر الإمكان والإمكانيات. بالأرقام يؤمن تقريبا القطاع الحالي يعني المنظم للتبغ نسبة 80 بالمائة من حاجيات السوق، القطاع المنظم وبمبالغ سنوية جملية بما فيه الأداءات بحوالي 3100 م د وهذا الرقم مسجل آخر سنة 2022 أي بالأرقام التي لدينا من الوكالة المبلغ الذي يدور في القطاع الموازي ما يقارب 700 م د.

بالنسبة إلى وكالة الكحول، هي مؤسسة وطنية مكلفة بالتزويد وكذلك لديها "monopole" مثل التبغ مكلفة حصريا بتزويد البلاد بمادة الكحول وقد كانت قبل 2019 في وضعية متوازنة وتؤمن حاجيات البلاد بصفة عادية، متى شهدت اضطرابات؟ شهدت صعوبات منذ بداية سنة 2020 في إطار تأمين شراءات الكحول نتيجة جائحة كورونا وإقرار الدول المنتجة لهذه المادة أغلبها تقريبا منع تصدير مادة الكحول لاستعمالها محليا في إطار مجابهة الجائحة مما أدى إلى ارتفاع أسعار الشراءات وصعوبة تأمين الصفقات، وفي هذا الإطار تم اعتماد الإجراءات بالتنسيق بين وزارة المالية وهذه المؤسسة ساعدناها حينها كوزارة المالية وتحصلت على قرض خزينة لتأمين باقي حاجيات الشراءات واستوعبنا تدريجيا كلفة الشراءات عبر الترفيع في أسعار البيع كذلك ضبطت الوزارة مع الوكالة تصور لإنشاء وحدة صناعية وطنية لإنتاج الكحول وتعلمون جيدا المشكل الذي حدث خلال تلك الجائحة هو ما جعلنا نفكر ونتصور لإنشاء وحدة صناعية وطنية لإنتاج الكحول وهناك فريق يعمل على هذا التصور.

بالنسبة إلى تعصير الديوانة فإن الديوانة تعمل على هذا المجال وقد تم إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة المالية لإنجاز مشروع اقتناء وتركيز النظام المعلوماتي الجديد للديوانة وتم إصدار أمر يضبط طرق سير هذه الوحدة وانطلق الشروع فعليا في تركيز هذا النظام المعلوماتي بتمويل من البنك الدولي بقيمة 26 مليون دينار.

لقد تحدث عدة نواب محترمون حول الامتيازات الجبائية، هناك من يقول ندعو إلى ترشيد هذه الامتيازات ونائب آخر يدعو إلى حذفها نهائيا لأنها تعتبر مصاريف وهذا صحيح " les avantages fiscaux et financiers sont des dépenses fiscales" وتتضمن الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية التي قدمناها لكم ملحقا يتعلق بالنفقات الجبائية من فضلكم اطلعوا عليه وستتبينون حجم النفقات التي تصرفها الدولة على الامتيازات الجبائية المالية لأن هناك عدة نواب وعدة هياكل أخرى يقولون أن الدولة لا تمكنهم من الامتيازات وهناك من يقول أننا قمنا بتخفيض الامتيازات وآخر يقول أننا قمنا بسحبها بل هناك امتيازات ولكن تم ترشيدها، لماذا؟ لكي

توجه الامتيازات إلى القطاعات التي تستحقها والقطاعات ذات الأولوية للتنمية الجهوية وللفلاحة وللتكنولوجيا ولكل ما هو رقمي وللمؤسسات الناشئة ولكن هناك قطاعات تحصلت على امتيازات عديدة واليوم في إطار الترشيد هناك تحكم وترشيد في الامتيازات الجبائية، مع العلم أن هناك العديد من النواب الذين تحدثوا عن الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة، هناك امتيازات جبائية تم التنصيص عليها في مشروع قانون المالية لسنة 2024 وهذا بدراسة مع وزارة البيئة ومع وزارة الصناعة ومع وزارة التكنولوجيا وكل ذلك مدروس ويتطلب هذا المجال التشجيع ودعم الدولة.

لقد قدم أحد النواب سؤالا يطلب استفسارا عن صلاحيات الإدارة العامة للديوانة فيما يتعلق برفع المخالفات الصرفية، السيد النائب المحترم هناك الفصل 24 من القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 المتعلق بالتشريع المتعلق بالصرف وبالتجارة الخارجية الذي يكلف أعوان الديوانة ومأموري الضابطة العدلية وأعوان وزارة المالية بتحرير المحاضر المتعلقة بالعملة، إذا الديوانة قانونيا مؤهلة لرفع هذه المخالفات.

بالنسبة إلى الانتدابات فقد تحدثتم عن النقص علاوة على عدول الخزينة وفي هذه الفترة 2024/2022 تم الترخيص في انتدابات لفائدة مصالح الديوانة والإدارة العامة للمحاسبة والإدارة العامة للأداءات وتبلغ الإنتدابات الخارجية 1455خطة والتنقل الوظيفي 800 خطة الى جانب الانتدابات عن طريق مدارس التكوين "IEDF,IFID,ENA" والأكاديمية العسكرية والبحرية التي يعود الأفواج منها بعد الانتهاء من تكوينها إلى وزارة المالية.

هناك سؤالا يتعلق بالوسطاء بالبورصة، يخضع هذا النشاط إلى رقابة هيئة السوق المالية ولا يمكن القيام بهذا النشاط إلا بعد الحصول على ترخيص كما أن وسطاء البورصة مطالبون بتطبيق القانون الأساسي بخصوص اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه حرفائهم وتقوم هيئة السوق المالية ضمن أعمالها الرقابية بمراقبة مدى احترام وسطاء البورصة وشركات التصرف للواجبات القانونية المحمولة عليها وفي خلاف ذلك يطبق القانون.

أحكام القانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال ينص على تسليط عقوبات على وسطاء وشركات التصرف التي لا تحترم إجراءاتها في علاقة بمنع غسل الأموال ومن بين أعضاء لجنة التحاليل المالية هناك خبير عن هيئة السوق المالية وهو ضمن هذه اللجنة التي تعمل على الحد من عدم احترام الإجراءات التي لها علاقة بمنع غسل الأموال.

لقد تحدثت عن مسألة التمويل في لجنة المالية وعن مختلف الجهات الممولة وعن دور "BTS" البنك التونسي للتضامن وجمعيات القروض الصغرى في مجال التمويل الصغير. يتم تمويل جمعيات القروض الصغيرة باعتمادات تضخها الدولة تحت تصرف البنك ثم إبرام عقود برامج مع 200 جمعية ينتفع بالقروض الصغرى الأشخاص الذين ينتمون إلى العائلات المعوزة والفئات الضعيفة يصل مبلغ القرض إلى 10 آلاف دينار ونسبة الفائدة ضعيفة لا تتجاوز 5% وقد بلغ عدد المنتفعين بالقروض الصغرى خلال سنة 2023 من الجمعيات 13102 منتفع ومنذ انطلاق هذه المنظومة إلى سنة 2023 بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة عددا كبيرا أكثر من 1 مليون قرض صغير وحصة المرأة في هذا العدد 58.8 % ويستحوذ القطاع الفلاحي على نسبة مهمة 43.4% والمهن الصغرى 16.7% والتجار 21.7% وبالنسبة إلى النسبة العامة للاستخلاص فهي في حدود 85 % .

هناك سؤالا يتعلق بقرار السيد وزير الفلاحة لسنة 2000 متعلق ببيع المواد الصيدلية المعدة للاستعمال البيطري وحسب المعطيات التي قدمها زملائي الآن يقولون أن الفصل 2 من هذا القرار يرخص للصيدلية المركزية بيع المواد الصيدلية المعدة للاستعمال البيطري حسب قائمة تضبط حسب السعر للعموم بعد خصم هامش الربح الجاري به العمل لفائدة صيادلة البيع بالتفصيل وتدفع المبالغ المخصومة لفائدة الصيدلية المركزية التي تقوم بتحويلها لفائدة صندوق التشغيل غير أنه لم يتم إلى حد الآن ضبط القائمة نظرا إلى صعوبة تطبيق هذا الإجراء، اقترحت وزارة الفلاحة تنقيح هذا القرار وإذا كانت لديكم مناسبة مع السيد وزير الفلاحة بإمكانكم الحصول على أكثر معطيات في هذا الخصوص.

السادة النواب المحترمون، تحدثتم عن مسألة الضمان الممنوح المؤسسات العمومية يصل إلى 8 آلاف مليون دينارا هذا ما ذكرته النائبة المحترمة وقد سألت عن مآلها، أريد أن أقول لك السيدة النائبة أنه بالنسبة إلى مسألة الضمان فإنه على مستوى كل قوانين المالية يتم ضبط مبلغ للضمان لكي تلتجئ كل مؤسسة عمومية تمر بوضعية مالية صعبة إلى الاقتراض البنكي فهي لا تتمكن من ذلك إلا بضمان من الدولة وإذا لم ترسم وزارة المالية في قانون المالية مبلغ الضمان ليس بإمكانها الضمان.

سأعطيك مثالا اليوم في قانون المالية التعديلي المبلغ الأقصى الذي رصدناه يتمثل في 8 مليار دينار لمنح ضمان الدولة للمؤسسات العمومية إلى غاية 20 نوفمبر 2023 لم يتم منح إلا مبلغ 4.9 مليار دينار موزعة كما يلي، نحن نقوم بترسيم مبلغ أقصى ولكن بإمكاننا عدم استعماله مثل ما وقع سنة 2023 وضمنا قروضا خارجية بـ 2 مليار دينار وداخلية بـ 2.9 مليار دينار ولكن السيدة النائبة أريد توضيح مسألة فإن منح الضمان لا يعني أن الدولة ستسدد القرض وفي هذا الصدد لم يتم تفعيل الضمان بعنوان القروض الخارجية إلى حد اليوم أي أن المؤسسة التي نضمن فيها هي التي تعمل على سداد القرض.

أما بالنسبة إلى ضمان القروض الداخلية فإن تفعيل الضمان كان في عمليات قليلة جدا وبمبالغ ضعيفة جدا لم تتجاوز سنة 2023 ما يقارب 6.3 مليون دينار، أي أن الدولة في كل الحالات تضمن وترسم مبلغ الضمان ولكن الدولة لا تسدد المبلغ في آخر الأمر.

لقد تحدثتم عن المقابيض خارج الميزانية "hors budget" تسوية العمليات الخارجة عن الميزانية تقوم به القباضات بصفة دورية وبدون تأثير عن السيولة والخزينة ولكن المجهودات لها بلا شك تأثيرا على جودة حسابات المحاسبين العموميين وهو ما تسعى إلى ضمانه وتحقيقه الإدارة العامة للمحاسبة العمومية.

السادة النواب المحترمون، بخصوص السؤال المتعلق باسترجاع الأموال المنهوبة فكما تعلمون بالنسبة إلى هذه المسألة وأعتقد أن السيد وزير الخارجية قد تفاعل معكم في هذا الموضوع وبصفة عامة فإن هذه المسألة موكولة للسيد المكلف العام بنزاعات الدولة بعد

أن تولت لجنة محدثة للغرض لدى البنك المركزي التونسي للقيام بهذه المهمة وقد دامت لمدة أربع سنوات ولكن هناك صعوبات كبيرة بسبب عدم تعاون عديد البلدان في إطار استرجاع هذه الأموال، لكن السيد رئيس الجمهورية أذن بإحداث لجنة خاصة برئاسة الجمهورية تترأسها وزارة الخارجية وتتركب من وزيرة المالية ووزيرة العدل ووزير أملاك الدولة ومحافظ البنك المركزي والمكلف العام بنزاعات الدولة وممثل عن الديوان الرئاسي للعمل على استحثاث استرجاع الأموال المنهوبة واللجنة بصدد وضع خطة عمل جديدة لعرضها على سيادة رئيس الجمهورية قبل موفى هذه السنة وأعتقد أن هذا نفس الجواب الذي قدمه زميلي في الحكومة السيد وزير الشؤون الخارجية.

كما تحدثتم أيضا حول ارتفاع "les commissions bancaires" في البنوك ولكن وزارة المالية لا تقوم بتحديدها فهذا يدخل في مجال القطاع البنكي ويوجه هذا السؤال إلى السيد المحافظ.

كما ذكر العديد أن قانون المالية قانون محاسبي لا يترجم الانتظارات وقد أجبتكم عن ذلك سابقا ولكن سأعيد القول وأيضا السيد النائب المحترم مشكور تدخل في هذا المجال كما ذكرتم أن قانون المالية يتشابه مع القوانين السابقة ولكننا نحن نعمل بأطر قانونية لا أدري كيف يمكن لنا أن نشتغل اليوم هل سنتخلى عن القانون الأساسي للميزانية ونعمل على أشياء أخرى وقد أجبت في السابق عن مسألة الاختيارات في الإجراءات وذكرت أن الوزارة تتعرض لإكراهات تتعلق بالتوازنات المالية واختيارها لبعض الإجراءات تندرج في إطار التوصل إلى توازنات مالية وعندما تقومون باقتراح إجراءات فإن القانون الأساسي ينص إنه إذا كانت لديها تأثيرا على التوازنات فلا يمكن إدراجها إلا إذا وجدنا ما يقابلها والسادة النواب يعلمون كل ذلك.

هناك من تحدث عن مسألة عدم حذف المساهمة الاستثنائية صحيح أنه كانت هناك مساهمة سنة 2016 وسميناها استثنائية وقد وقع خصم يوم عمل في تلك الفترة وقد كانت استثنائية وفرضت خلال سنة واحدة فقط ولكن هذه المساهمة لا تسمى استثنائية وهي "CSS" وهي المساهمة التضامنية الاجتماعية لكي نكون متفقين فهي ليست استثنائية وهي دائمة في الزمن وقد أحدثت في إطار تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية وقد تبينتم في السنة الفارطة أننا قمنا بالترفيع فيها، لماذا؟ لدعم تمويل الصناديق الاجتماعية وإيفاء الصناديق بتعهداتهم تجاه زملائنا المتقاعدين وهذا ما قمنا به وأكثر مساهمة تدفع اليوم من قبل القطاع المالي وهذا موجود وقد كانت تقدر بـ 1% للموظفين والأشخاص الطبيعيين فخفضناها إلى 0.5 % بالنسبة إلى الموظفين وحاولنا تقليص عبئها على الموظفين ولكن زدنا للقطاع المصرفي والقطاعات المربحة الأخرى ولكنها دائمة في الزمن، لماذا؟ لأنها تساهم في التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية.

هناك سؤالا آخر تقدمت به النائبة المحترمة السيدة المسدي والنائب المحترم السيد ياسين مامي يتعلق بمسألة التسميات في الخطط العليا في وزارة المالية وقد ذكرت السيدة النائبة السؤال التالي وقد قمت بكتابته حول وجود تعيينات مبنية على القرابة والصداقة وسأجيبها حول ذلك.

السيدة النائبة المحترمة، منذ استلامي للمسؤولية كان ذلك بتكليف وثيقة من سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 2 أوت 2021 إذا كانت هناك أسئلة من هذا النوع فلما لا تسألون أيضا الأسباب التي كانت وراء إنهاء مهامي قبل 25 جويلية أدعوك السيدة النائبة إلى معرفة ذلك، عندما تسلمت هذه المسؤولية حينها كنت خارج وظيفتي قبل 25 جويلية لأسباب لن أقوم بذكرها ولكن وزارة المالية بأكملها يعلمون ذلك وكل الإدارات العمومية.

إذا قمنا بتثبيت أو بمواصلة تثبيت المسؤولين بالوزارة الذين أثبتوا كفاءتهم ودائما أقول أن العاملين بوزارة المالية هم جنودا وقد أثبتوا كفاءتهم ونظافة أياديهم، التسميات الجديدة تم فيها إعطاء الأولوية لأبناء الوزارة الأكفاء الذين كانوا مظلومين خلال المنظومة السابقة وأعرفهم جيدا وقد قضيت 32 سنة في وزارة المالية ولا يوجد أي شخص لا أعرفه هناك.

إذا أعطينا الأولوية في التسميات الجديدة لأبناء الوزارة الأكفاء النزهاء والذين ظلموا في النظام الذي كان قبل 25 جويلية إلى جانب السيرة الذاتية هناك أبحاث أمنية تقوم بها أجهزة الدولة من كل المواقع وتعلم كل شخص ما عليه وما ورائه وفي الأخير وكما تعلمون فإن إصدار أوامر التسميات هي من مشمولات السيد رئيس الجمهورية الذي يقوم بتسمية الوظائف العليا ووزيرة المالية تقدم اقتراحا ثم تتم التسمية.

هذا على مستوى الإدارة المركزية، على مستوى الإدارات المتفرعة وسأتحدث حول التجربة التي خضتها على مستوى البنوك التي كانت فيها أماكن شاغرة على مستوى الإدارة العامة وسأذكر على سبيل الذكر بنك الإسكان والبنوك المشتركة والبنك التونسي السعودي والبنك التونسي الإماراتي والبنك التونسي الليبي بإمكانكم القول أنه لأول مرة تقوم وزيرة المالية بـ"l'appel à candidature" بوزارة المالية لأنني بكل صراحة لا أعرف الموظفين الذين يعملون في مواقع المؤسسات البنكية فهؤلاء ليسوا من الذين يعملون بالوزارة فأنا أعرف جيدا المديرين العامين بوزارة المالية فاعتمدنا على "l'appel à candidature" فهو من قام بالتعيينات في البنوك المشتركة مثل بنك الإسكان وقد تم اختيار كفاءة وقد واجهت صدا من أشخاص يعملون في البنك لكي لا يقع تعيين ذلك السيد الذي تم اختياره حسب مقتضيات التناظر وأرادوا تغييره وتغيير " l'appel à candidature" ولكن "j'ai dit non" لأني إذا وافقت على ذلك حينها لن تكون هناك هيبة الدولة وأنا موجودة لترسيخ هيبة الدولة وكل ذلك مكتوبا ومنشورا وبإمكانكم معرفته بالتدقيق.

السيدة النائبة المحترمة، بخصوص وجود مسؤولين تجمعهم صداقة فأنا صديقة كل وزارة المالية بما أن لي أقدمية هناك فهم جميعا زملائي وأصدقائي، كما أن هناك قرابة مع المسؤولة الأولى بالوزارة، سأكون صريحة أكثر "je suis directe" كل ذلك ذكر على مواقع التواصل الاجتماعي فإن ذلك إن دل على شيء فلأنني أعمل وأنجز وأطبق القانون على الجميع ومن لا يقوم بكل ذلك لن يذكر في مواقع التواصل الاجتماعي ولكن ذلك لن يزيدني إلا إقداما وحزما وإرادة لكي أخدم بلادي في هذا الظرف الصعب وسأواصل في نفس المنهج.

إذا سأعود إلى سؤال السيدة النائبة المحترمة حول مسألة صلة القرابة وهذا ما كتب على وسائل التواصل الاجتماعي وقد قال السيد الرئيس أن الدولة لا تدار عبر مواقع التواصل الاجتماعي وقد ذكر أن السيدة الوزيرة قامت بتسمية أختها مديرة عامة، السيدة المزعمة أنها أختي وأنا أتشرف بعلاقتي الأخوية بها لأنها إطار يشرف

وزارة المالية، لديها أقدمية بوزارة المالية ما يقارب 24 أو 25 سنة وهي خريجة "ISG" وأتمت المرحلة الثالثة ووقعت تسميتها مديرة عامة بالنيابة منذ سنة 2017 بمقتضى أمر عدد 618 لسنة 2019 بتاريخ 15 جويلية 2019، مديرة عامة للمساهمات إذا ليست وزيرة المالية من قامت بتسميتها وهذا ما يكتب عنه ليلا صباحا أعتقد أني قمت بالإجابة عن ذلك.

لقد تحدث السيد النائب المحترم عن كل ما يتعلق بولاية القصرين أريد منكم أن تعطوني مهلة لأني سأحضر غدا مع وزارة الاقتصاد وسيجيبونكم زملائي في وزارة الاقتصاد عن كل ما يخص هذه الولاية بالتدقيق.

بالنسبة إلى سؤال السيد النائب المحترم السيد المشري أعتقد أنه غير موجود الآن لقد غادر ولكن سأجيبه وقد ذكر أنه بإمكاننا الحصول على 100 مليار دون اللجوء إلى القروض، في الحقيقة لقد جئت عديد المرات إلى هذا المجلس الموقر وعقدت الكثير من الجلسات مع لجنة المالية وهنا أريد أن أوجه تحية كبيرة إلى أعضاء اللجنة على رأسهم رئيس اللجنة والأعضاء الذين لم نر منهم سوى الاحترام المتبادل، الحفاوة و النقاش الشفاف كذلك الأمر على مستوى الجلسة العامة فقد كنت أحضر سابقا في المجلس في كل قوانين المالية مع المديرين العامين والوزراء وكنا نتبين كل ذلك معا وأقول في بعض الأحيان أن هناك وجه آخر أو تصرف آخر أو هناك صورة تحسنت وقد كان من المفروض أن يبقى معنا السيد المشري لأني لن أسكت على قول تلك الكلمة " الغباء" لأن زملائي الحاضرين معي اليوم هم من خيرة ما أنتجت وزارة المالية من إطارات عليا وهذا غير معقول وغير مقبول، كان بإمكانه أن ينقد كما يشاء وأن يقوم بتقديم اقتراحات عملية وبناءة ولكن بدون أن يقع توصيف إطارات عليا للدولة بتلك الأوصاف.

تعلمون جيدا ما تقوم به وزارة المالية اليوم وبالنسبة لي فأنا لا أقبل هذه العبارة من نائب يدخل في إطار مجلس نواب شرعي منتخب بعد 25 جويلية، بكل صراحة لا أستطيع أن لا أسوق هذه الملاحظة كما تحدث عن مسألة إمكانية جلب 100 مليار وحول إهدار المال العام وأنا أدعوه إلى تقديم ما يثبت ذلك.

لقد تحدث العديد منكم حول الأطباء وأصحاب المهن الحرة كل ذلك يندرج في إطار التصدي للتهرب الجبائي، في الحقيقة هناك تحسنا كبيرا على مستوى رقابة هذه الفئة وهناك من انخرط في الامتثال الضريبي وهناك تحسن على مستوى المردود الجبائي والمساهمة في المداخيل الجبائية على مستوى الضريبة على الدخل المتأتية من المهن الحرة وعلى مستوى النتائج.

هناك العديد من الأسئلة التي تتقاطع مع بعضها البعض أظن أننا سنجتمع في الأيام المقبلة على مستوى قانون المالية من 6 إلى 10 ديسمبر سأكون معكم يوميا في هذا المجلس الموقر وسأمدكم ببقية التفاصيل في الأيام القادمة وأوجه إليكم التحية مرة أخرى وحضورنا هنا يشعرنا براحة كبيرة ونطلب منكم أن يكون نقدكم بناء وفي إطار الاحترام المتبادل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها.

والآن سنمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 48 للقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

الرجاء تمكين اللجنة من المصدح.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة المالية

-اعتمادات التعهد.....1.303.963.000دينار

-اعتمادات الدفع.....1.358.000.000دينار

-الحسابات الخاصة في الخزينة.....100.000دينار

-حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين 100.000دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

124 نعم، 8 محتفظ، 3لا، المجموع 135.

تمت إذا تبعا لنتيجة التصويت المصادقة على اعتمادات مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكرا موصولا للسيدة سهام البوغديري نمسية وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم كما أتقدم شخصيا بعبارات التقدير والثناء على مجهودات وزارة المالية والتي تفانت في الحضور أمام لجنة المالية بكل رحابة صدر وكانت متعاونة إلى أقصى درجة في خصوص ما يتعلق بما يشمل لجنة المالية التي أتقدم لها بدوري بكل الشكر والثناء على المجهودات التي قدمتها خلال المدة الفارطة.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نواصل أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة التاسعة والنصف صباحا لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الثامنة وخمس وثلاثون دقيقة مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد حسن جربوعي بتاريخ 19 أكتوبر 2023 والسيدة النائبة سيرين بوصندل بتاريخ 31 أكتوبر 2023 والسيد النائب محمود العامري بتاريخ 31 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها يوم 22 نوفمبر 2023.

وتقدم السيد النائب صلاح الفرشيشي بتاريخ 17 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقى الإجابة عنه يوم 17 نوفمبر 2023.

كما تقدم السيد النائب مختار العيفاوي بتاريخ 11 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية وتلقى الإجابة عنه يوم 20 نوفمبر 2023.

وأخيرا تقدمت السيدة النائبة نور الهدى السبائطي بتاريخ 23 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيدة الوزيرة المكلفة بالاقتصاد والتخطيط وتلقت الإجابة عنه يوم 21 نوفمبر 2023.

السؤال الكتابي

للنائب حسن الجربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: طلب تجهيز قاعات إعلامية

بلغنا عديد التشكيات من أولياء التلاميذ في معتمدية منزل شاكر –ولاية صفاقس وذلك بخصوص ضعف أبناءهم في مادة التربية التكنولوجية وعند اتصالنا بمديري المدارس في عمادتي "ماجل درج-بوجربوع -بشبكة-العوادنة-العشاش-شعلاب -بوثدي-الحاج قاسم -التليل العجلة-اليتيم-بئر الملولي-منزل شاكر-ليماية-اتضح لنا أن تلاميذ اللذين التحقوا بالإعدادية خلال السنوات الماضية لم يتلقوا دروسا في مادة التربية التكنولوجية وقد اكتف المدرس بتقديم دروس نظرية فقط وهذا الحرمان من دراسة هذه المادة كان سببا في تراجع مستوياتهم ونتائجهم مقارنة بأترابهم في المدينة عند التحاقهم بالإعدادية.

فماهي استراتيجية الوزارة لتجاوز هذه المشاكل؟

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2023-26-2030-0001891 بتاريخ 09 نوفمبر 2023.

1/في خصوص السؤال الموجه من قبل نائب الشعب السيد حسن الجربوعي: حول طلب تجهيز قاعات إعلامية بالمدارس الابتدائية الراجعة بالنظر لدائرة منزل شاكر بصفاقس 2

في إطار تحيين البرامج وإدماج التكنولوجيات الحديثة في عملية التلم واعتماد مناهج تستوجب تجهيزات ملائمة لفائدة المدارس الابتدائية حرصت وزارة التربية على اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في تحديد الحاجيات من تجهيزات إعلامية وتعلمية وأثاث مدرسي وتوزيعها بكل الولايات في حدود الاعتمادات المتوفرة وذلك بالتنسيق مع جميع الهياكل المعنية من برؤساء برامج المرحل الابتدائية ومتفقدي المدارس حيق تم توزيع عدد 8 مخابر رقمية متنقلة لفائدة مندوبية التربية الجهوية بصفاقس 2 ودعم وتجديد المخابر الإعلامية العادية بالمدارس الابتدائية الراجعة بالنظر لمندوبية الجهوية صفاقس 2 بـ 17:مخبر يشمل على 8 حواسيب لكل مخبر و80 حاسوب لفائدة إدارات المدارس الابتدائية خلال السنتين الدراسية 2022/2021 و2023/2022 كان نصيب المدارس الابتدائية الموجودة بمعتمدية منزل شاكر 38 حاسوب مكتبي ومخبر متنقل متكون من 12 حاسوب وآلة عرض و12 لوحة رقمية لفائدة مدرسة 2 مارس 34 منزل شاكر وكذلك هو الشأن بالنسبة للتجهيزات التعليمية حيث تمتعت المندوبية بـ 31 مخبر متكون من : kit robotique matériels mathématiques ,vidéos projecteurs.... تشمل 6 مدارس ابتدائية موجودة بدائرة منزل شاكر (مدرسة فسقية التبن، المراغية، الشوشة، الحاج قاسم، الرحامنة، الطيايرة) مع العلم أن توزيعها على المدارس يتم على مستوى المندوبية وبالتنسيق مع متفقدي المدارس الابتدائية بالجهة.

هذا وسيتم دعم المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 2 بـ: 9مخابر رقمية خلال بداية الثلاثي الثاني من السنة الدراسية الحالية، من بينها 3 مخابر ستخصص للمدارس الابتدائية بمنزل شاكر على غرار المدرسة الابتدائية بشكة، المدرسة الابتدائية العقاير والمدرسة الابتدائية زعيبط ضمن المشروع الممول عن طريق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن الوزارة بصدد برمجة اقتناءات جديدة من التجهيزات الإعلامية سيتم التركيز من خلالها عل دعم المؤسسات التي تشكو نقصا.

وحول **استراتيجية الوزارة لتدارك نقص تكوين بعض التلاميذ بالمدارس الإعدادية الراجعة بالنظر للمندوبية الجهوية للتربية بصفاقس1 في مادة التربية التكنولوجية:**

-يتضمن برنامج السنوات السابعة أساسي في مادة التكنولوجيات مدخلا لدراسة المادة يتم من خلاله التذكير بالتعلمات التي يتم التعرض إليها بالمرحلة الابتدائية.

-تمت مراسلة السيد المندوب الجهوي للتربية بصفاقس 1 للتنسيق مع مديري المدارس الإعدادية المعنية بالجهة لإصدار مذكرة داخلية لمدرس مادة التكنولوجيا بالتنسيق مع إطار التفقد البيداغوجي لأخذ بعين الاعتبار النقص في التكوين الذي يعاني منه هؤلاء التلاميذ وتداركه قبل موفي الثلاثي الأول.

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير التربية حول وضعية المؤسسات التربوية بدائرتنا الانتخابية .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 1291 من النظام الداخلي والفصل 114 من الدستور وفي إطار متابعتنا للوضع التربوي بدائرتنا الانتخابية منزل عبد الرحمان منزل جميل جرزونة .

وبعد معاينة وضع المؤسسات التربوية بها ارتأينا أن نضع النقاط التالية موضوع السؤال:

النقطة الأولى :تهم المعاهد والمدارس الإعدادية بجرزونة ومنزل جميل ومنزل عبد الرحمان :حيث لاحظنا نقصا فادحا في المعدات والوسائل التعليمية التي من شأنها أن تؤثر على العملية التربوية مثل الطاولات والكراسي والسبورات البيضاء وأجهزة عرض الفيديو Video Projecteurs portatifs""خاصة انها أصبحت ضرورة ملحة لا غنى عنها لتلاميذ شعبة الإعلامية لتقديم مشاريعهم والحصول على أعداد .

النقطة الثانية :تهم معهد القنال حيث عاينت خلال الزيارة الميدانية عدم وجود سور يفصل ملعب المعهد والمعهد عن الطريق

العام ونتج عن ذلك تكرر سرقات أدباش التلاميذ والاعتداءات وخوف الإطار الإداري على التجهيزات الموجودة بالمعهد .ويعود سبب سقوط السور سنة 2016 إلى تدخل وزارة التجهيز لبناء طريق محاذية . وحاولت إدارة المعهد تحديد المسؤوليات ثلاث جلسات متواصلة ترأسها معتمد منزل جميل ولكن في غياب المسؤول عن البناءات والتجهيز من المندوبية الجهوي للتربية، غياب ثلاث 03 مرات مع غياب المندوبة الجهوية للتربية لأنها كانت موعودة بمنصب في الوزارة Partanteوفعلا بعد أشهر انتقلت إلى الوزارة .ونتج عن هذه الغيابات تأجيل جلسات تحديد المسؤوليات وإلغاؤها .

ومن الطرائف المؤلمة أن جماعة عراك الأكباش يجتاحون الملعب نتيجة عدم وجود سور ويطردون أستاذ التربية البدنية والتلاميذ .

النقطة الثالثة :وقع صرف مبلغ مليار لبناء مكاتب إدارية لا حاجة ملحة لها، وبناء مطبخ Cuisine بقاعة الأساتذة !!! ورخام عوض تجهيز القاعة بالكراسي والطاولات وقع صرف مبلغ مليار دون إضافة قاعة واحدة ودون إضافة ساعة تدريس واحدة !!!

ولاحظنا إحالة خمسة 05 عمال على التقاعد لم يقع تعويضهم في العشر سنوات الأخيرة مما نتج عنه عدم وجود عون صيانة وعدم وجود حارس للمعهد، حيث يتكفل بالحراسة الآن أعوان التنظيف !!!

ولاحظنا عدم تعيين ناظر دراسات ولا قيّم عام إلى يومنا هذا !!!

لـــــذا ولهـــــذه الأسبـــــاب

أتوجه إلى السيد وزير التربية بالسؤال التالي :

•هل باشرت وزارة التربية تحقيقا في تأجيل جلسات تحديد مسؤولية سقوط السور وتحقيقا في صرف مليار في أشياء غير ذات أولوية بمعهد القنال ؟ هل برمجت الوزارة أشغالا استعجالية لحماية التلاميذ والإطار التربوي والمعدات بسور يفصل المعهد عن الطريق العام؟ وما مدى وعي وزارة التربية بالضرورة الملحة والاستعجالية لتدارك النقائص الفادحة والخطيرة على مستوى المعدات والموارد البشرية؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق احترام

إجابة السيد وزير التربية

3/في خصوص السؤال الموجه من قبل نائب الشعب السيدة سيرين بوصندل: **حول وضعية المؤسسات التربوية بمنزل عبد الرحمان - منزل جميل - جرزونة من ولاية بنزرت .**

تم تجهيز المؤسسات المعنية كما يلي وذلك حسب ما توفّر من تجهيزات في الصفقات وطلبات المؤسسات التربوية

سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023
96- طاولة قسم (Biplace) 22- كرسي 10- سبورات بيضاء 06- سبورات من نوع خشب 04- مكتب للأساتذة	20- طاولة قسم (Biplace) 20- كرسي	17- طاولة قسم (Biplace) 07- سبورات من نوع خشب 07- سبورات بيضاء 05- مكتب للأساتذة data show-
Photocopieur		microscope 05- numérique microscope 15- monoculaire

أما فيما يخص أشغال تهيئة وصيانة معهد القنال منزل عبد الرحمان موضوع طلب عروض عدد 2019/09 الذي تم إسناده إلى " شركة التنمية للبناء"، فقد تمّ الانطلاق في إنجاز الأشغال يوم 19 اوت 2020وتم التصريح بالقبول النهائي للأشغال يوم 21 نوفمبر 2022.

بلغت قيمة الأشغال المنجزة 786537.293د حسب كشف الحساب النهائي للصفقة وتتمثل الأشغال في :

-هدم وإعادة بناء المركب الإداري لضرورة حماية الإطار الإداري والتربوي وتامين سلامتهم وذلك اعتمادا على اختبار فني في الغرض .

-هدم وإعادة بناء المجموعات الصحية للذكور .

-بناء جزء من السياج .

-تهيئة بقيّة المجموعات الصحية .

-تهيئة 12 قاعة تدريس وقاعة المراجعة

أما فيما يخص السور فقد تمت برمجته ضمن برنامج التهيئة والصيانة لسنة 2024.

فيما يتعلق بالنقص في سلك العملة :

-وجود 5 عملة بالمؤسسة التربوية مع عدم إمكانية الانتداب في الوقت الراهن

-المطلوب من مدير المؤسسة إعادة توزيع المهام وتغطية النقص الحاصل في انتظار توزيع الدفعة الثانية من انتداب الحضائر .

فيما يتعلق بعدم تعيين قيم عام:

-الشغور في خطة قيم عام بالمدرسة الإعدادية منزل جميل (732 تلميذ) نتيجة نقلة القيم العام المباشر بالقسم الخارجي في إطار الحركة النظامية 2023

-لم يقع اختيار هذا المركز من قبل المترشحين في الحركة النظامية والإنسانية .

-سيقع فتح مناظرة خارجية لانتداب قيمين عامين وسيقع توزيع المراكز المالية الموافق عليها حسب الأولوية على كامل تراب الجمهورية تفاضليا .

فيما يتعلق بعدم تعيين ناظر :

-الشغور في خطة ناظر بمعهد القنال بمنزل عبد الرحمان إثر استقالة الناظر السابق بتاريخ 2023/08/03

-تم عرض الشغور على الحركة الوطنية لنقل النظار .

-لم يتم طلب هذا المركز من قبل المترشحين .

-تم إصدار منشور للترشح لخطة مدير وناظر حيث لاحظنا عزوفا كبيرا على الترشح للخطتين على المستوى الجهوي

-تمت دعوة المندوبية الجهوية للتربية ببنزرت لإعادة فتح باب الترشح لخطة ناظر.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع:سؤال كتابي الى السيد وزير التربية عملا بأحكام الفصل 114من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

في إطار متابعتنا وحرصنا على تنفيذ المشاريع المبرمجة بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة في أحس الظروف وفي الآجال المحددة يهمنا التقدم الى سيادتكم بالأسئلة الآتية :

-متى تنطلق أشغال المدرسة الابتدائية حي الطويل؟

-متى تنطلق أشغال المدرسة الابتدائية حي بن عون؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في احداث المدرسة الإعدادية بحي المنازه؟

-ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في احداث المدرسة الابتدائية بحي الشراقي؟

- ماهي رؤية الوزارة لمعهد حي الرمانة بعد احداث المعهد الثانوي2؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير التربية

في خصوص السؤال الموجه من قبل نائب الشعب السيد محمود العامري: حول متابعة تنفيذ المشاريع المبرمجة بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة .

السؤال الأول :حول انطلاق أشغال المدرسة الابتدائية حي الطويل؟

تمت برمجة إحداث مدرسة ابتدائية بحي الطويل والرومانية 2 ضمن ميزانية 2021، وحاليا بصدد إنجاز الدراسات التمهيدية المفصلة ثم يتم بعد ذلك نشر العروض.

السؤال الثاني :حول انطلاق أشغال المدرسة الابتدائية حي بن عون؟

تمت برمجة إحداث المدرسة الابتدائية أولاد بن عون ضمن ميزانية 2022 وحاليا بصدد إعداد الملفات المرجعية ثم الانطلاق في إجراء الدراسات التمهيدية .

السؤال الثالث :حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إحداث المدرسة الاعدادية بحي المنازه؟

تمت دراسة إمكانية إحداث مدرسة إعدادية بحي المنازه والتأكد من جدوى الاحداث إلا أن الملف العقاري غير مكتمل حيث أن الأرض المقترحة في هذا الحي لا تزال محل انتزاع لفائدة المصلحة العمومية والملف حاليا تحت انظار لجنة الاستقصاء والمصالحة الراجعة بالنظر للولاية .

السؤال الرابع :حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إحداث المدرسة الابتدائية بحي الشراقي؟

تمت برمجة إحداث مدرسة ابتدائية بحي الشراقي ضمن المخطط الجهوي للتربية بسوسة2025 2023 ، وفي صورة توفر قطعة الأرض في الآجال المحددة يمكن ادراج هذا المشروع ضمن ميزانية 2025.

السؤال الخامس :حول رؤية الوزارة لمعهد حي الرمانة بعد احداث المعهد الثانوي 2 ؟

تنبني رؤية وزارة التربية على نظرة استشرافية للخارطة المدرسية بمعتمدية القلعة الصغرى حيث تشهد هذه المنطقة تزايدا سكانيا ملحوظا استوجب برمجة بناء معهد اضافي استعدادا لاستيعاب العدد المتزايد في صفوف التلاميذ .مع العلم أن معهد حي الرمانة هو المعهد الوحيد بالمعتمدية ويشهد اكتظاظا في الفصول حيث بلغ عدد التلاميذ 1017تلميذا خلال السنة الدراسة الحالية موزعين على 35 فصلا ويعمل بنظام 09 ساعات في اليوم وهو غير قابل للتوسعة والجدير بالذكر أن إعدادية الهادي العامري تحتضن 6 فصول لتلاميذ سنة أولى ثانوي نظرا لعدم قابلية توسيع المعهد الحالي . وسيمكن هذا الاحداث الجديد من تخفيف الضغط على المعهد الحالي وتحسين ظروف التدريس به مع إمكانية إدراج شعبة التقنية لاستيعاب التلاميذ الراغبين في التوجيه إليها .

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.لماذا تعطل مشروع بناء معتمدية بوحجلة ؟ علما وأنّ طلب العروض تأجل لأكثر من مرة نظرا لضعف الاعتمادات.

2.لماذا لم ينطلق بعد مشروع بناء منطقة شرطة ببوحجلة ؟

3.ما مدى استعداد وزارة الداخلية لإحداث مركز حرس وطني بمنطقة جهينة من بوحجلة ؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " مختار العيفاوي " عن دائرة بوحجلة

ملخص السؤال رقم 1:

حول تعطل مشروع بناء معتمدية بوحجلة .

نص الإجابة

-تجدر الإفادة بأن المشروع يضم علاوة على بناء معتمدية بوحجلة بناء مسكن وظيفي بالمنطقة، وقد تمت برمجته سنة 2020 باعتمادات تُقدّر بـ800 أد وقد تم فتح اعتماد بقيمة 46 أد بعنوان الدراسات .

-تم الإعلان عن طلب عروض لتنفيذ الأشغال غير أنه كان غير مثمر نظرا لعزوف المقاولين عن المشاركة فيه، وهو ما حتّم الإعلان عن طلب عروض ثان يكون تاريخ 17 نوفمبر 2023 آخر أجل القبول الترشحات للمشاركة

ملخص السؤال رقم 2:

حول أسباب تأخر انطلاق مشروع بناء منطقة شرطة ببوحجلة .

نص الإجابة :

-تجدر الإفادة بأن المشروع تبلغ قيمته حوالي ستة مليون دينار، حيث تم تمويل الدراسات الفنية على حساب ميزانية الاستثمار للأمن الوطني بداية من السنة المالية 2020 إلى حدود سنة 2022 بمبلغ 150 ألف دينار .

-تم كذلك برمجة اعتمادات إضافية بعنوان الدراسات على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2024 ومواصلة الدراسات الفنية

-تمت برمجة الاعتمادات المستوجبة بعنوان أشغال ضمن ميزانية الاستثمار لسنة 2025.

-تم الإعلان عن مناظرة بالملفات على مستوى الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان وأفضت إلى تعيين المصممين بتاريخ 22 فيفري 2023.

-تم في الغرض إعداد الدراسات الفنية الموجزة للمشروع والمصادقة عليها من قبل اللجنة الفنية للبنايات المدنية بالإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان بتاريخ 29 سبتمبر 2023 ومواصلة الدراسات الفنية خلال سنة 2024

-يُقدّر تاريخ الانتهاء من الأشغال والشروع في الاستغلال بداية من السداسية الأولى لسنة 2027 ويُعتبر نسق تقدم المشاريع من مشمولات الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان باعتبارها المشرفة على ذلك .

ملخص السؤال رقم 3

حول مدى استعداد وزارة الداخلية لإحداث مركز حرس وطني بمنطقة جهينة من بوحجلة .

نص الإجابة :

-تجدر الإفادة بأن عمادة جهينة من معتمدية بوحجلة من ولاية القيروان ترجع بالنظر أمنيا إلى منطقة الحرس الوطني بالقيروان التابعة لإقليم الحرس الوطني بالقيروان.

- تخضع عمادة جهينة من معتمدية بوحجلة للتغطية الأمنية لمركز الأمن العمومي ببوحجلة الشمالية وذلك بتوفير كافة الخدمات لفائدة المواطنين والاستجابة لكافة النداءات في الإبان وبرمجة دوريات أمنية قارة ومتنقلة وحسب النسيج الأمني المعتمد .

-خلال 2022 تم تسجيل عدد 181 محضر عدلي، عدد 502 إحالات عدلية، عدد 2169 جواز سفر.

- وسيتم تعزيز الوحدة المذكورة بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة حال توفر الإمكانيات في المستقبل، وعليه لا ترى وزارة الداخلية جدوى لإحداث وحدة أمنية بعمادة جهينة.

السؤال الكتابي

للنائب صلاح الفرشيشي

الموضوع :أسئلة كتابية حول مشروع تعشيب ملعب كرة القدم ببوسالم وحول مشروع بناء قاعة مغطاة للكرة الحديدية ببوعوان.

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي مجلس نواب الشعب أتشرف بطرح الأسئلة الكتابية التالية على سيادتكم :

سؤال 1: أين وصل مشروع تعشيب ملعب كرة القدم ببوسالم والذي أثر تأثيرا سلبيا على مسيرة جمعية الإتحاد الرياضي ببوسالم؟

سؤال 2: ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لإيجاد حل لمعضلة القاعة المغطاة للكرة الحديدية ببوعوان والمعطلة منذ2017 ؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي لعضو مجلس نواب الشعب السيد صلاح الفرشيشي .

المرجع :مكتوبكم عدد 1726 المؤرخ في 20 أكتوبر 2023 والوارد علينا بتاريخ 25 أكتوبر 2023 تحت عدد 11186

المصاحيب :جدول .

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد صلاح الفرشيشي حول مشروع تعشيب ملعب كرة القدم ببوسالم وحول مشروع قاعة غطاة للكرة الحديدية ببوعوان، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1-بخصوص تعشيب ملعب كرة القدم ببوسالم:

رصدت وزارة الشباب والرياضة اعتمادا قدره 500 أ.د لمشروع إعادة تعشيب الملعب البلدي ببوسالم بالعشب الطبيعي على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2022 والمشروع حاليا في طور لدراسة التمهيدية المفصلة والمنتظر الإعلان عن طلب العروض خلال الأسابيع القادمة .

مع الإشارة إلى أن المجلس الجهوي هو الجهة المكلفة بإنجاز ومتابعة مشاريع التنمية ذات لصبغة الجهوية لقطاع الشباب والرياضة بولاية جندوبة .كما نحيطكم علما أن الوزارة قد تولت فتح عتماد قدره 580 أ.د خلال شهر أكتوبر 2023 بعنوان صفقة تعشيب الملعب الصلب لكرة القدم بوسالم .

2- بخصوص القاعة المغطاة للكرة الحديدية ببوعوان :

أولا إن مشروع تهيئة ملعب الكرة الحديدة ببوعوان من المشاريع ذات الصبغة الجهوية وأن السيد والي جندوبة هو المشتري العمومي في هذا الصنف من المشاريع .

ثانيا: تمت برمجة هذا المشروع على حساب ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة لسنة 201 بكلفة قدرها 350 أ.د وانطلقت الأشغال بتاريخ 12 سبتمبر 2014 وتم توقيف الأشغال بسبب الإخلالات الفنية على مستوى الهياكل الحديدية بعد أن بلغت نسبة الإنجاز 85 %ورفع الملف للقضاء .

تم الحكم في القضية بعدم الاختصاص بتاريخ 10 نوفمبر .2020 وتم استئناف الحكم للمطالبة بنقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد بإلزام المتسبب بالاخلالات الحاصلة بالأشغال لجبر الأضرار طبق الاختبار المأذون به من طرف المحكمة .

وتم مراسلة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان بخصوص إمكانية هدم الجزء الذي وقع فيه الإخلال الفني واستكمال بقية الأشغال بعد إعداد دراسة فنية في الغرض في انتظار ما سيسفر عنه رأي القضاء ومراسلة المحكمة الابتدائية بجندوبة بخصوص إمكانية هدم الجزء الذي وقع فيه الإخلال الفني وإعادة طلب العروض لاستكمال بقية الأشغال في انتظار ما سيسفر عنه رأي القضاء بعد استشارة محامي المجلس الجهوي .

هذا مع الإشارة إلى أن مصالح وزارة الشباب والرياضة اقترحت على الجمعية اختيار قطعة أرض جديدة لبناء قاعة بديلة لكن الجمعية رفضت هذا المقترح وتمسكت بالعقار الأصلي .

أفدناكم بهذا وفقا لطلبكم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

في إطار الحرص على تحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية وتشجيع المستثمرين على الانتصاب في مختلف جهات البلاد التونسية،

وبعد أن تم في مجلس وزاري منعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2020 إدراج معتمدية وذرف من ولاية قابس كمعتمدية ذات أولوية تنموية .

وبعد أن تمت مراسلة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عن طريق السيد والي قابس طلبا لتفعيل مخرجات المجلس الوزاري لأكثر من مرّة أتوجه لكم بالسؤال التالي:

1. ما مدى تقدم الملف المتعلق بطلب تفعيل تصنيف معتمدية وذرف من ولاية قابس كمعتمدية ذات أولوية تنموية باعتبارها معتمدية محدثة وهذا سيساهم في جلب المستثمرين لها وحثهم على بعث المشاريع وبالتالي دفع عجلة التنمية والاستثمار بالجهة؟

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من قبل السيدة النائب "نور الهدى سبائطي"

المرجع: مراسلتكم عدد 1915 بتاريخ 09 نوفمبر 2023 الواردة على مصالح الوزارة تحت عدد 7579بتاريخ 10 نوفمبر 2023

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السيدة النائب نور الهدى سبائطي حول طلب تفعيل تصنيف معتمدية وذرف من ولاية قابس كمعتمدية ذات أولوية تنموية أتشرف أن أحيطكم علما أن المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2020 المخصص للنظر في دفع التنمية بولاية قابس قد أقرّ إدراج معتمدية الحامة الغربية كمنطقة ذات أولوية تنموية بصفتها معتمدية محدثة منبثقة عن معتمدية الحامة التي بدورها مدرجة في مناطق التنمية الجهوية طبقا للأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار.

وبخصوص طلب إدراج معتمدية وذرف أتشرف أن أعلمكم أن الوزارة بصدد العمل على تطوير المنظومة القانونية للاستثمار والتي على ضوئها سيتم النظر في تحيين مناطق التنمية الجهوية وفقا لمعايير موضوعية خاصة وأنه وردت على مصالح الوزارة عديد الطلبات من مختلف الولايات حول طلب إضفاء صبغة ذات أولوية "لعديد المعتمديات .

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".